جامعة الجزائر 3
إبراهيم شيبوط

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

الجامعة كآلية لتنفيذ سياسة البحث العلمي في الجزائر (2020/2000)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاد الدكتوراه LMD في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب
جنان الحاج

إشراف الدكتورة
حمزة حورية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
عبيكشي سعيد عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
حمزة حورية	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	مقررا
مغيش كنزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
لبيد عماد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد لمين دباغين	عضوا مناقشا
حاج لمام حليم	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
ركاش جهيدة	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

إلى **الوالد الكريم**

إلى **روح أمي الغالية**

إلى أم أولادي وسندي زوجتي الغالية **فاطمة**

وأبنائي قرة عيني **هزار** و**محمد** و**نزار**

إلى أخوتي وأخواتي بالخصوص

كنزة وأبنائها و**ريحانة** وأبنائها

إلى كل أصدقائي زملائي وأساتذتي الكرام

أخص بالذكر معلمي الفاضل **شروف فيصل** وأستاذي القدير البروفيسور **سعيدي عبد الفتاح**

إلى طلبة وأساتذة العلوم السياسية

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أشكر الله وأحمد أولا وآخرا على أن وفقني في إتمام هذا العمل، وبعد:

يقول عليه الصلاة والسلام: "لم يشكر الله من لم يشكر الناس، فشكر الناس هو من شكر الله" صدق رسول الله ﷺ

يسعدني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر وكثير العرفان لأستاذتي الفاضلة المشرفة **الدكتورة: حورية حمزة** التي أنارت لي سبيل البحث والإبداع، وفتحت لي أبواب المعرفة، وصبرت على تماطلي وكثرة إلحاحي وكانت لي الرفيق والسند والموجه طيلة إنجازي لها البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة **العايب شبيلة** والأستاذ الدكتور **حاميطوش يوسف** على التوجيه والإرشاد الدائمين، سائلا المولى ﷻ أن يجعله في ميزان حسناتهما.

لا أنسى كذلك أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشتهم لهذا البحث.

كما لا أنسى موظفي **مكتبة المطالعة العمومية** لبلدية الدوسن من إدارة وعمال على ما أتاحوه لي من تسهيلات كبيرة وقيمة وسخروا لي كل سبل البحث والتي ساعدتني بشكل كبير في إتمام الدراسة.

مقدمة

يعتبر حقل السياسة العامة حقلا متشعب الفواعل متداخل المراحل، فهي من أهم وظائف النظام السياسي على الإطلاق، لما تشكله من أهمية في فهم العملية السياسية، من حيث أطرها المعرفية وأدواتها التفسيرية لفهم طبيعة هذا النظام وما يتميز به من خصائص وينفرد به من تعقيدات.

فتشعب الفواعل يكمن في التقاء مؤسسات الدولة الرسمية التشريعية التنفيذية القضائية والجهاز الإداري بأجهزتها غير الرسمية على غرار مؤسسات المجتمع المدني، في بلورة سياسة عامة للدولة تخضع لتفاهمات وتجاذبات يسعى خلالها كل منهما في تحقيق أكبر قدر من المكاسب.

بينما يظهر تداخل مراحل السياسة العامة، في التشابك الحاصل بن عمليات الرسم من إعداد وتنفيذ وتقييم، فلا تكاد تنفصل مرحلة عن أخرى في تشكيل فهم عام للعملية السياسة، فهي كل مترابط مرتب مرحليا، فالتداخل هنا لا يعني تبادل الأدوار وتقديم مرحلة عن أخرى بل ينم عن مدى التلاحم التام والترابط الوثيق فيما بينها لتشكل في الأخير التصور العام لسياسة الدولة. على الرغم من أن كل هذا التشابك والتداخل يعبر عنه في الأخير شخص واحد.

ولعل من بين أهم مؤسسات الدولة التي تشهد هذا التشابك والتداخل، التعليم العالي وعلى رأسها الجامعة، هذه المؤسسة المنوطة بتقديم ثلاث وظائف رئيسية ابتداء بالتعليم مرورا بالبحث العلمي وليس انتهاء بخدمة المجتمع. وكأن البحث العلمي هنا يترجم مدخلات الجامعة والمتمثلة في المتعلمين إلى مخرجات تترجم في تقديم خدمة عامة للمجتمع.

وما يُبرِز أهمية وظيفة البحث العلمي في الجامعة، هو تخصيص برامج ومناهج وخطط عمل ضمن سياسة عامة تهتم بتطويره وتنويعه وجعله مسايرا

للثـورات العلميـة الحاصـلة علـى السـاحة المعرفيـة العالميـة، فـي حضـن المؤسسـة الجامعيـة التـي مـن المفـروض تحـوز القـوى البشـرية المتمثلـة فـي الأسـاتذة البـاحثين وطلبـة الدراسـات العليـا، والوسـائل الماديـة مـن هياكـل بحـث كـالمراكز والمخـابر التـي تعتبـر أرضـية لبلـورة الأفكـار وتنميـة المكتسـبات وتطـوير الابتكـارات، لخلـق الثـروة والتنميـة التـي تنشـدها أي دولـة سـائرة فـي طريـق النمـو والانتقـال بمجتمعهـا إلـى مصاف الدول المتقدمة معرفيا، والراقية فكريا.

فـالجزائر لا تَعـدُ أن تَحيـد علـى هـذا الخـط التطـويري، مـن خـلال محاولـة رسـمها لسياسـة تعليميـة عامـة قِوامُهـا البحـث العلمـي كحجـر أسـاس فـي بنـاء المنظومـة التعليميـة عمومـا، حيـث سـخرت ترسـانة مـن القـوانين الناظمـة للبحـث العلمـي وبخاصـة الجـامعي منـه، وكـذا تـوفير إمكانـات ماديـة وأخـرى بشـرية فـي محاولـة منهـا لتحقيـق النقلـة العلميـة، متخـذة بـذلك الجامعـة كمؤسسـة عامـة لتنفيـذ هـذه السياسـة البحثيـة، ومتخطيـة لعديـد المعوقـات المتوقعـة وغيـر المتوقعـة، ولـيس مثال جائحة كوفيد19 وما فرضته من وضع استثنائي ببعيد عن هذه التحديات.

1- أهمية الدراسة

أ. الأهمية العلمية:

تبـرز أهميـة تنفيـذ السياسـات العامـة مـن خـلال تفعيـل مـا تـم رسـمه وإعـداده مـن خطـط وبـرامج ومـا تـم رصـده مـن إمكانـات معنويـة ومادية وتجسـيده علـى أرض الواقـع، مـن حيـث اختيـار البـديل الأنجـع والـذي يـوفر أبسـط جهـد وبأقـل التكـاليف وبأسرع وقت.

كما تمكننا دراسة عملية تنفيذ السياسة العامة البحثية من إبراز دور الجامعة في تجسيد البرامج العلمية المسطرة من طرف السلطة السياسي ومحاولة ترجمها إلى مخرجات تعود بالنفع على المجتمع كاملا.

ب. الأهمية العملية:

تتمحور أهمية الدراسة العملية في استظهار الأهمية الكبرى التي توليها الدولة الجزائرية ممثلة في سلطتها السياسية للجامعة كمؤسسة رسمية وهيكل تعليمي وتسعى من خلالها إلى بلورة وتنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي.

فالجامعة كفاعل رسمي في رسم السياسة العامة، تلعب دورا رائدا في تجسيد البرامج المرسومة للنهوض بالبحث العلمي، والرقي بمخرجات السياسة العامة التعليمية الساعية دائما إلى تقديم خدمة راقية للمجتمع من جهة، ومن جهة إعطاء قيمة مضافة لمؤسسات الدولة الإنتاجية والخدماتية لتقديم أجود السلع والخدمات، بالإضافة إلى خلق التنافسية نحو الاستغلال الأمثل للثروات البشرية والمادية.

2- مبررات اختيار الموضوع:

كان اختيارنا للموضوع عن رغبة ذاتية وأخرى موضوعية حفزتنا على دراسة هذا الموضوع من زاوية لم يسبق لغيرنا التطرق إليها.

أ. مبررات موضوعية:

إن الدور الذي تلعبه الجامعة كمؤسسة عمومية يحفز الكثير من الباحثين للخوض في وظائفها الأساسية التي أنشئت من أجل تحقيقها، ولعل البحث العلمي أحد أهم هذه الوظائف، نظرا لاشتراك جميع التخصصات العلمية

الاجتماعية الإنسانية وكذا التجريبية في نسق البحث العلمي الذي يعتبر الجذع المشترك الذي يجمعها.

فلا تكاد تخلو أي دراسة علمية من عملية بحثية، هذه العملية تتطلب برامج وخطط تدخل كلها ضمن السياسة العامة التي ترسمها الدولة للنهوض بالبحث العلمي، متخذة في ذلك آليات معينة تعينها على تجسيدها على غرار الجامعة.

لا يزال حقل السياسة العامة في الجزائر بحاجة ماسة لاهتمام أكبر وبخاصة عملية تنفيذ سياسات البحث العلمي، لما تطرحه من إشكالات علمية لدى الخبراء وأخرى سياسية لدى صناع القرار، فنجاح أي سياسة عامة مرتبط بمدى نجاح عملية التنفيذ، ومن هنا كان من أهم المبررات هو نقص البحوث والدراسات الإمبريقية القابلة للتطوير هذا الميدان من أجل المساعدة على حل المشكلات البحثية الماثلة والمتوقعة.

يعتبر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من أهم المتغيرات المتأثرة بالإصلاحات السياسية والإدارية، ما انعكس بالسلب والإيجاب على مخرجات الجامعة، ما يثيرنا كباحثين على دراسة التفاعل الحاصل في الجامعة وترابط نسقها العلمي بالأنساق المحيطة بها داخليا وخارجيا.

ب. مبررات ذاتية:

يعتبر البحث العلمي أحد أهم المجالات التي حفزتني للبحث في هذا الموضوع، وبخاصة السعي وراء الكشف عن الدور الحقيق الذي تلعبه الجامعة الجزائرية كفاعل رسمي في السياسة العامة البحثية، وما الوزر الذي تتحمله أما الفشل الحاصل على مستوى العملية البحثية من إنتاج هزيل لا يعكس حجم الانفاق العام المسخر ضمن السياسة العامة للبحث العلمي الأكاديمي.

3- الدراسات السابقة:

لم تتناول أي دراسة في حدود اطلاعي دور الجامعة في تنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي، على الرغم من كثرة الدراسات حول السياسة العامة بفواعلها ومراحلها، وحول الجامعة بمهامها ووظائفها، وحول البحث العلمي بطرقه وأنواعه.

ولعل هذا ما حفزنا على البحث والتقصي أكثر حول السياسة العامة البحثية في الجزائر ودور الجامعة كفاعل أساسي في تنفيذها، مع أننا اعتمدنا الكثير من المراجع والدراسات السابقة التي تناولت مواضيع السياسة العامة والجامعة والبحث العلمي وما يربطها من تفاعلات، ولعل من بين الدراسات التي قربتنا إلى فهم هذه المواضيع وأعانتنا على بلورة الفكرة العامة للدراسة نذكر:

- سامي سلطي عريفج، في كتابه "**الجامعة والبحث العلمي**" والذي قسمه إلى ثمانية فصول قسمها بين الجامعة والبحث العلمي، وأولويات البحث العلمي الجامعي من حيث توفي آليات مادية ومعنوية تعمل على تطويره والرقي بالتعليم العالي، والدور الذي يجب أن تلعبه الأجهزة الحكومية الوصية على التعليم في دفع عجلة البحث العلمي.
- دراسة الباحثة براهمي وريدة "**الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي**" ضمن أطروحتها المقدمة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص تنظيم وعمل جامعة باتنة، والتي استهلتها بالإطار النظري للجامعة والبحث العلمي ومراحل تطورهما، ثم الأهمية والخصائص لتصل في الأخير إلى الأهداف المرجوة من البحث العلمي الجامعي وأبرز مقوماته، لتسقط

نتائج دراستها على جامعة باتنة كدراسة حالة متبعة في ذلك الإطار التقني للعينة وما تستلزمه من منهجية علمية.

- دراسة مبروك كاهي ضمن أطروحته المقدمة لنيل شهادة دكتوراه الموسومة "**السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية**" تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة ورقلة، أين ركز الباحث فيها على إبراز السياسات العامة المتعلقة بالتعليم العالي للدول المغاربية، وخصص فصلا قسمه إلى مباحث، كل مبحث يتعلق بسياسة التعليم لكل دولة مركزا على آخر الإصلاحات التي مست التعليم العالي، ليربط بعدها في فصل موالي هذه الإصلاحات بمسارات التنمية المحلية لكل دولة. ليصل في فصل أخير إلى إمكانية التعاون والتكامل بين الجامعات المغاربية فيما بينها ضمن مشروع اتحاد الجامعات المغاربية، وفيما بينها وبين الجامعات الأوربية ومدى إمكانية فنافستها لاحتلال مكانة بين الكبار.
- دراسة سلمى الإمام في مذكرتها "**صنع السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999**" المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، أين استهلت دراستها بالجانب النظري للسياسة العامة وتعرضت لمنهجية صنعها وتحليلها، لتنتقل بعدها إلى صنع السياسة التعليمية الجامعية في الجزائر بداية من التعريف بالجامعة الجزائرية الهيكل والتسيير، الإعداد فالتنفيذ والتقييم، لتصل بعدها إلى الحديث عن الإصلاح الكبير المتمثل في نظام LMD وتسقط عليها مراحل الإعداد والتنفيذ والتقويم لهذه السياسة، مستعينة في ذلك بدراسة ميدانية بعد أخذها لعينة من طلبة وأساتذة جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

- الدراسة التي قامت بها الباحثة يسمينة خدنة في أطروحة دكتوراه "**البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية**" دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق الجزائري، وقد أورت في الدراسة الجانب النظري لكل من الجامعة والبحث العلمي من مفاهيم ونظريات إلى أنواع وخصائص كل منهما، ثم تطرقت إلى مفهوم الباحث والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق دراستها ميدانيا على بعض الجامعات في الشرق الجزائري.
- دراسة الباحثة حفافصة نريمان، ضمن أطروحتها للدكتوراه الموسومة بـ "**تقييم السياسة العامة للبحث العلمي في الجزائر 1998-2016**" والتي استهلتها بدراسة المضامين المختلفة لتقييم السياسة العامة للبحث العلمي من مفهومها إلى أهم المعايير التي تُعتمد في التقييم، إلى عرض بعض النماذج الدولية، لتنتقل لتشخيص مدخلات السياسة العامة للبحث العلمي في الجزائر وأهم الظروف الداخلية والخارجية التي ساهمت في بلورة المشكل في السياسة العامة، لتتطرق في الفصل الموالي لتقييم عملية صنع السياسة العامة للبحث العلمي في الجزائر وما تتخلله من خطوات ومراحل من الإعداد إلى أهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية إلى التنفيذ والتقييم، لتصل في الفصل الأخير إلى استعراض مخرجات السياسة البحثية ما تمخض عنها من آثار على الدولة الجامعة والمجتمع، مع رصد أهم مواطن الخلل فيها.

الملاحظ على هذه الدراسات وغيرها مما اطلعنا عليها خلال بحثنا، أنها لم تتطرق لموضوع تنفيذ ما تعده السلطة السياسية كفاعل رسمي وشركاؤها من فواعل غير رسمية من سياسات البحث العلمي وبخاصة الأكاديمي أو الجامعي

منهـا، حيـث نـرى أن الكثيـر مـن الدراسـات ركـزت علـى عمليتـي الإعـداد والتقيـيم وبإسـهاب غيـر أنهـا أهملـت عمليـة التنفيـذ لمـا تُشـكله مـن أهميـة قصـوى فـي بلـورة السياسة العامة لأي قطاع.

4- المشكلة البحثية:

تسـعى الدولـة الجزائريـة جاهـدة لرسـم سياسـة عامـة تُطـوِّر مـن خلالهـا البحـث العلمـي والارتقـاء بـه ليسـاهم بشـكل فعـال فـي بنـاء المجتمـع مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى احـتلال مراتـب عاليـة ضـمن التصـنيفات العالميـة لأحسـن البحـوث وأقـدرها على تطوير الدول والمجتمعات.

وبمـا أن الجامعـة أحـد أبـرز الآليـات التـي تقـوم علـى عمليـة تنفيـذ هـذه السياسة، توجب علينا طرح الإشكال التالي:

كيـف يمكـن تنفيـذ سياسـة البحـث العلمـي فـي الجزائـر، والانتقـال بـه مـن نمـط البحـث التقليـدي الاسـتهلاكي إلـى نمـط عصـري منـتج، انطلاقـا مـن الجامعـة كآليـة لتحقيق ذلك؟

وتحت ضوء هذه الإشكالية تندرج تساؤلات فرعية نذكر منها:

- ما هو دور الجامعة الجزائرية في رسم السياسات العامة للبحث العلمي؟
- كيـف سـاهمت الجامعـة الجزائريـة فـي تنفيـذ البـرامج والسياسـات البحثيـة العامة؟
- كيـف يمكـن للجامعـة الجزائريـة أن تتجـاوز معوقـات تنفيـذ سياسـة البحـث العلمي؟ جائحة كوفيد 19 نموذجا.

5- حدود المشكلة البحثية:

أ. الحدود العلمية:

على الرغم من أن السياسة العامة مركبة الأجزاء معقدة التفاصيل، تتشابك فواعل صنعها وتتداخل مراحل رسمها، إلا أننا هنا سنحاول حصر دراستنا على عملية التنفيذ، من حيث أهميتها على صعيد السياسة العامة.

بما أن التعليم العالي أحد أولويات الحكومة في رسمها للسياسة التعليمية ارتأينا أن نسلط الضوء على أحد أهم مهام الجامعة ألا وهو البحث العلمي ودورها في تنفيذ السياسة العام للبحث العلمي، وأهم ما يعيق التنفيذ الجيد وما يساعد على تخطي المعوقات التي تحول دون ذلك.

ب. الحدود المكانية:

ترتكز دراستنا حول الجامعة الجزائرية، وما لها من دور ريادي في نشر المعرفة وتشجيع البحث العلمي، هذه المهمة التي تحظى بها الجامعة الجزائرية سخرت لها العديد من الهياكل البحثية من مخابر ومراكز ووكالات بحث، تعمل كلها على الارتقاء بالمنتوج المعرفي الجزائري.

ت. الحدود الزمانية:

إن الفترة الزمانية ما بين 2000 و2020 والتي ينحصر فيها مجال دراستنا شهدت تفاعلات سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية، ساهمت كلها في تغيير وجه الجامعة الجزائرية وأدخلت عليها عديد التغيرات والتطورات من خلال ما تم رسمه من سياسات تعليمية وأخرى بحثية تتطور وتتغير بتطور رؤية النظام

السياسي القائم، وإن كان واحدا لم يتغير بتغير الوزراء والمسؤولين القائمين على عملية صنع السياسات العامة والقطاعية.

ولم تكن الجامعة الجزائرية في هذه الفترة ببعيدة عن هذه التجاذبات، من حيث ترسانة القوانين والسياسات والبرامج المعدة من قبل السلطة السياسية وبالخصوص منعرج نظام LMD وما أثاره من لغط تربوي وسياسي كبيرين.

غير أنه لا يمكننا الحديث على هذه الحقبة دون الرجوع لما سبقها ولو بإشارات عامة، كما لا يمكننا أن نقف عند نهايتها، من خلال نظرة استشرافية لمستقبل الجامعة آفاق 2030.

6- فرضيات الدراسة:

تهدف الفرضية لكشف الحقيقة الموجودة بين موقفين أو أكثر، أي بين متغيرات موضوع الدراسة، وهي فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة والعوامل المرتبطة بها في شكل إجابة محتملة للمشكلة البحثية.

وبما أننا في صدد كشف الدور الحقيقي الذي تلعبه الجامعة الجزائرية في تنفيذها لسياسة البحث العلمي، وكإجابة محتملة للمشكلة محل الدراسة نقترح الفرضية التالية:

- عدم إشراك النظام السياسي للجامعة في عملية الإعداد للسياسة العامة للبحث العلمي، لم يمكِّنها من تنفيذ وتجسيد هذه السياسات على الوجه المطلوب.

وقد تندرج تحت هذه الفرضية فرضيات فرعية تتمثل في:

- غياب الإرادة السياسية في إعطاء المكانة الحقيقية للجامعة في الجزائر.

- الغموض والإبهام في كثير من البرامج البحثية يقلل من فرص تنفيذ الجامعة لسياسة البحث العلمي.
- مساهمة بعض التحديات –على غرار الجائحة– في تخطي الكثير من ثغرات النقائص على مستوى العملية البحثية.

7- المناهج والمقاربات:

تتميز الدراسات في العلوم السياسية بمناهج ومقاربات عدة تتشارك في بعضها مع باقي العلوم الاجتماعية، وتنفرد ببعضها نظرا لخصوصية بعض الموضوعات مثل السلطة والنظام السياسي وقضايا الدولة وما يتعلق بها من علاقات داخلية وخارجية.

ولعل حقل السياسة العامة من أوفرها مناهج وأكثرها مقاربات، نظرا –كما أسلفنا– لتشعب فواعل ومراحل صنعها، ولعل مرحلة التنفيذ من أهمها على الإطلاق، لما تشكله من تنوع في المناهج وتداخل في المقاربات.

وقد سلكنا مناهج ومقاربات تساعدنا في تحليل السياسة العامة البحثية التي أوكِلَت للجامعة:

أ. المنهج الوصفي:

لا تكاد تخلو دراسة اجتماعية إنسانية انسانية أو تجريبية من المنهج الوصفي، ففي مجال الأبحاث السياسية مثلا لا يقف عند وصف الظاهرة السياسية كما هي أو كما وقعت، فيصفها كميا من حيث حجمها ودرجة تفاعلها مع ما يربطها من ظواهر، ويصفها كيفيا من حيث الشكل والخصائص وما يميزها عن غيرها. فبعد جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة يتعدى إلى

تحليل وتفسير هذه البيانات للوصل إلى نتائج تسهم إلى حد كبير في حلحلة المشكلة.

ب. المنهج التاريخي:

الذي يساعدنا في تتبع مسار البحث العلمي وأهم السياسات المتخذة لتطويره، حيث أن هدا المنهج لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها بل تعدى إلى وضع تصورات للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر الاجتماعية وفهم التجارب السابقة التي خاضتها الجزائر في مجال تطوير الجامعة والبحث العلمي.

ج. المنهج الاحصائي:

والذي اعتمدناه من أجل تتبع السياسات العامة الموجه لتطوير الجامعة ومن خلالها البحث العلمي الأكاديمي، وتحليل مساراتها من خلال البيانات والإحصائيات والأرقام للوقوف على مختلف الإصلاحات خلال فترات زمنية مختلفة، والمقارنة بين كل إصلاح وآخر في عدد ونسبة الإنجازات وما تحقق من تقدم أو تقهقر في النتائج المرجوة.

د. الاقتراب القانوني:

لعل هذا الاقتراب الأكثر اعتمادا في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة القطاعية، فقد ساعدنا في فهم عمل الجامعة في تطوير البحث العلمي وترجمته إلى مخرجات من خلال مجموع القوانين واللوائح الناظمة لعمل الجامعة وما تحتويه من هياكل بحثية تُسخرها في خدمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

هـ. اقتراب صنع القرار:

لفهم كيفية اتخاذ القرارات التي من شأنها خدمة البحث العلمي وكذا الظروف المحيطة بصانع القرار والعوامل المؤثرة والموجهة لقراراته في رسم وصنع السياسات التعليمية والبحثية على مستوى الجامعة.

و. الاقتراب المؤسساتي:

يساعد هذا الاقتراب على شرح وفهم التأثير المتبادل ما بين مختلف مؤسسات الدولة ومؤسسات التعليم العالي، حيث نجد أن الاقتراب المؤسسي يعتبر السياسة العامة تفاعل بين المؤسسات، وبالتالي يقربنا من فهم عملية تنفيذ سياسة البحث العلمي في الجامعة.

ز. الاقتراب النسقي:

حيث تشكل الجامعة كمؤسسة من مؤسسات الدولة نسقا كاملا من مدخلات ومخرجات، تتفاعل فيما بينها وتصب كلها في بلورة وتنفيذ لسياسات البحث العلمي، الذي تعود نتائجه على جميع مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية.

8- هندسة الدراسة:

قصد الالمام بالموضوع والإحاطة به حول أبرز الجوانب المتفاعلة معه قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الجامعة الجزائرية والبحث العلمي إطار مفاهيمي، أين سأعالج فيه الجانب المفاهيمي لكل من الجامعة والبحث العلمي، من حيث التعاريف اللغوية والاصطلاحية، الوظائف والأهداف والأنواع، وهنا لم أتعمق

كثيرا لكثرة المواضيع والدراسات حول المفاهيم الأساسية للمتغيرين، وجعلت من الفصل إعطاء تصور عام يمهد بشكل وجيز للفصلين التاليين.

الفصل الثاني: الجامعة الجزائرية والبحث العلمي، السياسات والاستراتيجيات، وفي هذه المحطة من الدراسة سأتناول الجامعة الجزائرية البحث العلمي فيها وأهم السياسات والإصلاحات التي مرت بها بدأ من تأسيسها إلى آفاقها المستقبلية مركزا في الأساس على الفترة بين 2000 إلى 2020، وأبرز العوامل المؤثرة في توجيه هذه الإصلاحات، كما سأشير إلى أكبر تحدي واجه الجامعة الجزائرية على غرار جامعات العالم، لم تعرف مثله البشرية في العصر الحديث على الأقل، وهو جائحة كوفيد 19، وما شكلته من تحديات وآثارا غير السير العادي لمرفق الجامعة تماما، وكيف وجهت سياسات التعليم العالي والبحث العلمي ونقلته من النمط التقليدي الحضوري إلى العصري الرقمي الذي يعتمد التعليم والبحث عن بعد.

الفصل الثالث: مكانة ودور الجامعة في بلورة وتنفيذ سياسة البحث العلمي في الجزائر، والذي سأرج في بدايته على عملية تنفيذ السياسة العامة من حيث المفهوم، لأنتقل بعدها لأهل تنفيذ الجامعة الجزائرية لسياسات البحث العلمي، بالأخص هياكل الإعداد وهياكل التنفيذ، ثم نمر لأهل المعوقات التي تحول دون التنفيذ المطلوب، وما هي المتطلبات التي يجب أن تتوفرها الجامعة وتوفرها السلطة السياسية كراعي رسمي للسياسات التعليمية والبحثية في الدولة.

9- صعوبات الدراسة:

بما أن الموضوع حديث لم يسبق الخوض فيه من قبل الباحثين، فقد اجتمعت حوله العديد من العقبات التي واجهتنا في جمع المعلومات والبيانات والاحصائيات.

ولعل العقبة الكؤود التي حالت بين جمع أكبر قدر من المراجع هي الجائحة العالمية كوفيد 19، ما انجر عنها من غلق تام وشبه تام لكامل المرافق التعليمية والمكتبات العامة والخاصة، وكذا الهياكل من مؤسسات وإدارات طول فترة البحث.

زيادة على ذلك الشح الكبير في المراجع ذات الصلة بموضوع تنفيذ الجامعة لسياسة البحث العلمي في الجزائر، من حيث المراجع من كتب ومجلات علمية ودراسات سابقة من مذكرات جامعية أو مقالات علمية محكمة عالجت الموضوع بذاته ولو من زاوية مغايرة.

من بين أهم المعيقات التي شكلت تحديا كبيرا، هي الحصول على إحصائيات دقيقة وبيانات مثبتة وحديثة من طرف مؤسسات وإدارات تُعنى بالبحث العلمي، وعلى رأسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فكلتا المؤسستين تذرعا بحجج غير مقنعة في عدم منح بعض الإحصائيات والأرقام منها ما هو سري وما هو إداري، بل وجهل بعض موظفي المؤسستين بالكثير من المعلومات وطرق البحث الحديثة. إضافة إلى إجراءات بيروقراطية تقليدية تلغي العمل الرقمي العصري ما كلفنا الكثير من عناء التنقل والانتقال دون ما فائدة علمية تخدم البحث موضوع الدراسة.

10- تحديد المصطلحات:

1. **تنفيذ السياسة العامة:** وهي عملية محورية تتوسط صنع السياسات العامة فهي تأتي بعد مرحلة الإعداد، لتضع الخطط والبرامج محل التفعيل على أرض الواقع وتجسدها ميدانيا، وهي مرحلة جد حساسة، فنجاح أي سياسة عامة مرتبط بنجاح تنفيذها.
2. **سياسة البحث العلمي:** مجموعة البرامج والخطط المسطرة من طرف الحكومة للنهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من أجل احتلال مكانة رائدة بين الهياكل البحثية العالمية.
3. **الجامعة:** مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة تُعْنى بالتعليم والبحث العلمي خدمةً للمجتمع، فتحول مدخلاتها من طلبة وأساتذة إلى مخرجات متعلمة ومكونة علميا لتضع خبراتها وأبحاثها في خدمة المجتمع.
4. **البحث العلمي:** وظيفة من وظائف الجامعة تسعى من خلاله للبحث والتقصي حول المشكلات المجتمعية ومحاولة حلحلتها بأقل التكاليف وأقصر الطرق، وتكوين طلبة أساتذة قادرين على الابتكار وخلق الثروة العلمية.
5. **الهياكل البحثية:** مجموعة المؤسسات المعنية بالبحث وإجراء دراسات معمقة بحثا عن حلول لمشاكل تواجه المجتمع، من حيث المسببات والمآلات، على غرار المخابر والمراكز والوكالات والوحدات البحثية.

الفصل الأول

الجامعة الجزائرية والبحث العلمي إطار مفاهيمي

في هذا الفصل نعالج المرجعية النظرية للدراسة، اعتمادا على مصطلح الجامعة والبحث العلمي كمفهومين أساسيين لها، وقد ارتأينا أن نشير في المبحث الأول إلى الجامعة من حيث تحديد مفهومها وأهدافها ثم وظائفها وهذا كإحاطة عامة عليها فيما يخدم موضوعنا، أما المبحث الثاني فسنوضح فيه مفهوم وأهمية البحث العلمي وكذا الأهداف المتوخاة منه.

وفي المبحث الأخير نعرض العلاقة بين الجامعة كمؤسسة والبحث العلمي من حيث أنه وظيفة من وظائفها، ففي المطلب الأول نتحدث عن البحوث الجامعية التي تعتبر من أهم مقومات الجامعة، ثم الحديث عن أهم قنوات ومجالات هذه البحوث والتي تعمل لتطويرها والنهوض بالعملية البحثية التي تتشارك فيها عوامل مادية وأخري معنوية تكفلها الجامعة لأساتذة الباحثين وطلبتهم.

المبحث الأول: الجامعة مدخل مفاهيمي

نتطرق في هذا المبحث إلى الجامعة من حيث تقديم مجموعة من التعاريف التي تواضع عليها بعض المفكرين والدارسين لهذه المؤسسة التعليمية، ثم نحاول تحديد أهم الأهداف التي تسطرها الجامعة وبعدها نشير إلى أهم الوظائف المنوطة بها والتي يتوجب عليها كمؤسسة فاعلة في المجتمع تأديتها.

المطلب الأول: تعريف الجامعة

نشير هنا إلى أهم التعاريف المتعلقة بالجامعة كمفهوم أساسي عام من جانب أنها مؤسسة تعليمية أساسية في المجتمع عامة كانت أو خاصة.

أولا: الجامعة لغة

أخذت كلمة الجامعة من Universtas والتي تعني التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في المجال السياسي في المدينة من أجل ممارسة السلطة[1].

والجامعة لغويا مؤنث الجامع، وهو الاسم الذي يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة[2]

ثانيا: اصطلاحا

تعددت تعاريف العلماء والمفكرين للجامعة، فمنهم من يرى أنها كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة[3].

وهناك من يعرفها على أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية الإدارية والتقنية[4].

كما يعرفها آخرون بأنها المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعدلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أساسا إيديولوجية وإنسانية

---

[1] محمد منير: **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر**، عالم الكتب، القاهرة، ط1 2002، ص 09.

[2] المنجد في اللغة العربية، د م، ط 21 دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986، ص 101.

[3] محمد بوعشة، **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي**، دار الجبل، بيروت، ط 1، 2000، ص10.

[4] فيصل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، ط1، 2006، ص76.

يلازمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا على مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة[1].

وفي نظر الأستاذ محمد العربي ولد خليفة أنها المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والفنون والعلوم فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في الميادين الأخرى[2].

وتعرف الجامعة كذلك على أنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة واعرف وتقاليد أكاديمية معينة، وتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات عليمة للطلاب.[3]

---

[1] وفاء محمد البرادعي: **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط 1، 2002 ص 290.

[2] محمد العربي ولد خليفة: **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر 1989، ص 177.

[3] مليجان معيض الشبيتي: **الجامعات، نشأتها، مفهومها ووظائفها دراسة وصفية تحليلية**، المجلة التربوية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، العدد، 45، ص 214. عن شبكة المعلومات الدولية: http:/maktaba.Lagh–univ.dz/pmb/opac_css/mdex.php.LYL-outher_see.

وجاء حسب قاموس MeriamWebster : الجامعة مؤسسة عالية المستوى غرضها التدريس والبحث ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادها، إحدى هذه الشهادات تمنح للمتخرجين في طور دراسات التدرج Undergraduate وعادة ما تسمى شهادة الليسانس، وفي حين تمنح الجامعات شهادات عليا للباحثين في دور دراسات ما بعد التدرج graduation Poste والتي عادة ما نشمل شهادة الماجستير والدكتوراه.[1]

والتعليم العالي هو قمة الهرم التعليمي، الذي يتم من خلال إعداد الثروة البشرية اللازمة لخدمة المجتمع، وتحقيق تقدمه بما يتيح الوفاء بمطلب والرخاء للوطن والوصول به إلى مستوى الأمن والأمان.[2]

كما يمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه وإيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة ..... تعتبر الجامعة كذلك خدمة عامة فهي تشارك في بناء المجتمع ومصدر للتطور الاجتماعي الثقافي والاقتصاد، ويقع على عاتق الجامعة تكوين الإطارات التي تحتاجها الدولة، ولا بد لتكوين الجامعة أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع ومتطلباته وانشغالاته.[3]

---

[1] http/www.meriam-webster.com/dictionory/university.

[2] لمياء محمد أحمد السيد، جامد عمار: **العولمة و رسالة الجامعة رؤية استراتيجية**، المصرية و اللبنانية للنشر بيروت، 2002، ص 25.

3 Claud Lessard **: Modele d'universités et conceptio de qualité** : pour une université plurielle et capable d'en témoigner , rapport présenté au conseil supérieur de l'éducation, le 29 novembre 2012,pp.3-4.

كما يذهب "بوملحم أحمد" إلى اعتبار الجامعة مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووضائها الأساسية والتي تتمثل في التعليم والبحث العلمي و خدمة المجتمع الذي يحيط بها.[1]

ويراها سامي سلطي عريفج، معهد منظم للتعليم والدراسة في فروع المعرفة العالية وله الحق في منح الدرجات العلمية في دوائر معرفية محددة كالقانون والطب والأدب .... إلخ.[2]

وعرفها بيليكان، على أنها مجتمع للدارسين حر ومسؤول في الوقت ذاته ويوضح لنا مقتضيات هذا المفهوم من زاوية علاقة المعلم بالطالب والمعلم بالمعلم وعلاقة المعلم الباحث بميدان اختصاصه وميادين الدراسة والبحث الأخرى.[3]

وقد اعتبر المشرع الجزائري الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد.[4]

من خلال كل ما سبق نخلص إلى أن الجامعة مؤسسة إدارية عامة تسعى لتقديم خدمة عمومية للمجتمع فهي تساعد من جهة، الدولة كسلطة حاكمة في رسم سياساتها العامة من خلال اقتراح حلول للمشاكل والعراقيل التي تعترض

[1] أحمد ملحم: **أزمات التعليم العالي**، دار الفكر العربي، بيروت، 1999، ص 21.

[2] سامي سلطي عريفج: **الجامعة والبحث العلمي**، دار الفكر، الأردن ط1، 2001، ص 25.

[3] بيكان باروسلاف: **فكرة الجامعة نظرة جديدة**، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف، دمشق، 1993، ص 123.

[4] فضيل دليو، الهاشمي لوكية، ميلود سفاري: **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجزائر**، جامعة منتوري، قسنطينة 2001، ص 79.

طريقها للتنمية، ومن جهة أخرى، توفير جو من المعرفة لباقي مكونات المجتمع من أفراد ومؤسسات لتطوير قدراتها العلمية والعملية.

المطلب الثاني: وظائف الجامعة.

الجامعة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع يسند إليها مجموعة من المهام والوظائف التي يتوجب عليها تأديتها في سبيل النهوض بالمجتمع وترقية أفراده في شتى المجالات والانتقال به من الجمود والركود إلى النمو والتطور.

ولأن لهذه المؤسسة التعليمية خصوصية، فإن لوظائفها أهمية كبيرة يجدر بها تأديتها في سبيل المساهمة الفعالة في عجلة النمو والتنمية من خلال ربط الطالب كفرد في المجتمع وتسخير خبراته العلمية والتكنولوجية في تحقيق الفعالية والابتكار والإبداع وتوطيد الرابطة بين المجتمع والجامعة.

لم يختلف كثيرا المهتمين بالجامعة حول الوظائف المنوطة بها، فنجد "هنري جاك" يحدد ثلاث وظائف رئيسية لها[1]:

01- نقل المعرفة ونشر الوعي الثقافي.
02- إعداد المهنيين والاختصاصيين.
03- البحث العلمي وتدريب الباحثين

وهناك بعض المهتمين بشأن التعليم العالي من يصنفها إلى وظائف اجتماعية وأخرى اقتصادية.

[1] سامي سلطي عريفج: **الجامعة و البحث العلمي**، مرجع سابق، ص 35.

فـالأولى تعنـى بمسـاعدة المجتمـع علـى مواكبـة التطـورات مـن خـلال إعـداد القـوى البشـرية ذات المهـارات الفنيـة فـي المسـتوى العـالي فـي مختلـف التخصصـات التي يحتاجها المجتمع.[1]

أمـا الوظيفـة الثالثـة فتتجلـى مـن خـلال الأعمـال التـي يؤديهـا البـاحثون لقطـاع الصناعة والحكومة والمتطلبات التطوعية[2].

ويضـيف الأسـتاذ سـامي عـريفج فـي كتابـه إشـارة الكاتـب Jespers فـي كتابـه the Idea of the university إلـى المهـام الأساسـية المنوطـة بالجامعـة فهنـاك ثلاث أمور تطلب من الجامعة وهي: التدريب على مهنة، البحث العلمي، الثقافة العامة، لأن الجامعة هي المدرسة المهنية ومعهد البحث والمركز الثقافي في آن واحد. وإن من يحاول دفع الجامعة لأن تختار بين الوظائف الثلاث، أو من يحاول دفعها لأن تصبح ثلاثة مراكز منفصلة، أحدها للتدريب المهني وآخر للتعليم وثالث للبحث العلمي، يكون قد جرها إلى الانتحار، لأن حياتها تقوم على تفاعل الوظائف الثلاث وتكاملها[3]

أمـا الوظـائف التـي يكـاد يجمـع عليهـا أغلـب البـاحثين ومراكـز البحـث هـي مـا حـدده المـؤتمر العـالمي لمنظمـة UNESCO المنعقـد فـي 1998 وقسـم وظـائف الجامعة إلى ثلاث أقسام رئيسية:

---

[1] محمد محمد عبد الحليم: **المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض التغيرات المحلية و العالمية** دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، المجلد 5، العدد 15 مارس 1998، ص 13.

[2] عبد العزيز البهواش: **ضمان الجودة في التعليم العالي**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2005، ص 55.

[3] سامي سلطي عريفج، **الجامعة و البحث العلمي، مرجع سابق**، مردع سابق، ص 35.

أولا: التعليم أو التدريس.

يعتبر التعليم أو التدريس أو التدريب أولى وظائف الجامعة، فمن المتوقع أن تقوم الجامعة بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي.[1]

فمن خلال هذه الوظيفة توفر الجامعة وسائلها المادية والمعنوية للطالب من مؤطرين أساتذة وخبراء وتجهيزات تقنية من خابر وحقول تجارب وفق منهجية علمية تراعي الخصائص والحاجات المجتمعية والانتماء الحضاري بما يتساير مع التطورات الحاصلة في مجال الاكتشافات العلمية على الساحة العالمية.

وهناك من يسميها بالوظيفة المهنية، لأن الطالب الجامعي ومن خلال هذه الوظيفة قد تم إعداده مهنيا بمقتضى الإلمام بمناهج جامعية أو عالية عاما بعد آخر حتى يصل إلى المستوى الذي يؤهله الترخيص بمزاولة مهنة معينة في المجتمع[2].

فالتدريس يهدف إلى إعداد أجيال جديدة من الباحثين والعلماء تحقيقا لمزيد من المعرفة والمحافظة عليها من خلال تدريب الطلبة على الاضطلاع بأداء هذه الوظيفة السامية

[1] حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبة: **الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 26.

[2] رمزي أحمد عبد الحي: **التعليم العالي والتنمية**، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 158.

التعليم ليس مجرد تقديم معلومة، أنما هو تكوين ذهنية علمية قادرة على جمع المعلومات من المصادر وإعمال العقل فيها وحل المشكلات بعرض البدائل وتصور الحلول.

ثانيا: البحث العلمي

بات البحث العلمي في الجامعة من أهم الوظائف المنوط بها إنتاج المعرفة وخلق الروح العلمية لدى الطلاب والمدرسين فصار بذلك المعيار الذي تقيم به الجامعات من حيث مستوى تقدمها العلمي.

فالبحث العلمي عملية فكرية يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية منظمة بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم المشاكل المماثلة.[1]

كما يعرف على أنه نشاط منظم وطريقة في التفكير وأسلوب لتقصي الحقائق اعتمادا على مناهج موضوعية محققة لمعرفة الارتباط بين الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية.[2]

فالبحث يعتبر أسمى وظائف الجامعة وأهمها على الإطلاق من حيث إعداد الباحثين المهتمين بالشأن العلمي من جهة ومن جهة توفير الإمكانات المادية من مخابر وورش وتجهيزات، وإمكانات معنوية من حيث توفير الجو المساعد

[1] العبادي هاشم فوزي: **إدارة التعليم العالي**، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع الأردن، 2008، ص 26.

[2] قاسم حبيب جابر: **الجامعة والتنمية خدمات متبادلة**، مجلة الفكر العربي، عدد 98، بيروت، خريف 1999، ص 137.

علـى البحـث وتهيئـة الظـروف الإيجابيـة مـن حـوافز ماليـة تشـجيعية وتسـهيل معاملاتهم الإدارية في ضمان حرية التنقل بين الجامعات والقطاعات الأخرى.

لكـن هـذا لا يتـأتى للجامعـة كمؤسسـة علميـة خاضـعة لنظـام سياسـي معـين كبـاقي مؤسسـات الدولـة فنشـاطها ودرجـة مسـاهمتها فـي عجلـة النمـو عمومـا يتحـدد مـن خـلال السياسـة العامـة للدولـة ومـا ترسـمه هـذه الأخيـرة مـن سياسـات قطاعيـة تحـدد وتـنظم مجـال وحـدود عمـل الجامعـة ومـا تـوفره الدولـة مـن إمكانـات فـي سـبيل تشـجيع السياسـة البحثيـة فـي الجامعـة. وهـذا سنفصـل فيـه ضـمن دراسـتنا هـذه التـي سنحاول فيها إبراز دور الجامعة في تنفيذها لسياسة البحث العلمي في الجزائر.

ثالثا: خدمة المجتمع وتنميته.

بمـا أن الجامعـة مركـب أساسـي فـي المجتمـع، فهـي بـذلك تـؤثر فيـه وتتـأثر بـه من خلال التداخل والتفاعل بينهما.

فـالمجتمع هـو الـذي أوجـد الجامعـة لخدمـة وترقيـة أفـراده وتنميـة مقدراتـه، وذلـك مـن خـلال مـا تـوفره الجامعـة مـن علمـاء ومثقفـين وكفـاءات قـادرة علـى إحـداث نقلـة نوعية في مسيرة تطور المجتمع وازدهاره.

وتعمـل الجامعـة أيضـا علـى فهـم المشـكلات الشخصـية والأسـرية والاجتماعيـة للأفراد ومساعدتهم على حلها من خلال علمائها ومفكريها.[1]

ويـرى "عبـد الله بـوخلال" أن الجامعـة هـي القـادرة علـى احتـواء التـراث الـوطني والقـومي والعـالمي والعمـل علـى إحيائـه بفضـل مـا تكتنـزه مـن مفكـرين وأسـاتذة وباحثين.[1]

[1] رياض الزعل: **التعليم الجامعي والتنمية العلمية**، دراسات عربية، عدد 12، 1985، ص 131.

وتبقى الجامعة مؤسسة اجتماعية جامعة لمختلف الطاقات البشرية المتنوعة والثقافات والمشارب الفكرية التي وإن أتيح لها الاندماج والتفاعل الحقيقي مع بقية المؤسسات الاجتماعية إلا وتجسدت وظيفة الجامعة في النهوض بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات الراقية التي أخذت بيد مثقفيها وعلمائها فأخرجوها من براثين الجهل والتخلف. عكس المجتمعات التي ضيقت على مفكريها وأخرتهم وقدمت عليهم الجهلة وأصحاب النفوذ فصاروا يرسمون سياسات عامة مخربة لأوطانهم وثروات شعوبهم، حال الكثير من الدول العربية ومثيلاتها من دول العالم النامي.

فنجد أن التدريس دون إجراء بحوث ميدانية وتجريبية تجميدا لعضو هيئة التدريس، فلا جديد ولا حداثة في عمله، والاستمرار في البحث العلمي لا يتم إلا من خلال الاطلاع والتحديث ووضعه في إطاره التربوي الفكري المجتمعي دون الإحساس بقضايا ومشكلات المجتمع وضياع لطاقات الجامعة البشرية والمادية والعلمية[2].

المطلب الثالث: أهداف الجامعة

الجامعة كهيكل تنظيمي – عاما كان أو خاصا– تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف ضمن ما تسخره من للمكونين والمتكونين من إمكانات وقدرات مادية ومعنوية تساهم من خلالها في دفع عجلة التنمية في البلاد.

[1] عبد الله بوخلخال: **نظرة على التعليم العالي في الجزائر مسيرة وآفاق المستقبل**، يومية الخبر، العددان 2039-2040، أوت، 1997، ص 04.

[2] محمد البرعي وفاء: **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 300.

ولعل هذه الأهداف تتحدد بحسب احتياجات كل دولة مراعية في ذلك تحسين الأوضاع الداخلية من خلال الرقي بالفرد، وكذا التموقع الإقليمي والدولي الذي يحفظ لها استقلاليتها السياسية وهيبتها الدولية.

كما تهدف الجامعة إلى تعميم الفائدة لكل الجنس البشري وغرس الأخلاق في الإنسان بمثابة السبيل إلى بناء المجتمع المثالي، حيث أن هذا الأخير يصبح أكثر حكمة من خلال التعلم وأفضل من خلال ممارسة الفضيلة، ويعد التعليم بمثابة أداة لغرس الوعي الأخلاقي كما يساعد على النظام الاجتماعي الجمعي، وهو طريقة جيدة لزيادة الحراك الاجتماعي.[1]

ولقد اجتهد بعض المفكرين في وضع بعض الأهداف الرئيسية التي تسعى جل الجامعات إلى تحقيقها. فيضع محمد البرعي وفاء مجموعة من الأهداف نذكر منها[2]:

- ✓ اكتساب الأفراد المهارات من خلال تنمية الإطارات القيادية في شتى المجالات والتخصصات، وتنمية الإمكانيات والقدرات الفكرية والعقلية التي تؤهلهم لقيادة حركة التنوير والفكر والثقافة والتجديد في المجتمع.
- ✓ تأهيل مختصين من ذوي المستوى العالي والرفيع في المهن المختلفة سواء كانوا في قطاع الإنتاج أو الخدمات، الأمر الذي من شأنه تحريك طاقات المجتمع ودفعها، بل وتوجيهها بما يكفل تحقيق الرقي والتقدم للمجتمع.

---

[1] عبد الناصر محمد بشار: **التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري**، درا الفكر العربي للنشر، مصر 1997، ص 154.

2 محمد البرعي وفاء: مرجع سابق، ص 301.

- ✓ زيادة مجال البحث العلمي والقيام بمختلف أنواع البحوث في شتى القطاعات بهدف تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته، وكذا حل ما يعترضه من مشاكل على أسس علمية سليمة.
- ✓ السعي لتحقيق البحث العلمي والثقافي مما يؤدي إلى تكامل شخصيته ونمو وعيه الأمر الذي يجعله قادرا على التوافق مع ذلك ومع المجتمع ويمكنه من الإسهام إيجابيا في البناء الحضري.

كما حدد الدكتور "رشدي أحمد طعيمة" مجموعة من الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها[1]:

- ✓ تحديد المواصفات والشروط والمقومات التي يجب أن تتوافر في خريج الجامعة على ضوء معطيات العصر.
- ✓ تحديد متطلبات سوق العمل من خريج الجامعة في التخصصات المختلفة.
- ✓ وضع تطورات وبدائل لتطوير التعليم الجامعي تحديدا لمخرجاته في ضوء معطيات الحاضر.
- ✓ تحديد ملامح التغيرات المعرفية والتكنولوجية المتوقعة الدراسات المستقبلية وانعكاساتها على التعليم.
- ✓ اعتماد نظم الامتحانات والتقويم تؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم الجامعي.
- ✓ تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الأهلية والمدنية في مساعدة الجامعة على تحسين مخرجاتها.

1 أحمد رشدي طعيمة، محمد سليمان البندري: **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**، ط1 دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 612.

وحـددت المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم فـي الإسـتراتيجية التـي أعـدتها فـي سـبيل تطـوير الجامعـة إلـى مجموعـة مـن الأهـداف، قسـمتها إلـى ثـلاث مجموعات رئيسية:

أولا: أهـداف متعلقـة بـالمتعلم: كطـرف معنـي مباشـرة بالعمليـة التعليميـة، وضمنتها ثلاث أقسام:

1. أهداف متعلقة بالمعرفة والفكر والمهارات ومن أهمها:

- تـوفي الحـد الأدنـى مـن المعـارف والمعلومـات فـي الموضـوعات التـي يدرسـها المتعلم.
- تمكـين المـتعلم مـن القـدرة علـى النقـد والإبـداع والتطـوير، وإدراك تـداخل العلـوم والمعارف
- تمكـين المـتعلم مـن المهـارات فـي اسـتخدام وسـائل تحصـيل وتنميـة العلـوم والمعـارف ويشـمل ذلـك الوسـائل التقليديـة مثـل المراجـع والموسـوعات والوسـائل المسـتخدمة المتمثلـة فـي المعلوماتيـة وشـبكات المعلومـات الالكترونيـة والتـي سـتحل محـل الوسـائل التقليديـة بشـكل شـبه تـام فـي المستقبل القريب[1].

2. أهـداف متعلقـة بالهويـة الثقافيـة ومنظومـة القـيم والسـلوك، ونـذكر منهـا على سبيل الاختصار:

- تعزيـز الذاتيـة الثقافيـة للمـتعلم وتوطيـد اعتـزازه بثقافتـه ومجتمعـه وتنميـة الـولاء للوطن خدمة للمجتمع.

[1] ضياء الدين زاهر: **جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة " تحديات وخيارات**، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000، ص 29.

- اقتران الذاتية الثقافية بتقبل الثقافات الأخرى، وتعزيز روح التفاهم والتعايش.
- بناء المواطن المتنور والمسؤول الناقد القادر على توليد أفكار جديدة والمحصن بقيم هويته الخاصة والثقة بالنفس.
- قدرة الخريج على تخليق المعرفة الجديدة والمشاركة في الجماعة والفرق البحثية الأكبر في تقييم المعرفة والقدرة على ترويج الفكر والتسويق للأعمال البحثية وحل مشكلات التمويل والإدارة وتطبيق إجراءات المساءلة والمحاسبة.[1]

3. أهداف متعلقة باكتساب المعيشة: لا يختلف الطلبة المتمدرسين حول ضرورة إيجاد منصب عمل يُسخِرون من خلاله مكاسبهم العلمية من جهة، ومن جهة مكسب يعيشون ويتقوتون منه، وهذا يتحقق من خلال:

- تزويد المتعلم بالمعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل يناسب قدراته وتوجهاته.
- تمكين المتعلم من القدرات والوسائل اللازمة للبحث عن فرص عمل، وخلق الفرص لنفسه من خلال الأعمال الحرة والمشاريع الابتكارية.
- تمكين المتعلم من القدرة على التنافس والإنجاز في عالم العمل على المستوى الوطني وحتى الإقليمي والدولي في ضوء السياق العالمي للنشاطات الاقتصادية وحرية التجارة الدولية في كل المجالات.[2]

---

[1] محمد ماهر محمود الجمال: **مستقبل التعليم العربي، الاتجاهات المضامين والتنبؤات، كراسات مستقبلية**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005، ص 119.

[2] ضياء الدين زاهر: مرجع سابق، ص 30.

ثانيا: أهداف متعلقة بالمعرفة:

يتوجب على الجامعة كمؤسسة علمية بالأساس خدمة كافة العلوم من خلال توفير وسائل تطوير المعارف، سواء مادية كانت أو معنوية، فالهدف هنا الانتقال مما هو تقليدي تكراري راكد إلى حديث متجدد يساير التطورات الكبيرة الحاصلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي، لكي لا تبق الجامعة هيكل جامد لا يؤثر ولا يتأثر بما حوله من تفاعلات محلية أو دولية.

وفي هذا الصدد يضع محمد ماهر مجموعة من الأهداف نذكر بعضها في النقاط التالية[1]:

- تطوير المناهج دوريا باستمرار، وبجرأة على تخطي التقسيمات التقليدية للتخصصات، من غير تجاوز المنهجية والعمق العلمي.
- مواكبة مستجدات العلوم والمعارف ورصد ما يبرز من تخصصات جديدة عابرة للتخصصات التقليدية.
- إدراك وحدة العلوم والمعارف والعلاقات المتبادلة فيما بينها.
- التركيز على تقنيات الاتصال والمعلوماتية وتسخيرها لتطوير البحوث والدراسات.
- إدراك أن القيمة الحقيقية للبحوث والدراسات تكمن في إسهامها في إضافة معارف وتقنيات مستحدثة.
- التركيز على البحوث والدراسات ذات الأهمية الخاصة والدراسات الهادفة إلى صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

1 محمد ماهر محمود الجمال: مرجع سابق، ص 121-122.

ثالثا: أهداف متعلقة بالمجتمع:

لا يخف على أحد أن الجامعة نتاج المجتمع وهي بالإضافة إلى كونها مؤسسة تعليمية إلا أنها في الأصل مؤسسة اجتماعية أنشها المجتمع من أجل تنميته وتطويره من خلال تنتجه الجامعة من قيادات فكرية في شتى العلوم.

ومن هنا يتوجب على الجامعة تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر بعضها ضمن ما حدده الدكتور ضياء الدين زاهر:[1]

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى رأسها الوفاء باحتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة، الصغيرة والكبيرة، الزراعية والصناعية والخدمية.
- تقويم العلاقات المتبادلة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع لتتلمس كل منها احتياجات الأخرى.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال البحوث والدراسات التطبيقية القائمة على العلاقات المباشرة مع قطاعات الإنتاج والخدمات.
- كما تشمل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، قدرة التعليم العالي على إيجاد قاعدة موارد جديدة بديلة للمصادر التقليدية للثروة.
- المساهمة في التنمية المجتمعية الشاملة من خلال توفير العاملين في التعليم والصحة وغيرها من المجالات المكونة للتنمية البشرية ورأس المال البشري القادر على إحداث التنمية الشاملة وضمان استمرارها.

[1] ضياء الدين زاهر: مرجع سابق، ص 31-32.

المبحث الثاني: البحث العلمي مدخل مفاهيمي.

يعتبر البحث العلمي المحرك لنهوض وتقدم أي مجتمع بجميع مكوناته الاقتصادية الاجتماعية السياسية والثقافية، فهو جوهر التنمية ومقياس الرقي والحضارة في العالم فبفضله يمتلك المجتمع التكنولوجيا التي تمكنه من الاستغلال الأمثل لموارده المتاحة من أجل الوصول إلى تنمية وتقدم دائمين.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

تعددت تعاريف البحث العلمي بتعدد أهداف وأدوات ومجالات ومناهج البحث العلمي ولكن يتفق جلها في كونه يدرس مشكلة معينة ويحاول حلها بإتباع قواعد علمية محددة.

أولا: البحث العلمي لغة: وهو مفهوم مركب من كلمتين:

أ) البحث: وهو بذل الجهد في موضوع ما، وجمع المسائل التي تتصل به.[1]

وهو كذلك تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى كاتب البحث عن موضوع معين وترتيبا بصورة جيدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاء ووضوحا.[2]

ب) العلم: كلمة العلم بكسر الأول ثم السكون جاءت مصدرا لمادة (ع، ل، م) والتي معناها المعرفة وتستخدم كلمة (العلم) لغويا للدلالة على إدراك

[1] مصطفى إبراهيم وآخرون: (د-س) **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية، تركيا، ص 40.

[2] محمد فودة حلمي، عبد الرحمان صالح عبد الله: **المرشد في كتاب الأبحاث**، دار الشروق، جدة، ط 6، 1991، ص 85.

الشيء بحقيقته والدراية به، أو تلك الحقيقة المخزونة في العقل البشري كاليقين بتلك الحقيقة.[1]

وهو إدراك الشيء بحقيقته، ويطلق العلم على مجموعة مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة.[2]

فالعلم هو جهد إنساني عقلي منظم، وفق منهج محدد في البحث، يشتمل على تطورات وطرق محددة، يؤدي إلى معرفة الكون والنفس والمجتمع يمكن تطوير أنماط الحياة وحل مشكلاتها.[3]

كما يعرف بأنه ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مترابط من الحقائق الثابتة المنصفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة.[4]

من خلال ما سبق نخلص إلى أن البحث العلمي، وحسب بعض الخبراء هو:

[1] محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي: **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، بيروت، ط 2، 1988، ص 230.

[2] إبراهيم مصطفى وآخرون: مرجع سابق، ص 64.

[3] خندقجي محمد عبد الجبار، نواف عبد الجبار: **مناهج البحث العلمي منظور تربوي معاصر**، عالم الكتب الحديث الأردن، ط 1، 2012، ص 6.

[4] بوحوش عمار، محمد محمود: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط 8، 2016، ص 8.

ثانيا: البحث العلمي اصطلاحا

البحث العلمي هو التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها.[1]

وهو كذلك عملية منظمة تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة أو إجابة عن تساؤلات معينة باستخدام أساليب علمية محددة، يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة.[2] كما يعرفه فان دالين Van Dalien " محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية و تثير قلق وحيرة الإنسان ".[3]

ويرى العربي فرحاتي البحث العلمي على أنه تنظيم للمعلومات والمعطيات المستوعبة ثم وضعها موضع المعالجة العلمية المنهجية ثم إنتاج وإبداع المعرفة الجديدة في شكل إعادة الإنتاج أو توليد معرفة أو صياغة قانون أو تطوير نظرية أو اكتشاف حل أو وصف أدق للظواهر.[4]

---

[1] عازي حسين عناية، **إعداد البحث العلمي**، ليسانس، ماجستير، دكتوراه، دار الجبل، بيروت، ط 1، 1992، ص ص 11-12.

[2] ملحم سامي محمد: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة، الأردن، ط 2، 2002، ص 46.

[3] فان دالين: **مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس**، ت: محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبة الأنجلومصرية القاهرة، 1997، ص 25.

[4] العربي فرحاتي بلقاسم: **البحث العلمي الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ط 1، 2012، ص 18.

وهو كذلك نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الواقع يسعى إلى كشف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين.[1]

ومنه فالبحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة ومشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) بإتباع طريقة عملية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعتيم على مسائل ومشكلات مماثلة تسمى (نتائج البحث).[2]

ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف للبحث العلمي وغيرها كثير، نخلص إلى أن البحث العلمي المنقذ الوحيد والمتبقي والمتاح للدول القوية والمتخلفة على حد سواء فالأولى تزيد في تطورها للبقاء في الريادة، والثانية يقوم هو بتطويرها في حال اهتمت به وأعطته الأولوية القصوى وسخرت له من الإمكانيات المادية والمعنوية القدر الكافي.

فالبحث العلمي هو عملية دائمة الدوران والنشاط تستلزم تضافر وسائل مادية وأخرى معنوية وفق منهج سليم ورؤية استشرافية تهدف لإيجاد حلول دائمة للمعضلات القائمة.

---

[1] حسين أحمد رشوان: **المعلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1982، ص ص 25-26.

[2] عبد الفتاح خضر: **أزمة البحث العلمي في الوطن العربي**، مكتب صلاح الحجيلان، المملكة العربية السعودية ط 3، 1996، ص 17.

المطلب الثاني: أهداف البحث العلمي

للبحث العلمي مجموعة من الأهداف المسطرة والمرسومة من طرف الباحث يسعى لتحقيقها من خلال إيجاد الحلول للمشكلات القائمة أو تطوير بعض الأوضاع القائمة من الحسن إلى الأحسن.

ففي القرن السابع عشر الميلادي أشار " حاجي خليفة " إلى أن الغرض من البحث والتي حسبه لا يؤلف عاقل إلا فيها، تندرج على النحو التالي[1]:

- ✓ إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه.
- ✓ أو شيء ناقص فيتمه.
- ✓ أو شيء مغلق فيشرحه.
- ✓ أو شيء طويل فيختصره دون أن يخل بمعانيه.
- ✓ أو شيء متفرق فيجمعه.
- ✓ أو شيء مختلط فيرتبه.
- ✓ أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه.

وهناك بعض المهتمين يقسمون الأهداف المتوخاة من البحث العلمي إلى أقسام حسب كل مجال من المجالات إلا أنهم يتفقون حول أهداف عامة نذكر أهمها:

- يهدف إلى الاستفادة من المعارف والعلوم وتطبيقها ميدانيا، قصد إثراء النظرية والتحقق من أهدافها ومدى تكاملها مع التطبيق، وذلك من أجل الصالح العام أي صالح المجتمع.[1]

[1] حمدان محمد زياد: **البحث العلمي كنظام**، دار التربية الحديثة، عمان، 1989، ص 16.

- تنمية أدوات علمية جديدة ومفاهيم ونظريات قد تعين على الدراسة الثابتة والصادقة للسلوك الإنساني.[2]
- الوصف الدقيق للظواهر من خلال التأكد من وجودها فعلا ثم تصنيفها ووصفها وتفسيرها.[3]
- تفسير الظواهر التي يلاحظها الباحث من مسببات وقوعها وآثارها المترتبة عليها فالعلماء يعتبرون عادة التفسيرات التي يتوصلون إليها تفسيرات مؤقتة تشمل درجة معينة من الصحة، لأن بيانات جديدة قد تتجمع بالبحث وتكشف عن خطأ تفسير سابق وصواب تفسير جديد.[4]
- يهدف البحث كذلك إلى التنبؤ الظواهر واستشراف ما ستكون عيه مستقبلا، والتنبؤ في العلوم الاجتماعية والإنسانية أمر صعب ونسبي وغير دقيق كالعلوم التطبيقية.[5]
- يسعى البحث العلمي كذبك إلى ضبط الظواهر المختلفة والتحكم فيها من خلال العوامل التي تتسبب في وقوعها أو تمنعه، فضبط الظواهر

---

[1] إنشراح الشال: **إشكالية منهج البحث العلمي**، دار الفكر العربي، الحيرة، العراق، ط 1، 1991، ص ص 17-18.

[2] عبد الرزاق جلي: **تصميم البحث الاجتماعي**، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995 ص 226.

[3] وائل عبد الرحمان التل وعيسى محمد قحل: **البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار الحامد، الأردن ط 2، 2007، ص 18.

[4] عبد الله زيد الكيلاني ونضال كمال الشريفين: مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، درا المسيرة الأردن 2005، ص 24.

[5] فوزي الغرايبة وآخرون: **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 4 2008، ص 15.

الاجتماعيـــة والإنســـانية كســـلوك صـــعب نســـبيا نظـــرا لتعقـــد الظـــاهرتين وصعوبة العوامل المتعددة التي تحكمها.[1]

- البحـث العلمـي مهمـا كـان اجتماعيـا أو غيـره، فإنـه عبـارة عمليـة تقصـي أو فحص دقيقة للوصول إلى حقائق أو قواعد عامة والتحقق منها.[2]
- يتعـود الباحـث مـن خـلال البحـث العلمـي علـى اسـتخدام الوثـائق والكتـب ومصادر المعلومات والربط بينها للوصول إلى نتائج جديدة.[3]

ويحـدد " ربحـي مصـطفى عليـان " أربـع أهـداف أساسـية تسـعى البحـوث العلمية لتحقيقها وهي[4]:

- اسـتعراض المعرفـة الحاليـة وإعـادة تنظيمهـا، وهـذا يمكـن أن يكـون أسـلوبا تدريبيا لطلاب البحث وغالبا ما يكون البحث نظريا مكتبيا.
- وصف موقف معين أو مشكلة محددة (البحوث النظرية).
- بناء وتكوين نموذج جديد وهو أعقد البحوث وأكثرها تكلفة.
- وضـع تفسـيرات وتحلـيلات لشـرح ظـاهرة أو مشـكلة معينـة وهـو النـوع المثـالي الذي يعتمده الباحثون المهنيون.

مـن خـلال مـا سـبق نجـد أن البحـث العلمـي يهـدف إلـى تحقيـق رغبـة الفـرد والمجتمـع، وأن الأول يكـون دائمـا فـي خدمـة الثـاني. فالباحـث يسـعى لتطـوير

[1] المرجع نفسه، ص 15

[2] عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1998، ص 134.

[3] عمار بوحوش، الذنيبات: مرجع سابق، ص 28.

[4] ربحي مصطفى عليان: **البحث العلمي (أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته)**، بيت الأفكار الدولية، عمان 2001 ص 21.

مهاراتــه وإشــباع رغباتــه البحثيــة لزيــادة معارفــه وتطــوير أفكــاره وكشــف الغمــوض الذي ينتابه اتجاه أي ظاهرة اجتماعية.

وفــي نفــس الوقــت يســتفيد المجتمــع بمكوناتــه السياســية الاقتصــادية والثقافيــة وغيرها من هذه البحوث في النهوض به ودفع عجلة تطوره ونموه.

المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي.

تـنعكس أهميـة البحـث علـى الفـرد والمجتمـع علـى حـد سـواء، وذلـك مـا يجنيـه مـن عوائـد علميـة وإنسـانية تـنعكس علـى مـدى تطـوره وتفتحـه علـى بيئتـه الداخليـة والخارجيـة، ومـن أجـل ذلـك حاولنـا تسـليط الضـوء علـى هـذه الأهميـة بالنسـبة للفـرد والمجتمع كل على حدا:

أولا: أهمية البحث العلمي على المجتمع.

تسـعى جميـع الـدول فـي هـذا العـالم المفتـوح لتطـوير البحـث العلمـي لمـا لـه كمــن أهميــة بالغــة تعــود علــى المجتمــع، فبتطــوير البحــث وتمكــين البــاحثين مــن الإمكانــات الماديــة والمعنويــة يتطــور بــذلك اقتصــادها ويســتقر مناخهــا السياســي ويزيـد رخاؤهـا الاجتمـاعي علـى مسـتواها الـداخلي مـا يـنعكس علـى مناخهـا الإقليمـي وكـذا الـدولي مـن خـلال التعـاون والتبـادل العلمـي وتطـوير بحـوث مشـتركة تزيـد خبـرة وتجربة باحثيها.

وقــد أدركــت معظــم دول العــالم، وخاصــة المتقدمــة أهميــة البحــث العلمــي وعظمــة دوره الــذي يؤديــه فــي التقــدم والتنميــة، فأولتــه الكثيــر مــن الاهتمــام، وقــدمت لــه كــل مــا يحتاجــه مــن متطلبــات ســواء كانــت ماديــة أو معنويــة. حيــث أن البحــث

العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور في مختلف مناحي الحياة البشرية.[1]

كما تزداد أهمية البحث بالنسبة للدول المتقدمة باعتماده عليه في استمرار هذا التقدم الذي يوفر رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وأمنها القوم.

وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة.[2]

ويعتبر البحث العلمي الفاصل بين التقدم والتخلف، فكلما أولت الدول الاهتمام الكبير بالباحثين والعلماء وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع من خلال زيادة الاهتمام باكتشافاتهم العلمية واحتضانها وإشراكهم في تطبيقها كلما كان ذلك سببا حتميا في خروجها من دائرة التخلف والتبعية إلى التقدم والريادة، بحيث يتناسب تقدم الدولة وقدراتها تناسبا طرديا موجبا مع ازدياد اهتمامها بالبحث والباحثين.[3]

ثانيا: أهمية البحث العلمي على الفرد

إن البحث العلمي ضرورة قائمة لكل إنسان مهما كان عمله أو مركزه. لأن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيرا منهجيا لحلها، وينفرد الأنسان عن سائر

---

[1] عبد الفتاح خضر: **أزمة البحث العلمي في العالم في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 17.

[2] فوزي عبد الله العكش: **البحث العلمي، المناهج والإجراءات**، مطبعة العين الحديثة، عمان، الأردن، ط 2، 1995 ص01.

[3] سليمان حمد الشوخي: **تقنيات ومناهج البحث العلمي** (تحليل أكاديمي لكتابة المناهج والبحوث العلمية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
2002، ص 23-25.

المخلوقات بأنه الكائن الوحيد الذي يتواصل مع غيره بالرموز التي طورها إلى لغة ثم تطور هذا التعامل إلى بناء حضارته وثقافته ونقلها عبر الأجيال.

فالبحث العلمي يساعد على إضافة المعلومات الجديدة وإجراء التعديلات على السابق منها بهدف استمرار تطورها وتصحيح بعضها، وهنا تتضح أهمية البحث العلمي بالنسبة للباحث في النقاط التالية:[1]

- يتيح البحث العلمي للباحث الإعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة ويدربه على الصبر والجد والإخلاص.
- يكون علاقة وطيدة بين الباحث والمكتبة.
- يسمح للباحث الإطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منها.
- يساعد الباحث على التعمق في الإختصاص.
- يجعل من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانظباط والحركة وإلى ما ذلك.

البحث العلمي بمناهجه وإجراءاته من الأمور الضرورية لأي حقل من حقول المعرفة، فقد أصبح الإلمام بهذه المناهج المختلفة والقواعد الواجب اتباعها بدءا من تحديد المشكلة ووصفها بشكل إجرائي مرورا باختبار منهج وأسلوب لجمع المعلومات وانتهاء بتحليلها واستخلاص النتائج، من الأمور الأساسية في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية.[2]

[1] الخياط ماجد محمد: **أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية**، دار الراية، عمان، ط1 2010، ص 39.

[2] بوحوش عمار، محمد الذنيبات: مرجع سابق، ص 28.

من خلال ما سبق نقول إن للبحث العلمي أهمية بالغة تنعكس على الفرد من جهة ومن ومن خلاله على المجتمع، فهو المحرك الأساس لعجلة تطور وازدهار الدول، فمن دون كشوفات علمية لا يمكن حل أي إشكالية قائمة أو متوقعة أو حتى الحد من آثارها حال وقوعها.

وأهمية البحوث العلمية التي يقوم بها أفراد من خبراء وعلماء تكمن في تطبيقها وتفعيلها على أرض الواقع لا أن تبقى حبيسة المختبرات والجامعات وهنا يتجلى دور المجتمع في ضرورة تبني هذه الأفكار وفتح المجال لاختبارها وتجريبها ودعمها ماديا ومعنويا.

المبحث الثالث: علاقة الجامعة بالبحث العلمي

لا يمكن الحديث عن الجامعة دون التطرق لموضوع البحث العلمي. فهذا الأخير يعتبر كما أشرنا سابقا، أحد أهم وظائف الجامعة على الإطلاق، لما تكتسبه من مكانة لدى الفرد الطالب دارس أو مدرس وكذا لدى مؤسسات المجتمع الأخرى، فمن دونه تتوقف عجلة التنمية الاقتصادية والانفتاح الثقافي والاستقرار السياسي والاجتماعي.

فالجامعة هي الحاضن الأول والرئيس للبحث العلمي والضامن لنجاحه أو فشله من خلال ما تهيئه كمؤسسة اجتماعية للباحثين والعلماء من إمكانات مادية ومعنوية. ففيها تلتقي الخبرات والطاقات والأفكار المختلفة تجتمع كلها للإجابة عن تساؤلات تهدف لخدمة المجتمع.

المطلب الأول: البحوث الجامعية.

الجامعة بيئة خصبة للبحث العلمي والمحيط الملائم لتوافر عوامل عدة منها:[1]

- تعتبر الجامعة بيئة مناسبة للقيام بالبحث العلمي بما يهيئه الجو العلمي الخص وشيوع المعرفة، ووجود عدة فعليات على مستوى الجامعة تساعد على توليد الأفكار.
- توفر الموارد البشرية من أساتذة وباحثين يمتازون بالتفوق.
- توفر المكتبات ووجود الكتب العلمي ومختلف المراجع المتخصصة في مختلف مجالات المعرفة وسهولة الحصول عليها.
- توفر الإمكانات المادية من مرافق علمية (مختبرات، معدات، أجهزة ...إلخ)
- توفر التمويل اللازم مع التحفيز المادي والمعنوي.
- تعد الجامعات المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات البحث بصورة انضباطية.

إضافة لمهمتها كمؤسسة تعليمية – كما سبقت الإشارة – فإن للجامعة مهمة بحثية لا تقل أهمية عن الأولى، والعملية البحثية في الجامعة وحسب أغلب المهتمين لها ثلاث معايير:

1) حسب الغرض، وينقسم إلى علمي ونظري وآخر تطبيقي.
2) حسب نطاق البحث، وينقسم إلى علمي أساسي وعلمي عملي.

[1] إبراهيم صالح المعتاز، خالد عبد الرحمان الحمودي: **واقع البحث العلمي في جامعة الملك سعود**، ندوة البحث العلمي في الجامعات السعودية، المدينة المنورة، السعودية، 1420/03/16، ص 02.

3) حسب التخصص، وينقسم إلى صفي وبحث ماجستير وبحث دكتوراه.

وما يهمنا هنا ونحن في صدد التطرق للعلاقة بين الجامعة والبحث العلمي قسمين رئيسيين هما:

أولا: البحث الأساسي: وهو عبارة عن تقصي في سبيل معرفة جديدة، لا ترمي إلى التطبيق على هدف محدد وإنما يرمي إلى المساهمة في تنمية تصورية لفهم الطبيعة.[1]

وهو نوع من البحوث يدور موضوعه حول النظريات والمبادئ القاعدية والذي يهدف إلى تطور المعارف الخاصة بمجال ما دون مراعاة الانعكاسات التطبيقية.[2]

وهو كذلك البحوث التي تنشأ في الجامعات ومعاهد البحث والمؤسسات ذات الطابع العلمي وهي كثيرا ما تتخذ شكل المبادئ والنظريات والقوانين العامة والتي توضع في دراسات وتقارير تقدم في المؤتمرات.[3]

ويشتمل البحث الأساسي الأعمال التجريبية والنظريات الجارية أساسا بهدف الحصول على معارف جديدة حول أسس الظواهر والأفعال الملحوظة، دون أن تكون لها تطبيقات أو استعمالات خاصة منتظرة.[4]

---

[1] غراهام جونس، ت: هشام دياب: **دور العلم والمعرفة في البلدان النامية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، سوريا، 1975، ص 76.

[2] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 70.

[3] عادل عوض: **التعليم العالي والبحث العلمي**، مشاكل الباحث العربي، مجلة الواحة، سوريا، عدد 72، 1990 ص 69.

[4] شيت نعمان: **العمل العلمي ومؤسساته في البلاد المبتدئة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968 ص 127.

ويعتبر الباحث غازي عناية الباحث وأثناء إعداده للبحث الأساسي لا يكون مهتما إطلاقا بتطبيقات أعماله البحثية.[1] وكأن الباحث هنا يسعى لكشف حقائق أو إزالة غموض حول ظاهرة معينة من خلال دراسة مسببات وقوعها والآثار المحتملة لها دون التدخل فيها من خلال محاولة لإثبات صحتها تجريبيا وعمليا فهو كأنما يهيئها للتطبيق.

فمن شأن البحث العلمي أن يولد النظريات ويختبر صدقها، بينما يترجمها التطبيق إلى واقع ملموس في إطار تعايش العلم والتكنولوجيا وتعاونهما للمنفعة المتبادلة.[2]

وعادة تكون نتائج البحث الأساسي غير قابلة للتطبيق وتكون في معظم الحالات منشورة في المجلات العلمية بين المؤسسات أو الباحثين المعنيين أنفسهم، أما نتائج هذه البحوث عادة ما تكون محدودة، وذلك لأسباب سرية وأمنية.[3]

فالبحوث الأساسية تغذيها النزعة نحو الكشف الدائم والمستمر عن أسرار الطبيعة والقوانين التي تحكمها، إضافة إلى أنها تزود المجتمع العلمي الذي تنشأ في إطاره ببطاقة لدخول منتديات تتفاعل ضمنها المجتمعات العلمية الأخرى.[4]

---

[1] غازي عناية: مرجع سابق، ص 18.

[2] عادل عوض، مرجع سابق، ص 70.

[3] إبراهيم بدوان: **العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي**، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1982، ص 703.

[4] محمد عدنان وديع: **إستراتيجية تطوير العلوم والثقافة والفن في الوطن العربي**، عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، تونس، 1991، ص 13.

ومن أهم الأبحاث الأساسية نجد أطروحات الدكتوراه والماجستير في شتى التخصصات فهي بالإضافة إلى تدريب الباحثين على كشف الحقائق حول الظواهر محل الدراسة. تهدف كذلك إلى إثراء المعرفة العلمية وتطويرها.

من خلال ما سبق من تعاريف ورؤى لبعض المفكرين والأساتذة نخلص إلى أن البحث الأساسي بحث نظري يهدف لتشريح ظاهرة معينة ويتطرق لها بالدراسة والتحليل والتمحيص فضولا من الباحث أو محاولة منه للمساهمة في حل مشكلة بحثية ما، ولا يهمه في ذلك إسقاط ما توصل إليه من حلول أو نتائج على أرض الواقع. فهو يرسم ملامح الحلول ويعطي تفسيرات لأسباب وقوع الظاهرة وآثارها المحتملة نظريا ليعطي المجال فيما بعد لغيره من الباحثين لتطبيقها واختبار مدى نجاعتها وتفعيلها على أرض الواقع. وهذا النوع من البحث ما سنشير إليه في النوع الثاني من البحوث الجامعية.

ثانيا: البحث التطبيقي: يوجه هذا النوع من البحوث عامة استثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان، ونوع من هذه البحوث يمكن أن يجرى على أفضل وجه في كليات ومعاهد البحوث التطبيقية، ويتوجه هذا النوع من البحوث لخدمة أغراض عسكرية، زراعية، صناعية وغيرها.[1]

وهي البحوث التي ينصب حولها الاهتمام على النتائج التي تعد بإمكانيات استثمار عملية، وهدفها المنتوج الأفضل، أو الطريقة الفضلى لصنع هذا المنتوج أو التأكد العلمي من صدق النظرية أو القانون.[2]

[1] عادل عوض: مرجع سابق، ص 71.

[2] نهاد إبراهيم باشا: **المجتمع الطموح**، التنمية الاقتصادية و التحول الاجتماعي في مجتمع إسلامي على ضوء التجربة السعودية، بيروت، 1985، ص ص 363، 364.

أو هي تلك البحوث التي تهدف إلى تقديم توضيحات حول مشكلة ما بنية تطبيقها ميدانيا.[1]

ومن جهة، فالبحث التطبيقي تحقيق واحتكار لحل معين ومقبول للقضايا والمشكلات التي تهم المجتمع في التقدم الإنتاجي وتحسين أدواته باستخدام وسائل تقنية حديثة في تقليل النفقات والتكاليف إزاء تضاعف الإنتاج وقد نشأت كلمة التكنولوجيا من البحث العلمي التطبيقي.[2]

وهو كذلك تقص لمعرفة جديدة تهدف لحل مشكلة بعينها محددة مسبقا، موجهة بالخصوص نحو تحقيق موضوع تطبيقي معين.[3]

ويشير إبراهيم بدوان إلى أن البحث التطبيقي يربط بين علاقات الظواهر وبين كيفية إفادة الإنسان منها، في مجالات معينة كالزراعة والطب والصناعة إلى غير ذلك من قطاعات الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية، وتجري البحوث التطبيقية إما لإمكانية تطبيق نتائج البحث الأساسية أو التصميم ووضع المناهج والوسائل الجديدة التي يمكن من الوصول مسبقا إلى هدف مرجو معين.[4]

والبحوث التطبيقية يقوم بها طلبة الجامعة والأفراد وحتى المؤسسات والحكومات، وتعرف على أنها ذلك النوع من الدراسات الذي يعتمد على

[1] موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 71.
[2] غازي عناية: مرجع سابق، ص 69.
[3] غراهام جونس، مرجع سابق، ص 77.
[4] إبراهيم بدوان: مرجع سابق، ص 704.

النظريات المختلفة والمناهج العلمية في تحليل بيانات واقعية لحل مشكلة معينة أو إجراء دراسات محددة.[1]

وتكمن أهمية هذه البحوث في أنها تهدف إلى القيام بتحري موجه بصورة أساسية نحو أهداف عملية أو تطبيق معين، وتتجسد نتائج هذه البحوث بأشكال مختلفة في قطاع من قطاعات الإنتاج والمجتمع.[2]

كما يهدف إلى معالجة مشكلات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بعد تحديدها والتأكد من صحة ودقة مسببتاها وصلا إلى نتائج وتوصيات تسهم في التخفيف من حدتها.[3]

من خلال ما عُرض نرى أن البحث التطبيقي عبارة عن تكملة للبحث الأساسي النظري، فهو يُعنى بتطبيق وتفعيل التوصيات والنتائج المتوصل إليها نظريا. وهو إذ يُسهم في إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة بالتخصصات التقنية يُسهم بدوره في الخروج بحلول ناجعة للتخصصات الإنسانية.

فلا يكاد الباحث أن يميز بين التطبيقي والنظري في الاستخدام فكلٌ يكمل الآخر، وبغياب أحدهما تغيب الحلول، بل وتتعقد ويستحيل حلها، فكلاهما يشكل بناء معرفي يساهم في إثراء المعرفة الإنسانية التي ترجع بالنفع على المجتمع الذي يتخذ من البحث العلمي سبيلا لتطويره ورقيه، فهي بذلك ضرورة اجتماعية تفتح آفاق جديدة لمزيد من التساؤلات والابتكارات.

---

[1] دلال القاضي، محمود البياتي: **منهجية وأساليب العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائي SPSS** ط1 دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 38.

[2] محمد عدنان وديع: مرجع سابق، ص 14.

[3] ربحي مصطفى عليان وآخرون: **أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة**، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2008، ص 28.

المطلب الثاني: مجالات البحوث العلمية.

لكل جامعة قنوات خاصة لاحتضان البحوث وتطويرها وإنتاجها وبعثها من جديد لخدمة العلم والمجتمع، فمن دون هذه القنوات لا يصبح للبحث العلمي معنى ولا للجامعة رسالة ولا للنظام التعليمي دور. على أن تحوي هذه القنوات أو الفضاءات الأجهزة اللازمة ومعدات وأموال وموارد بشرية وإدارة للتسيير وإرادة للعمل الجاد.

ومن أهم هذه القنوات ما يعرف علميا بالمخابر أو مراكز البحث وهي محطة للإنتاج المعرفي الجامعي الذي يساهم بفعالية في حل الإشكالات و الوصول إلى حلول للمعضلات المطروحة أمام المجتمع كنسق جامع للعديد مكن الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

أولا: مخابر البحث

يتوجب علينا في البداية الوقوف عند المصطلح وضبطه من خلال إعطاء تعريف لعوي يحدد الأصل والاستعمال.

- لغويا: تعتبر مخابر البحث العلمي أحد أهم القنوات الجامعية المعنية بالبحث تجسيدا وتطويرا، وهو أحد العوامل المنشطة لحركة التقصي والتحري وجمع المعلومات واختبار الفرضيات وتنفيذ المهام بما توفره الجامعة من إمكانات مادية وبشرية.

وفي البداية يتوجب علينا الوقوف عند المصطلح وضبطه من خلال إعطاء تعريف لغوي يحدد أصله واستعماله ومجالاته.

فكلمة مخبر لاتينية الأصل وهي laboratorium المشتقة من كلمة Laborare وتعني العمل.

وقد أشار قاموس Oxford على أن المخبر: غرفة أوبناء من أجل التجارب والبحث العلمي أو التكوين وقد يستخدم لتركيب الأدوية والعقاقير والدراسات الكيميائية.[1]

كما ورد في Le petit Larousse أنه مكان محدد للقيام بالأبحاث العلمية والتحاليل البيولوجية.[2]

أما في اللغة العربية فقد أجمعت القواميس القديمة والحديثة على المعنى اللغوي لكلمة مختبر فقد جاء في معجم " المعاني " على أم " مخبر " (اسم) لجمع مخابر، اسم مكان من خَبَرَ مكان الفحص والمراقبة والتحري وإجراء التجارب.[3]

كما أسهم اللغوي الأستاذ صالح بلعيد في إعطاء تعريف لغوي للمخبر فاعتبر المختبر أو المخبر مؤسسة تخول إمكانية إجراء التجارب العلمية والاختبارات والقياسات تحت ظروف معيارية يمكن التحكم بها.[4]

- اصطلاحا: تواضع الكثير من الباحثين على إعطاء تعاريف اصطلاحية لمخابر البحث، وضمن العديد من الملتقيات والندوات العلمية، فنجد مثلا " حامد عبد المقصود عبد الهادي" وضمن ندوة علمية حول المخططات الأمنية الوقائية

[1] Oxford dictionary.online 12-10-2020/ availed at : http:// https://www.lexico.com.

[2] Le petit Larousse grand format, Maury imprimeur S-A, Malesherbes, France,100e édition , 2004, p 616.

[3] معجم المعاني، متاح على .www.almaany.com/dic/ar-ar// http تاريخ الإطلاع 30-10-2020.

[4] صالح بلعيد: **دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي والتنشيط الثقافي والبيداغوجي**، الملتقى الوطني: آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر 1، أيام 23-26 أفريل 2012، ص 159.

العربية والمنعقدة في الرياض عام 1983، أين اعتبر المخابر وحدات تنظيمية ذات أهداف وخصائص معينة تقوم بمجموعة من الوظائف والأدوار العلمية، أي أنها جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية والبحثية تتخللها علاقات رسمية وغير رسمية.[1]

بالإضافة إلى ذلك فهي هيئة علمية متخصصة، تنتمي بالإضافة إلى ذلك فهي هيئة علمية متخصصة، تنتمي إلى مؤسسة تعليمية وبحثية تسهم في نشاط الباحثين، فهو أحد هياكل البحث المستخدمة من أجل القيام بعملية البحث العلمي، وكونها مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف تركز بشكل أساسي على تقديم خدمات علمية للمجتمع، يشرف عليها مجموعة من الباحثين.[2]

كما يعد المخبر الكيان العلمي لتنفيذ البحث لدى مؤسسات التعليم العالي والهيئات العمومية والخاصة، وينشأ مخبر البحث لتحقيق أعمال البحث المدرجة في إطار البرنامج العلم أو التكنولوجي الذي يشمل مشاريع بحث عديدة.[3]

وهو كذلك هيكل تنظيمي تابع للجامعة يضم مجموعة من فرق البحث التي يترأسها شخص يعرف برئيس المخبر، يقوم بتنظيم البحث في محاور حسب الاختصاص.[1]

---

[1] حامد عبد المقصود عبد الهادي: **الأبعاد الاجتماعية والتنظيمية لصيغ التنسيق والتعاون العربي في إنشاء واستخدام مراكز المعلومات**، موضوع البحث وخطة لدراسة التنسيق بين مراكز البحث في الدول العربية أبحاث الندوة العلمية الثانية حول المخططات الأمنية الوقائية العربية الأولى، 27-29 مارس 1983 المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986، ص 24.

[2] عزوز علي: **دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني: آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أيام 23-34-25 أفريل 2012، جامعة الجزائر، ص 243.

[3] المرسوم التنفيذي 244/99، مؤرخ في 31 أكتوبر 1999، يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 77، مؤرخ في 1999/11/03.

كما يشار إليه كذلك على أنه مؤسسة بحثية ووحدة تنظيمية تتكون من الباحثين وهبوا أنفسهم للدراسة والبحث والمعرفة، تقوم هذه الأخيرة بمجموعة من الوظائف والأدوار العلمية والبحثية، ترتكز أساسا على تقديم خدمات معرفية وعلمية للمجتمع.[2]

من خلال ما سبق من تعاريف نصل إلى أن المخبر هيكل خاص في الجامعة يُعنَى بالبحث العلمي وتطويره من خلال دراسة المعطيات المقدمة له كمدخلات وإخضاعها للتجربة والاختبار والخروج بنتائج أو حلول كمخرجات من الجامعة للمجتمع، وتقوم المخابر على ثلاث محاور رئيسية، محور البشري ويتكون من أساتذة وطلبه، محور مادي من تجهيزات ومعدات وأرصدة مالية لتغطية العمليات البحثية، ومحور أخير يتمثل في الجانب المعنوي الذي يقوم على القواعد والأطر القانونية الضامنة والمنظمة لعمل المخابر.

ثانيا: مراكز البحث

من الفضاءات التي يجمع فيها الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي، هي مراكز الأبحاث أو ما يعرف بـ Tank Think، حيث يدلون بآرائهم ومقترحاتهم واكتشافاتهم واستشرافاتهم حول القضايا العامة التي تهم المجتمع وتسعى إلى تطويره. فهي الحلقة الرابطة بين الفكرة والتنفيذ.

---

[1] عطاالله أحمد وآخرون: **واقع البحث العلمي في الجزائر** – دراسة حالة مخابر التربية البدنية والرياضية – المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، مستغانم، العدد 7، 2010، ص 24.

[2] العقاب كمال: **واقع مخابر البحث الجامعية في الجزائر** بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وسبل تفعيلها – دراسة ميدانية – مجلة دفاتر اقتصادية، الجلفة، مجلد 7، عدد 2، 2016، ص 217.

وقد اختلف العديد من المفكرين والهيئات العلمية حول صياغة تعريف موحد لمراكز الأبحاث، نظرا لما يكتنفه من أبعاد وحيثيات تختلف باختلاف البلد والظروف المحيطة بها من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، فهي تكتسي أهميتها من الحاجة إليها، وذلك باعتبارها الطريقة المثلى لإيصال المعرفة المتخصصة من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار ولدى الأفراد والمؤسسات، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري.[1]

كما أضاف الكاتب خالد وليد محمود تعريف آخر اعتبر فيه مراكز البحث العلمي " جماعات أو معاهد منظمة بهدف إجراء بحوث مكثفة ومركزة لتقديم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية.[2]

وقد اهتم الأستاذ Howard J wiarda أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا بهذا الشأن وخلص إلى أن مراكز البحث هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس.[3]

---

[1] خالد وليد محمود: **مراكز البحث العلمي في الوطن العربي** – الإطار المفاهيمي، الأدوار، التحديات والمستقبل – مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص 25.

[2] خالد وليد محمود: **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي** – الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر –، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013، ص 4.

[3] Howard J Wiarda : The neww Power houses : **Think Tanks and Foreign Policy**, American Foreign Policy Interests, VOL.30,no.2(March-April 2008), P 96.

كم اعتبرها آخرون مركزا لإنتاج وإدارة المعرفة البحثية ويتخصص في مجالات وقضايا معينة، علمية أو فكرية بما يخدم تطوير وتحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة.[1]

وجاءت عدة تعاريف في العديد من المواقع الالكترونية لعلنا نأخذ بأهمها وأكبرها وهو موقع Wikipedia حيث جاء فيها حول المراكز البحثية، أنها منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مراكز للأبحاث والدراسات، أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة.[2]

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفا للمنظمات البحثية على أنها: منظمات ملتزمة وبصورة دورية بإجراءات الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة تشكل هذه المنظمات جسرا يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة.[3]

تكاد تجمع التعاريف سابقة الذكر حول أن مراكز البحث هي منظمات أو مؤسسات أو معاهد أو حتى جماعة مكونة من باحثين في شتى المجالات والتخصصات تركز جهودها على البحث والدراسة المعمقة بهدف نشر الثقافة والمعرفة أو تقديم خدمات لأطراف رسمية حكومية وغير رسمية. وكذا تقديم المقترحات والحلول للمعضلات المطروحة عليها أو التي تسعى لدراستها، وتكون من خلال ما تعقده من مؤتمرات أو نشرات علمية دورية تقدم على شكل

[1] سامي الخزندار وآخرون: **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد، 06، 2012، ص 4.

[2] http ://www. wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute.

[3] UNDP (2003),**Thinking the unthinkaple**. Bratislava : UNDP Régional Bureau for Europ and the Commonwealth of Independent States.

منشورات أو بدائل تطرح في رسم وصناعة القرار السياسي المنظم للحياة العامة للمجتمع.

أما الجامعات فهي عبارة عن مراكز بحث كبيرة هيكليا وتنظيميا، فهي ومن خلال ما تحويه من مخابر بحثية تقوم بإجراء بحوث ودراسات متعددة وفي تخصصات متنوعة وبشقيها النظري والتطبيقي وباشتراك بين الطلبة لزيادة معارفهم وبين الأساتذة الباحثين لتدريب الطلبة من جهة، ومن جهة زيادة المعارف والمساهم في الرقي بالبحث العلمي والتنمية المعرفية. وتترجم أعمال الجامعة فيما تنظمه من مؤتمرات داخلية وأخرى خارجية إقليمية ودولية، أو ندوات علمية دورية، أو من خلال نشر البحوث والاكتشافات المتوصل إليها في مجالات علمية محكمة لها صيت دولي يُلفت الانتباه لمثل هذه النشاطات العلمية.

كما تلعب مراكز البحث دور الوسيط بين المعرفة والسلطة أو بين السياسيين والأكاديميين، يحتاج السياسيون إلى أفكار خلاقة وإلى توصيات مبنية على مناهج علمية في حين يحتاج الأكاديميون والمحللون السياسيون إلى من يطبق نتائج أبحاثهم على الأرض ويختبرها.[1]

[1] خالد وليد محمود: **مراكز البحث العلمي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 30.

الفصل الثاني

سياسات إصلاح الجامعة والبحث العالمي في الجزائر 2020/2000

مـرت ولا تـزال الجامعـة الجزائريـة بتطـورات مرحليـة عبـر نشـأتها عـام 1877 منـذ العهـد الاسـتعماري مـرورا بانتقالهـا إلـى الاسـتقلال مـع مرونـة فـي الـتملص مـن مخلفـات النظـام التعليمـي الفرنسـي شـيئا فشـيئا، حتـى دخولهـا فـي مرحلـة إثبـات الـذات ورسـم طريـق جديـد متجـدد تفرضـه البيئـة المحليـة ودرجـة وعـي الجيـل الجديـد مـن الطلبـة والأسـاتذة بضـرورة مسـايرة مـا تفرضـه العولمـة مـن تحـديات علـى السـاحة العلميـة الوطنيـة مـن جهـة، و مـن جهـة، تـأثير النظـام السياسـي القـائم و المتحـول هـو الآخـر اقتصـاديا مـن الاشـتراكي إلـى الرأسـمالي، وسياسـيا مـن الأحاديـة إلـى التعددية، واجتماعيا من الانغلاق إلى الانفتاح، وثقافيا من التقليد إلى الإبداع.

وقـد خـاض الكثيـر مـن الدارسـين لمراحـل تطـور الجامعـة فـي الجزائـر، ومـدى تطـور وانفتـاح ومسـايرة البحـث العلمـي فيهـا لمـا هـو حاصـل فـي السـاحة الدوليـة ومـا قدمـه مـن خـدمات للصـالح العـام، مـن خـلال المحطـات التاريخيـة والظـروف الطارئـة التي مر من خلالها.

وفـي بحثنـا هـذا نسـلط الضـوء علـى مرحلـة مهمـة فـي عمـر الجامعـة الجزائريـة والبحـث العلمـي فيهـا، وهـي مرحلـة حاسـمة تخللتهـا محطـات فاصـلة فـي بنيـة وتركيـب القطـاعين، وفـي تحديـد العلاقـة بينهمـا ومـواطن التـأثير والتـأثر، وكـذا الآليات الناظمة والمحددة لأهدافهما.

هـذه المرحلـة الممتـدة علـى مـدار عشـرين سـنة بدايـة مـن سـنة 2000 إلـى غايـة 2020، تعتبـر الأحـدث والأعقـد والأكثـر جـدلا بـين أوسـاط فئـات المجتمـع ككـل، لمـا تمثلـه الجامعـة والبحـث العلمـي مـن أهميـة تـنعكس بشـكل مباشـر وغيـر مباشر على جميع مكونات المجتمع.

فمن خلال هذا الفصل، نتكلم في مبحث الأول عن الجامعة الجزائرية وسياسات إصلاحها، من خلال أهم الإصلاحات التي طرأت على الجامعة الجزائرية خلال هذين العقدين، والسبل المتخذة لإصلاحها، ثم التحديات التي توجهها والرهانات التي تتطلع إليها من أجل الرقي بالتعليم العالي في الجزائر.

أما في المبحث الثاني فسنسقط نفس العناصر على البحث العلمي في الدراسة لنصل في المبحث الثالث إلى واقع الجامعة والبحث العلمي في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في خضم الاستثمار في الإنسان ونظرة المجتمع للجامعة، والحديث عن اقتصاد المعرفة كبديل عن اقتصاد الريع، وكذا محاولة تسييس الجامعة وضرورة الموضوعية في دراسة الظاهرة السياسية.

مبحث الأول: الجامعة الجزائرية وسياسات إصلاحها 2020/2000

بما أننا نخص في بحثنا المراحل أو المحطات البارزة التي مرت عليها الجامعة الجزائرية خلال العقدين الأخيرين، كان لزاما علينا التطرق ولو بشكل وجيز إلى ما سبقها من مراحل، فهي امتداد لما سبقها ونتيجة لتراكماتها.

فلا يمكننا أن نعزل فترة ما بعد 2000 عما قبلها، ثم نولي بعدها الاهتمام بالدراسة والتحليل للتطورات التي حصلت على مستوى الجامعة الجزائرية ابتداء من الألفية الثانية، لنقف بعد ذلك على الإصلاحات الطارئة عليها لنحدد في الأخير أهم التحديات والرهانات التي تواجهها.

المطلب الأول: تطور الجامعة الجزائرية

مرت الجامعة الجزائرية في تطورها بخطوات ثابتة ومخططات مدروسة تحتمها متطلبات داخلية تمليها احتياجات اقتصادية واجتماعية وسياسية وخارجية وكذا ضرورة مسايرة النسق العالمي ومواءمته مع التكوين والإنتاج المعرفي المحلي.

المرحلة الأولى: من التأسيس إلى عام 2000

تم تأسيس الجامعة الجزائرية على يد الدولة الفرنسية إبان الحقبة الاستعمارية بداية من عام 1877 وتعد أول جامعة في الوطن العربي وأعيد تنظيمها سنة 1909 خدمة للأغراض الاستعمارية ولتكون نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية التقليدية، وكانت تضم أربع كليات (الأدب، الحقوق والعلوم والطب).[1]

وقد اعتمدت الدولة الفرنسية سياسة تجهيل المجتمع الجزائري قد الإمكان من خلال غلق الكتاتيب والمدارس والمساجد التي كانت تعتبر المورد المعرفي للجزائريين قبل الاجتياح الفرنسي، وبذلك شهد شاهد من أهلها فقد جاء على لسان النائب **أوجين كومس** موجه إلى مجلس الشيوخ الفرنسي في 02 فيفري 1894 بانتشار حركة التعليم وازدهارها في الجزائر قبل الاحتلال: «مما لا شك فيه أن التعليم في الجزائر كان خلال 1830 كان أكثر انتشارا وأحسن حالا مما عليه الآن، الأمر الذي لم يرضي السلطات الفرنسية. فقد كان أكثر من ألفي

[1] رابح تركي: **تطوير التعليم الجامعي في الجزائر سياسة الثورة الجهوية**، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد78، 1983 ص 111.

مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. كما يتولى فيها نخبة من الأساتذة الأكفاء، كما أن الطلاب كانوا من الشباب الناهض المتعطش للعلم والمعرفة هذا فضلا عن مئات المساجد التي تعنى بتلقين اللغة العربية للطلاب.»[1]

وقد كانت السياسة التعليمية الفرنسية تكرس مبدأ الفصل بين الطلبة الأوربيين والجزائريين و العمل على محاربة و طمس الهوية العربية الإسلامية بعدما عرفت تطورا وازدهارا كبيرين، أين عملت السياسة الاستعمارية على غرس الثقافة الفرنسية بين الأهالي، وخلق فئة تقوم بدور الوسيط السلطات الفرنسية والبيئة الاجتماعية الجزائرية حيث بلغ عدد الطلبة الجزائريين 556 طالبا مقابل 4522 طالبا أوربيا، و أعيد تنظيمها سنة 1908.[2] فقد كانت من أسوء نتائج هذه الحرب الاستعمارية تدمير المؤسسات الثقافية وتشريد المدرسين والطلاب وتوقيف نشاط الزوايا والمساجد والمدارس وإتلاف الكتب والمخطوطات بعد الاستيلاء على ممتلكات هذه المؤسسات، كل هذا جاء ضمن سياسة فرنسا لتجهيل الشعب الجزائري وسلخه عن الإسلامية العربية.[3] وسبب ذلك كون المستعمرين كانوا يرون أن نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا أو غيره يمثل أكبر خطر على وجودهم في الجزائر.[4]

---

[1] عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، 1999، ص ص 28/27

[2] Djamal , Guerid, **L'université D'hier a aujourd'hui** (Actes de séminaire), centre de recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, Oran, 1998

[3] 3 Sadek bakouche, **la relation éducation-développement**, Office des publications Universitaires, Alger, 2009 p34

[4] رابح تركي: " **تطور التعليم العالي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة**"، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، دمشق، عدد 02، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ديسمبر 1984، ص 65.

وكان في المقابل وفي نفس الفترة الاستعمارية الدور البارز والأثر الكبير لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في صد هذه الهجمة من خلال نشر الوعي والتعليم في الأوساط الشعبية في المدن والمداشر، من جهة ومن جهة الدفاع ورد الاعتبار للدين الإسلامي واللغة العربية والموروث الحضاري والثقافي للمجتمع الجزائري. كما أن الجمعية قامت بمساع حميدة في السنوات المتوالية مع الحكومات العربية باسم الأمة الجزائرية لإرسال مئات الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة هذه الدول.[1]

وبعد الاستقلال ومع أول دستور للبلاد عام 1963 وفي مادته الثالثة والخمسون التي جاء فيها أن الحق في التعليم مضمون ومجاني حسب الشروط التي يحددها القانون، وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني[2]، أي أن التعليم من صلاحياتها وترصد ميزانية كبيرة لهذا الصدد.

وتعتبر مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1969 مرحلة التسيير التلقائي مع الإبقاء على النظام البيداغوجي والمنهاج الدراسي الفرنسي في تسيير الجامعة الجزائرية، ولم يراعي في ذلك الخصوصية الجزائرية نظرا للبيئة السياسية التي فرضتها ظروف وتداعيات المرحلة الانتقالية آن ذاك. والسبيل الوحيد للتخلص

---

[1] زرهوني الطاهر: **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1993 ص30.

[2] أنظر المادة 53، **دستور** 1963

من هذه الهيمنة هو بناء خبرة محلية تحقق الاكتفاء الذاتي وتمكنها من الخروج من التخلف والتعرية الثقافية.[3]

ومن خلال الجدول الموالي نرى التزايد الحاصل على مستوى عدد الطلبة في هذه المرحلة:

جدول رقم (01) عدد الطلبة 1969/1962

السنة الجامعية	63/62	64/63	64/65	66/65	67/66	68/67	69/68
الذكور	338	344	717	1089	1293	1743	1985
الإناث	1883	2592	3725	5113	6084	6371	7431
المجموع	2176	2966	4442	6202	7377	8114	9416

Source: M.E.S.rapport 1ère plan quadriennal : 1970-1973(1969) P23

هذا فيما يخص عدد الطلبة الجامعيين، أما على مستوى الهياكل الجامعية فقد تميزت هذه المرحلة بتدشين وفتح العديد منها، نحاول الإشارة إليها في الجدول التالي:

جدول رقم (02): الهياكل الجامعية.

الجامعة	سنة الإنشاء
المدرسة العليا للأساتذة	1964
المدرسة الوطنية للإدارة	1964
المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات	1966

[3] محمد العربي ولد خليفة: **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989، ص 177.

المركز الجامعي بالسانية وهران	1967
المعهد الوطني للفلاحة	1968
المركز الجامعي بقسنطينة	1969
المدرسة الوطنية للعلوم التقنية وهران	1970
المدرسة الوطنية للبيطرة	1970
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير	1970

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بوفلجة عياث[1]

وقد كان عام 1971 منعرجا حاسما في قطاع التعليم العالي في الجزائر أين بات لهذا القطاع وزارة خاصة به وبكامل الصلاحيات بقيادة الدكتور **محمد الصديق بن يحي** الذي أرسى قواعد جديدة وأعطى بعدا آخر للتعليم العالي في الجزائر، محاولا نقله من بوتقته المفرنسة كماً وكيفا إلى الجزأرة، من حيث رد الاعتبار إلى كل ما هو جزائري من ثقافة عربية وهوية إسلامية، ولِما يستجيب واحتياجات التنمية من القوى البشرية، وللربط بين الجامعة وسوق العمل ولتكوين أكبر عدد من الإطارات وبأقل التكاليف.[2]

ومع سياسات الإصلاح المنتهجة في الفترة الممتدة بين 1971 و2000 شهدت الشبكة الجامعية اتساعا ملحوظا، وذلك نتيجة التزايد الحاصل لعدد الطلبة. ولتوضيح الصورة أكثر نعتمد جدولين الأول خاص بالشبكة الجامعية وآخر بعدد الطلبة في التدرج اعتمادا على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة سابقة الذكر.

---

[1] بوفلجة غياث: **التربية والتكوين في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص61.

[2] زرقان ليلى: " **إصلاح التعليم الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية** "، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر، عدد 162، 2012، ص 193.

جدول رقم: (03) الشبكة الجامعية

المؤسسة الجامعية	العـــــــدد
جـامعة	26
مركز جامعي	14
مدارس عليا	06
معاهد وطنية	06
مدارس عليا للأساتذة	04
ملحقة جامعية	01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التعليم العالي[1]

جدول رقم: (04) تطور عدد المسجلين في التدرج

السنة	1960	1970	1980	1990	2000
عـدد الطلبـة المسجلين	1317	12.243	57.445	181.350	446.084

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرجع نفسه، ص 18-19.

وبمـا أن عـدد الطلبـة فـي تزايـد فبالضـرورة يتبعـه تزايـد فـي عـدد المـؤطرين، وفـي المنحنى البياني التالي يتضح ذلك:

[1] دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 50 سنة في خدمة التنمية، (1962-2000)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 18-19.

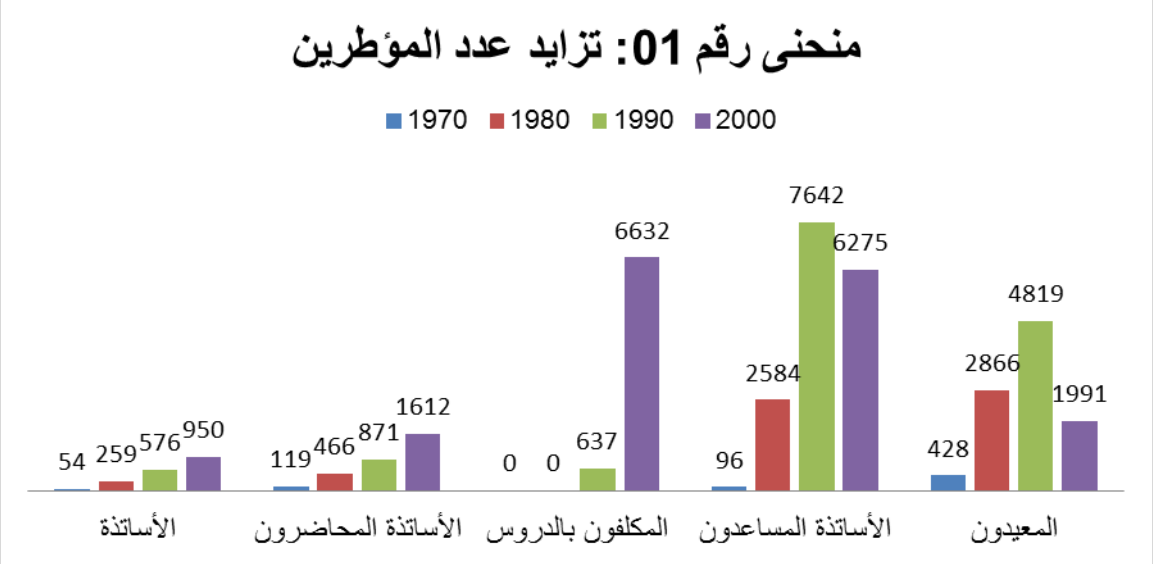

المصـــدر: مـن إعـداد الطالـب اعتمـاد علـى وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي مرجع سابق، ص 24.

لعل هذه أهم المحطات التي مرت بها الجامعة الجزائرية في تطورها من التأسيس على يد السلطات الفرنسية مرورا بمرحلة ما بعد الاستقلال وما اشتملت عليه من اتساع في هياكلها ومنتسبيها من طلبة ومؤطرين، وصولا إلى ما آلت إليه نهاية الألفية الأولى.

المرحلة الثانية: 2000 إلى 2012

في هذه المرحلة وخاصة بُعَيد الألفين، دخلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مرحلة حاسمة بل وانتقال جذري من نظام تعليمي كلاسيكي إلى نظام جديد بقواعد ومناهج جديدة.

حتى عام 2004 والوزارة تعمل بالنظام التعليمي الذي جاء به الإصلاح الجذري الأول عام 1971 وما تخلله من إضافات وبها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

وسنواصل مع بعض الإحصائيات الدالة على التزايد المطرد لعدد الهياكل الجامعية وكذا عدد الطلبة المسجلين، والتي جاءت على النحو التالي:

جدول رقم 5: يبين تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

السنة	عدد الطلبة المسجلين	
	التدرج	ما بعد التدرج
2000-1999	407995	20846
2007-2006	820664	43458
2013-2012	1250310	54317

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 32.

من خلال هذه الأرقام يتبين لنا التزايد السريع لعدد الطلبة في المرحلتين التدرج وما بعد التدرج، والموزعين على كافة التخصصات والمؤسسات الجامعية، وهذا ما يعتبر تطورا كميا إيجابيا يحسب على السياسة التعليمية في الجزائر.

الجدول رقم 6: يبين تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)

السنوات / الباحثون	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة الباحثون	3720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	5220	16820	21563	28379	30479	32579

وقد كان هذا التطور في عدد الأساتذة الباحثين منطقيا، تبعا لتطور عدد الطلبة، وخاصة ما بعد التدرج، لحاجة هذه الفئة إلى مشرفين ومخابر بحث تنمي دراساتهم النظرية والتطبيقية.

ولما كان عدد الطلبة والأساتذة في منحى تصاعدي، توجب على السلطة الوصية على التعليم العالي زيادة عدد هياكل ومؤسسات التعليم العالي، من جامعات ومعاهد ومدارس عليا.

وفي الجدول التالي نشير إلى أهم هذه الهياكل التي استحدثت خلال هذه الفترة.

جـــدول رقـــم 7: يبـــين تطـــور أهـــم مؤسســـات التعلـــيم العـــالي خـــلال (2012-2000)

الرقم	المؤسسة	سنة الافتتاح
01	جامعة محمد البشير الابراهيمي (البرج)	2000
02	جامعة آكلي محند ولحاج (البويرة)	2001
03	جامعة غرداية	2001
04	جامعة عباس لغرور (خنشلة)	2001
05	المركز الجامعي أخاموك (تمنغست)	2005
06	المركز الجامعي أحمد الونشريسي (تيسمسيلت)	2005
07	ملحقة جامعة تلمسان بمغنية	2006
08	مركز جامعي أحمد زبانة (غليزان)	2008
09	جامعة عبد الحفيظ بوسوف (ميلة)	2008
10	المدرسة الوطنية العليا للصحافة (الجزائر)	2009
11	جامعة الجزائر (02) وجامعة الجزائر (03)	2009
12	مركز جامعة نور بشير (البيض)	2010
13	المركز الجامعي أحمد الصالحي (النعامة)	2010
14	المركز الجامع عبد الله مرسلي (تيبازة)	2011
15	جامعة سطيف (02) وجامعة سطيف (03)	2011
16	جامعة قسنطينة (02) وجامعة قسنطينة (03)	2011
17	جامعة علي لونيسي (البليدة 02)	2011
18	ملحقة جامعة باتنة ببريكة	2011
19	المركز الجامعي الشيخ آمود بن مختار (إليزي)	2012

المصـــدر: مـن إعـداد الطالـب اعتمـادا علـى بعـض إحصـائيات وزارة التعلـيم العالي والبحث العلمي على الموقع https://www.mesrs.dz . يوم: 2022/06/06

من خلال الجدول، يتضح لنا أن الزيادة المطردة لعدد الطلبة، كما كان سببا في زيادة عدد الأساتذة والباحثين، انعكس كذلك على زيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي.

والجدير بالذكر من خلال الجدول، أن الوزارة الوصية خففت الضغط على الهياكل الكبرى المتمركزة في كبريات المدن بإنشاء جامعات ومراكز جامعية في مناطق موزعة ومتفرقة في البلاد، لتقريب الجامعة من الطالب من جهة وفتح العديد من التخصصات كثيرة الطلب في كل مؤسسة لإتاحة فرصة أكبر لطلبة المناطق النائية والجنوب الكبير في دراسة شتى العلوم، ومن جهة، يكون التقسيم الجهوي متماشيا مع النسيج الاجتماعي والاقتصادي وعدد الطلبة.

شهدت مرحلة ما بعد 2000 إلى 2012 تطورات كبيرة على مستوى عدد الطلبة ولاستيعاب هذا العدد المتزايد سطرت الوزارة الوصاية برنامجا للتكوين ما بعد التدرج، وذلك من خلال فتح مناصب إضافية للماجستير والدكتوراه، زيادة على ذلك إنشاء مؤسسات جديدة للتعليم العالي وتطوير أخرى وتوزيعها على ربوع البلاد لتقريب الجامعة من الطالب ولفك الضغط على الجامعات الجهوية الكبرى.

المرحلة الثالثة: 2013-2020

تميزت المرحلة السابقة أي ما بعد 2000 إلى غاية 2012 بثورة هيكلية مست العديد من مؤسسات التعليم العالي، نظرا للتزايد المطرد لعدد الطلبة والأساتذة المؤطرين والباحثين، لتأتي مرحلة ما بعد 2013 محملة بأرقام وإن كانت ضئيله على مستوى الهياكل، إلا أنها مرتفعة على مستوى الطلبة في التدرج وما بعده، وذلك ناتج عن التزايد الطبيعي لعدد السكان الذي ينتج عنه هو اللآخر زيادة في عدد الناجحين في شهادة الباكالوريا والوافدين بشكل كبير على مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد ومدارس وطنية عليا، وإن كانت في غالبها تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفيما يلي سندرج بعض الإحصائيات لعدد الطلبة الجامعيين، والمدرجة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال هذه الفترة.

منحنى رقم: 02 عدد الطلبة الجامعيين المسجلون 2021/2013

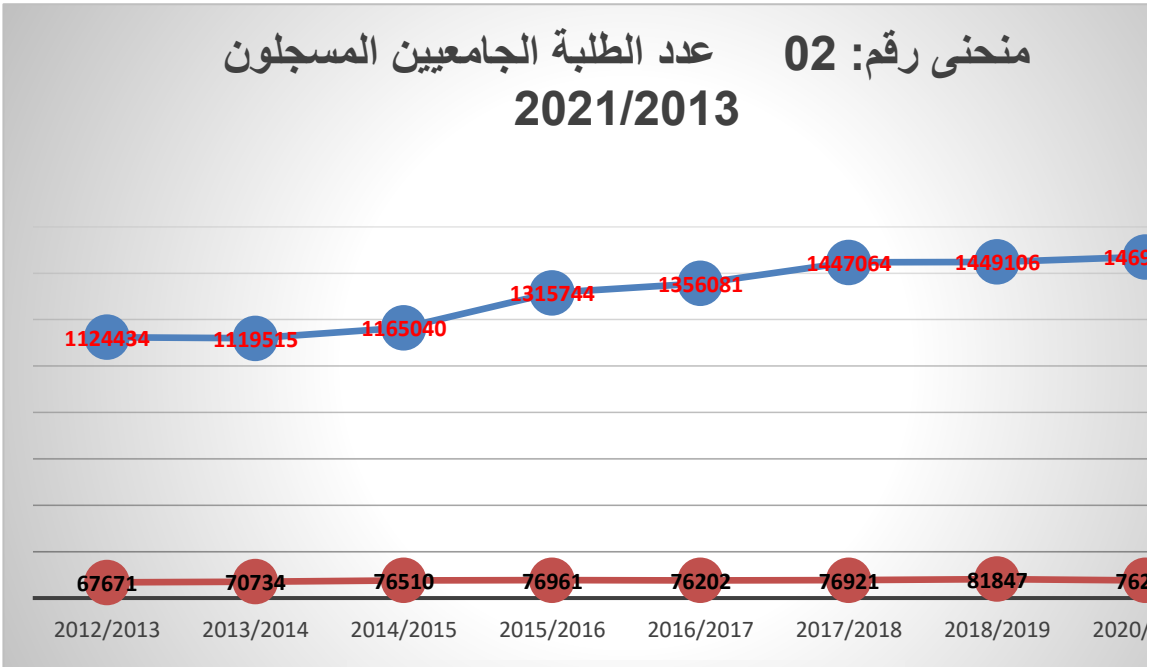

المصـــدر: مـن إعـداد الطالـب إعتمـادا علـى https://www.mesrs.dz تـاريخ الزيـارة: 2022/06/06 الساعة: 10:40.

من خلال المنحنى، يظهر لنا جليا شكله التصاعدي في أعداد الطلبة المسجلين في التدرج من سنة إلى سنة، وذلك راجع للأسباب سابقة الذكر والمتعلقة بزيادة في عدد الناجحين في شهادة الباكالوريا بشكل رئيسي، وبزيادة عدد مؤسسات التعليم العالي وفتحها للعديد من التخصصات التي تتماشى وسوق العمل.

وقد انعكس هذا المنحى التصاعدي على اتجاه الوزارة نحو فتح مناصب إضافية لطلبة ما بعد التدرج والذي يتجه أغلبهم إلى التأطير والبحث، وقد سجلت في هذه المرحلة وبحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة التعليم العالي زيادة في أعداد هؤلاء، فجاءت على النحو التالي:

منحنى رقم: 03 يوضح تزايد عدد الأساتذة الجامعيين 2012/2021

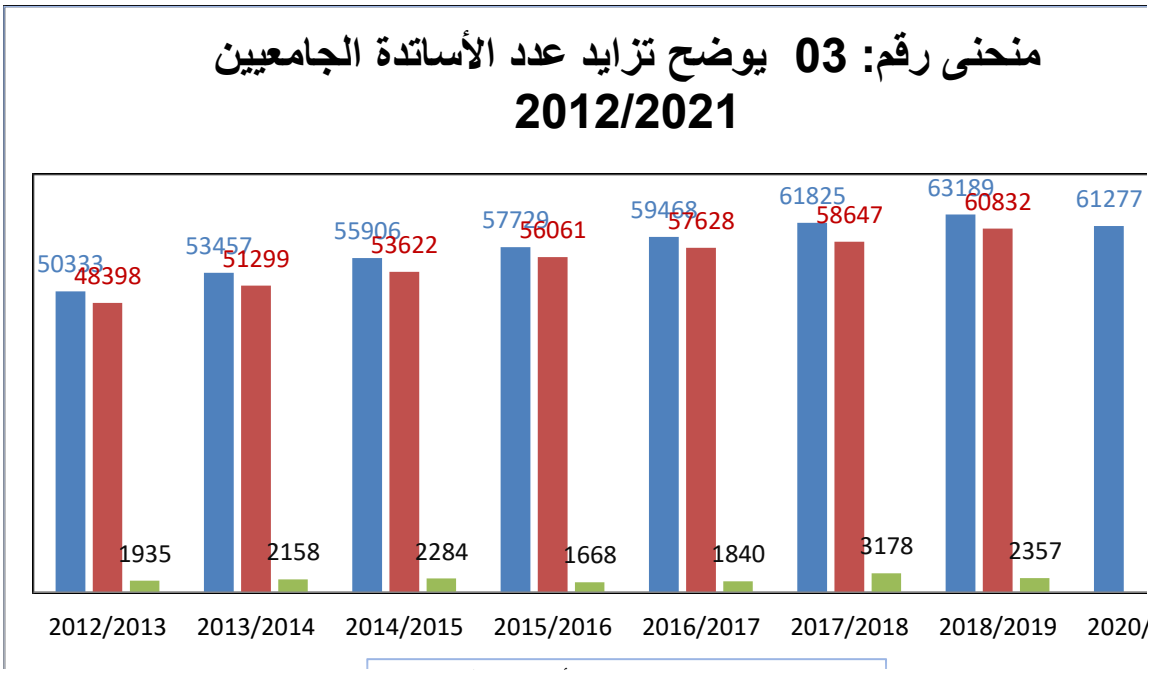

المصدر: من إعداد الطالب، إعتمادا على المرجع السابق.

يوضح المنحنى تزايدا سنويا غير ثابت، وذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على التنوع في الاختصاصات المعروضة في كل مرة من طرف الوزارة، وكذا توزع الطلبة نحو هذه التخصصات الجديدة كليا، والتي تتطلب مؤطرين مكونين يساعدون في التعريف بهذه

التخصصات وتدريسها، سواء كانوا أساتذة دائمين أو شركاء، وإن كان التباين في النسب بين الفئتين كبيرا بحسب المحنى.

اعتمدت الوزارة الوصية لتأطير كل من الطلبة والأساتذة منشآت قاعدية قائمة وأخرى جديدة أضيفة كمكتسبات للجامعة الجزائرية خلال فترة ما بعد 2013 إلى يومنا.

وقد أحصت وزارة التعليم العالي في صفحتها الإلكترونية الرسمية هذه المنشآت القاعدية، والتي نوجزها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 08 يوضح عدد المنشآت القاعدية 2012-2021.

التعيين / الموسم	جامعة	مركز جامعي	مدرسة عليا للأساتذة	مدرسة وطنية عليا	مدرسة تحضيرية
2013/2012	47	09	04	31	09
2014/2013	47	10	04	31	09
2015/2014	48	10	06	31	12
2016/2015	50	13	10	17	12
2017/2016	50	13	11	17	01
2018/2017	50	13	11	20	01
2019/2018	50	13	11	20	01
2021/2020	54	09	11	35	01

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على: https://www.mesrs.dz ، المرجع السابق.

لم تتغير بشكل كبير عدد المنشآت الجامعية خلال هذه الفترة، مقارنة مع الفترة التي سبقتها، وذلك راجع إلى قدرة استيعاب المنشآت القائمة نسبيا لعدد الطلبة الوافدين، ومن

جهة، ساهم الوضع الاقتصادي بعد 2012، في اتخاذ الحكومة سياسة التقشف، وانحصر انفاقها على أولويات تعتبر فيها قطاعات أهم من أخرى ومشاريع أولى من مشاريع.

فكان مجموع المؤسسات الجامعية 109، أين ارتقت بعض المراكز الجامعية إلى جامعات، وفتح جامعات جديدة في كبرى الولايات والتي تستقبل عدد كبير من الطلبة على غرار جامعة البليدة 02 وباتنة 02 ووهران 02، وارتقاء ملحقتي بريكة ومغنية إلى مراكز جامعية، وارتقاء كل من مراكز تمنراست وتيسمسيلت وغليزان وعين تموشنت في 2020 إلى جامعات مستقلة إداريا، في توزيع جغرافي يقرب المرفق الجامعي من الطالب الجزائري في مختلف ربوع الوطن.

المطلب الثاني: إصلاحات الجامعة الجزائرية

يرتبط الإصلاح في أي ميدان بمجموع القوانين والمراسيم المحددة لعمله ومجاله وحدود العلاقة بينه وبين غيره من الميادين، فميدان التعليم العالي في الجزائر مر بعدة إصلاحات ساهمت أولا في استقلاليته عن الطابع الإداري الفرنسي وانتقاله إلى البناء الذاتي النابع من جزائريته أصلا وثقافة وهوية، ثم السير نحو مجارات ما هو حاصل من تطورات نوعية على الساحة العالمية في محاولة من المشرع الجزائري أن تلعب الجامعة الجزائرية دورا في المنظومة العالمية للتعليم العالي.

وهنا اقترحنا تقسيم مراحل إصلاح الجامعة الجزائرية إلى ثلاث محطات كبرى، تبدأ بعد الاستقلال مع بداية أول تشريع جزائري والمتوج بدستور 1963. حيث لا يمكننا فهم أي مرحلة وتحليلها دون الرجوع إلى سابقتها، فأي مرحلة لاحقة تعتبر تدارك أو تصحيح لمرحلة سابقة أو إلغائها تماما.

المحطة الأولى: النشأة والاستقلالية.

وتمتد هذه المحطة من 1963 إلى غاية 1998. كانت أولى النصوص التنظيمية الجزائرية التي عالجت إشكالية الهيكل الإداري المكلف بتسيير التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، كان المرسوم رقم 63-121 المؤرخ في18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية، فبموجب هذا المرسوم أُحدِثت وزارة التربية الوطنية، ونجد من بين أحد مديرياتها مديرية التعليم العالي التي يمكن اعتبارها النواة الأولى لمرفق التعليم العالي والبحث العلمي الذي سيظهر بعد حوالي عشر سنوات.[1]

وقد قسمت هذه المديرية إلى هياكل، وقد حاول المشرع التعرض بشيء من التفصيل إلى كل هيكل ومصلحة إدارية والمهام الموكلة إليها، من خلال المرسوم 185/67 المؤرخ في 24 سبتمبر 1967 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية.

وما يحسب لهذا المرسوم هو أنه جعل مديرية التعليم العالي داخل وزارة التربية تتمتع باستقلال مالي وانفرادية في تسيير الحياة المهنية لأستذة التعليم العالي، وقد استمر العمل بهذا المرسوم إلى غاية 1971 أين استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وما كان الموروث الفرنسي متأصلا في التعليم في جميع مراحله، الإعدادي والثانوي كان كذلك في التعليم العالي، لأن الأول والثاني هما من مدخلات الجامعة توجب على المشرع الجزائري إعطاء صبغة جزائرية باللغة والثقافة المحلية والتخلص من كل دخيل على المجتمع الجزائري.

---

[1] بن علي أمحمد: **إدارة التعليم العالي الجزائر دراسة تحليلية تطبيقية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 80.

فصدر المرسوم 35/71[2] المؤرخ في 26 جانفي 1971 والذي من خلاله ارتقت مديرية التعليم العالي إلى هياكل وأجهزة إدارية موضوعة تحث سلطة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وصادفت مرحلة ما بعد إصلاح 1971 بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1973/1970) وهي مرحلة كما قلنا لإعادة النظر في محتوى التعليم الفرنسي وحاولت إصلاح شامل لهذا التعليم.

وتلاه مخطط رباعي آخر (1977/1974)، حيث كان أكثر طموحا وصلة بمستويات التنمية على العموم.[1]

ومن بين أهم ما ميز هذه المحطة هو وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 والتي كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 معتمدة في ذلك إلى احتياجات الاقتصاد الوطني.[2] تسعى من خلالها إلى زيادة عدد الطلبة وكذا التخصصات والمنشآت، وتحسين مردودية التعليم العالي، سواء على مستوى البنية التحتية أو الموارد البشرية.[3]

وقد سعى إصلاح 1984 كذلك إلى توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وتحويل المزاكز الجامعية إلى معاهد وطنية، والحفاظ على 07 جامعات كبرى.

---

[2] مرسوم تنفيذي رقم 35/71، مؤرخ في 20 جانفي 1970، المتضمن ..... الجريدة الرسمية عدد سنة 1971

[1] محمود بوسنة، " **تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في التنمية – عرض التجربة الجزائرية** "، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، عدد 13، جوان 2000، ص11.

[2] بوفلجة غياث، **التربية والتعليم فقي الجزائر**، مرجع سابف، ص ص 78-79.

[3] تركي رابح، مرجع سابق، ص 158.

كما شملت الأهداف كذلك، تحقيق التوازن الجهوي وتأكيد مبدأ الديمقراطية بعد ظهور الاختلالات فيما يخص التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي والمدرسين والطلبة الملتحقين.[1]

بالإضافة إلى ديمقراطية التعليم، أكد الإصلاح على التعريب وخاصة في العلوم الاجتماعية، وبعض التخصصات العلمية الأخرى.

وقد شهدت هذه المحطة – وخاصة في العشرية الأخيرة منها– تذبذبا وعدم استقرار من حيث التعديلات التي مست التنظيم الإداري الداخلي للإدارة المركزية، ما أثر على المتاخ العام لعمل الوزارة. وفي الجدول التالي يتضح لنا حجم الخلل وعدم التوازن، إذ تقريبا كلما تم تعيين وزير على رأس قطاع التعليم العالي، كانت أولى مهامه مراجعة وتعديل النظام القديم.[2]

[1] نيس سعيدة، **تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1998، ص ص 59–60.

[2] بن علي أمحمد، مرجع سابق، ص 112.

جـدول رقـم: 09 يوضـح التعـديلات التـي طـرأت علـى وزارة التعلـيم العـالي والبحث العلمي

اسم وشكل الإدارة المركزية	المرجع القانوني	عدد المديريات
مديرية التعليم العالي بوزارة التربية الوطنية	مرسوم ت رقم 121/36	مديرية واحدة
مديرية التعليم العالي بوزارة التربية الوطنية	مرسوم ت رقم 185/67	مديرية واحدة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 35/71	04 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 116/81	09 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم مؤرخ في 1985	09 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 83/89	08 مديريات
الوزارة المنتدبة للبحث العلمي	مرسوم ت رقم 393/90	03 مديريات
وزارة الجامعات	مرسوم ت رقم 116/91	09 مديريات
أمانة الدولة للتعليم العالي	مرسوم ت رقم 489/92	01 مديرية
الوزارة المنتدبة للجامعات والبحث العلمي	مرسوم ت رقم 233/93	01 مديرية
وزارة التعليم العالي والبحث العملي	مرسوم ت 261/94	10 مديريات
وزارة التعليم العالي والبحث العملي	مرسوم ت رقم 399/98	10 مديريات

المصـــدر: بـن علـي أمحمـد، إدارة التعلـيم العـالي الجزائـر دراسـة تحليليـة تطبيقيـة مرجع سابق، ص 112.

من خلال الجدول يتضح جليا عدم الركون إلى مفهوم واضح وقار يحدد الوضعية القانونية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، فهو يتغير من مرحلة إلى

أخرى وفق رؤية كل وزير يعتلي القطاع من جهة، ومن جهة وفق التطورات الحاصلة على الساحة السياسية والاقتصادية.

ويعقب إصلاح 1984 كمرحلة فاصلة، مرحلة أخرى لا تقل أهمية عنها عبر عنها المرسوم التنفيذي رقم 253/98[1] المعدل والمتمم للمرسوم رقم 544/83 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983، والمتضمن القانون النموذجي للجامعة، ويهدف هذا النص بالأساس إلى إعادة تنظيم الوحدات القاعدية للجامعات في شكل كليات تعتمد المقاييس الشائعة على مستوى الدولي، والتي تسعى لتحقيق بعض الأهداف، نذكر منها:

- جمع تخصصات متقاربة في كلية واحدة.
- العقلانية في استغلال الوسائل المادية والبشرية.
- أن يجعل من الجامعة الجزائرية في توافق وتجانس مع غيرها من جامعات العالم، ما يساعد عي تبادل الخبرات وتسهيل التعاون.

المحطة الثانية: إعادة البعث

وتبدأ هذه المرحلة من 1999 إلى غاية 2003، أين تكرست سياسة الانفتاح على العالم وفق مقتضيات العولمة، واعتماد التوجه الليبرالي في الميدان الاقتصادي على مستوى التعليم العالي، وضرورة إعادة تقييم السياسة التعليمية ولعل هذا ماحاول المشرع

[1] مرسوم تنفيذي رقم 253/98 مؤرخ في 17 أوت 1998، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 544/83 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983، والمتضمن القانون المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، الجريدة الرسمية، عدد 60، 1998/08/19، ص 4.

الجزائري تجسيده من خلال القانون التوجيهي رقم 05/99 [1]، والذي حدد وظائف التعليم العالي في السياق الانفتاح ليتماشى مع التوجه العالمي المبني على اقتصاد المعرفة وانفتاح الجامعة أكثر فأكثر على محيطها الإقليمي والدولي السوسيواقتصادي، إضافة إلى التأكيد على الجانب الكيفي لمخرجات التعليم العالي.

وقد جاء القانون بـ 65 مادة موزعة على 07 أبواب:

- باب المبادئ العامة للتعليم العالي.
- باب التكوين العالي (التدرج وما بعد التدرج) وشروط وآليات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- باب البحث العلمي، ومساهمته في التطوير التكنولوجي وتعزيز الطاقات الوطنية، تحفيز الابتكار والاختراع.
- باب إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع علمي ثقافي مهني متمتعة بالاستقلال المالي وشخصية معنوية تمكنها من تحصيل مداخيل من خلال ما تقدمه من خدمات للقطاع الاقتصادي.
- باب مستخدمي التعليم العالي، حقوقهم وواجباتهم.
- باب الحرم الجامعي والتكريس حرية الفكر والبحث والإبداع للطالب والأستاذ.

[1] قانون رقم: 05/99، مؤرخ في 04 أفريل 1999، يتضمن القانون التوجيهي الذي يحدد وظائف التعليم العالي في سياق الانفتاح، الجريدة الرسمية، عدد 24، 1999، ص

- باب الأحكام الانتقالية والنهائية بتحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات عمومية ذات طابع علمي ثقافي مهني، وكذا حمايتها من السياسة الايديولوجية.

ومن بين أهم الأهداف التي سطرها هذا القانون نذكر[1]:

- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب المعرفة والمعلومات وتطويرها.
- رفع المستوى العلمي والمهني والثقافي للمواطن.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عبر تكوين إطارات في كل المجالات.
- الترقية الاجتماعية والعدالة للجميع من أجل الحصول على أسمي أشكال العلم والتكنولوجيا.
- التأكيد على الطابع الوطني لشهادة التعليم العالي والتي تمنح نفس الحقوق لحاملها.

ويمكن أن نجمل أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون التوجيهي[2]، والمتمثلة في مستويين، الأول على مستوى الهياكل، وتندرج تحته الاستقلالية الادارية، أين تطبق إلى أبعد الحدود الوصاية الإدارية الممارسة عليها من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي –وفقا للماده 38 منه – وهناك عنصر المشاركة في تسيير الهياكل، فحسب الماده 34 منه، يشترك كل من ممثلي الدولة (مدراء ومستشاري الوزير) وممثلين منتخبين من

[1] دليل التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 23.

[2] بن علي محمد، مرجع سابق، ص 209.

الأساتذة الأعلى درجة، وكذا ممثلين عن الطلبة، يتشاركون كلهم في مجلس الإدارة الذي يشرف على تسيير الهيكل الجامعي. إضافة إلى ذلك هناك الحرية الجامعية، والتي ركز عليها الباب السادس من القانون الذي خصص جل مواده في تحديد ماهية الحرية الجامعية للطالب والأستاذ وحدود هذه الحرية، والسهر على نشر حرية الفكر والبحث والإبداع والإعلام والتعبير وحق التجمع الذي لا يخل بالنظام العام للهيكل الجامعي.

المستوى الأخير هو المستوى البيداغوجي، والذي يندرج تحته عناصر محددة، كإعداد البرامج البيداغوجية، والتي تشرف عليها الوزارة الوصية مع منح سلطة جد محدودة للمؤسسة الجامعية في هذا الشأن، ولعل هذا من بين ما يؤخذ على هذا القانون، وعنصر يهتم بشهادة التعليم العالي، أين اعتمد القانون التوجيهي مبدأ وحدوية شهادة التعليم العالي، فالمادة 20 تعتبر شهاده التعليم العالي دبلوما وطنيا، وأن وزير التعليم العالي المخول الوحيد بمنحها، أما العنصر الأخير فيتمثل في تعدد التخصصات، فالمادة 33 من ذات القانون تنص على أن المؤسسة عمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني هي مؤسسة تعليمية متعددة التخصصات، فتعدد التخصصات حسب المشرع يفتح المجال واسعا أمام رغبات الطالب الجزائري في اقتحام علوم متنوعة ومختلفة.

ولعل أبرز المبادئ المكرسة بموجب هذا القانون التوجيهي، المساواة في الالتحاق بمرفق التعليم العالي وهو في الأصل مبدأ دستوري، فقد نصت المادة الرابعة في فقرتها الثالثة على "أن يساهم مرفق التعليم العالي في الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ في الالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا في كل تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة كما أكدت المادة 35 الفقرة الثالثة على مجانية التعليم لجميع من تتوفر فيهم شروط الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

المحطة الثالثة: التغيير الجذري

وتبدأ هذه المحطة انطلاقا من 2004 إلى يومنا، حيث لم يمض على تطبيق القانون التوجيهي 05/99 إلا سنوات قليلة، حيث كان قاعدة إصلاح حقيقية، حتى جاء ما يعرف عالميا بنظام LMD الذي وعلى غرار العديد من دول العالم تبنته الجزائر كمطية لإصلاح التعليم العالي، وكان يمثل آخر محطات الإصلاح والذي شكل ثورة حقيقيه على سابقيه، وعوض النظام القديم (الكلاسيكي) نتيجه ما شاب القوانين السابقة من عيوب ونقائص ومن جهة، ومن جهة ضرورة مسايرة ما هو حاصل من ثورات علمية على الساحة الدولية والتزام الجامعة بالمشاركة الفعالة في هذه الثورة من خلال مخرجات تساعد في زيادة النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي

وقد شُكلت لهذا الصدد اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لإعداد وتطبيق تغيير جذري وإصلاح شامل وعميق عن طريق مخطط إصلاح المنظومة التربوية المصادق عليها من قبل مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 في إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير القطاع (2013/2004)

ولقد شرعت الجزائر في تطبيق نظام LMD بعد صدور المرسوم التنفيذي 371/04 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004، والذي يتضمن إحداث شهادة ليسانس جديدة[1]

وقد أعدت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية تقريرا حول العوائق التي تعاني منها الجامعة، والتي أدت بالضرورة إلى التخلي عن القديم وتبني الجديد، ومن بين أهم النقاط نذكر[1]:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 371/04، مؤرخ في 2004/11/21 والذي يتضمن إحداث شهاده ليسانس جديدة، الجريدة الرسمية، عدد 75، مؤرخ في 24 11 2004، والذي يتضمن إحداث شهادة ليسانس جديدة، الجريدة الرسمية، عدد 75، مؤرخ في 2004/11/24، ص 12.

- الالتحاق بالجامعة يعتمد على توجيه مركزي تسبب في خيبة أمل كبيرة وانسدادات تجسدت في النسبة العالية للراسبين وإقامة مطولة للطلبة في الجامعة.
- نمط انتقال سنوي يفتقر إلى المرونة أفرز تسربات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه، والتي تنتهي بالرسوب.
- نظام تقييم أثقل وتعطل التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية.
- توفير تكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلاءم مع مختلف شعب البكالوريا.
- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل ودورات الامتحانات المضاعفة والمطولة التي تعيق الطالب على العمل الفردي.
- مسارات تكوينية مغلقة، وأحادية التخصص.
- نسبة تأطير غير كافية نجمت عن مردودية ضعيفة للتكوين ما بعد التدرج وهجرة الأساتذة الباحثين.
- تكوين قصير المدى غير مرغوب فيه لم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها.
- لم تسمح التكوينات أحادية الاختصاص بالحصول على ثقافة عامة وتكوين متنوع رغم أنها ضمان لكل انفتاح اقتصادي.

هذه النقائص وأخرى سعى المشرع لتداركها من خلال انتهاج منحى جديد مغاير لما هو عليه الحال في نظام التعليم العالي على الرغم من التحديثات التي أدخلها عليه منذ مرسوم 121/63 إلى غاية 05/99

[1] وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي 2004، ص ص 4-6.

ويرى متابعون للشأن التربوي أن هذا الإصلاح ألحته بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وجهها الانفجار التكنولوجي والمعلوماتي الحاصل في العالم.

ولعل من بين أهم الأهداف التي سطرها المشرع من خلال تكريس هذا الإصلاح الجذري نذكر[1]:

- ضمان تكوين نوعي وفعال مع الاستجابة للطلب على التعليم العالي.
- تحقيق تلائم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال.
- تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع المهن والحرف.
- تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.
- خلق تبادل في إيطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحث.
- ترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور والمشاركة وتعتمد هيكلة هذا النظام على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل واحدة بشهادة.

  - شهادة ليسانس: شهادة البكالوريا + ثلاث سنوات.
  - شهادة الماستر: شهادة البكالوريا + خمس سنوات.
  - شهادة الدكتوراه: شهادة البكالوريا + ثمان سنوات.

جاء هذا الإصلاح لترسيخ فكرة المرفق العمومي للمؤسسة الجامعية ولتكريس الخدمة العمومية للتعليم العالي وتعزيز ديمقراطية الالتحاق به، مع الحرص على تمكين

[1] المرجع السابق، ص 6.

الجامعة الجزائرية من ضمان تكوين نوعي يستجيب للمعايير الدولية، ورفع التحديات العديدة الناجمة عن التحولات الكبرى في العالم كما يهدف هذا الإصلاح كذلك إلى إشراك الجامعة وإدماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي لضمان تكيف الخريجين مع التطورات التي عرفتها المعارف والعلوم وكذا المهن الجديدة المختلفة.

ويعد القانون التوجيهي 99/05 نقطة انطلاق في مرحلة تحديد أهداف الجامعة وقد نص في مادته الثانية على ضرورة أن يساهم المرفق العمومي للتعليم العالي بصفته أحد مكونات المنظومة التربوية في:

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف والعمل على الرفع من المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني والتكوين اطارات نوعية في مختلف الميادين للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعيه والثقافية للأمة الجزائرية وتحقيق الترقية الاجتماعية لضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة[1]
- كما تم التنصيص في العديد من مواد هذا القانون التوجيهي على ضرورة تمكين الطالب من اكتساب المعارف العلمية والثقافية وتعميقها وتنويعها في مواد تعليمية اساسية واكتساب مناهج التعليم النظرية والتطبيقية وتحسيسه بالبحث وتهيئته للدخول في الحياة العملية لممارسة مهنة أو لمتابعة تكوين عالي لمدة لما بعد التدرج بكفاءة مطلوبة وتحضيره للولوج على الحياة العملية بعد اكتساب وتحضيره

[1] ج ج د ش، القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية، العدد 42، مؤرخ في 07 أفريل 1999، ص 05.

للولوج إلى الحياة العملية بعد اكتساب تأهيل معين أو توجيهه إلى التكوين للتدرج طويل المدى بكفاءة عالية.[1]

وتشير بعض مواد هذا القانون (مادة 90) على تفتح الجامعة وتخلصها من القيود عبر المساهمة داخل الأسرة العلمية والثقافية العالمية في مناقشة الأفكار وتقدم البحث والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاقحها.

وفي نفس الإطار ترقى المادة 28 بأهداف الجامعة إلى مصاف أهداف الجامعات العالمية، إذ تنص على ضرورة أن يساهم مرفق التعليم العالي في تطوير الثقافة ونشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني ويحفز الابتكار والاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم والتقنيات.[2]

بعد هذا القانون جاء المرسوم التنفيذي279/03 المؤرخ في 23 أوت 2003 والذي يحدد مهام أهداف الجامعة الجزائرية والقواعد الخاصة بتنظيمها حيث تقر الماده 05 من هذا المرسوم على أن الجامعة الجزائرية تتولى تنفيذ ما يلي:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد عن طريق تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين من أجل البحث والمساهمة في إنتاج ونشر العلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
- أما المادة 06 من ذات المرسوم وفي إطار أهداف الجامعة وفي مجال البحث العلمي فإنها تسعى إلى المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وترقية الثقافة الوطنية ونشرها، بواسطة تثمين نتائج البحث ونشر

[1] المرجع السابق، ص 10.

[2] ج ج د ش، القانون التوجيه للتعليم العالي الجريدة الرسمية العدد 42، مؤرخ في 07 أفريل 1999، الماده 28.

الإعلام العلمي والتقني، والمشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.[1]

كما حددت وزارة التعليم العالي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفتره 2004/ 2013 تماشيا مع المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002، وترمي هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المواءمة بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.
- إعطاء مفهومي التنافس والأداء كل مدلولاتها.
- إرساء أسس الحكامة الراشدة للمؤسسات تستند على المشاركة والتشاور.
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.[2]

[1] ج ج د ش، المرسوم التنفيذي رقم 279/03، المحدد لمهام الجامعة الجزائرية والقواعد الخاصة بتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 51، مؤرخ في 24أوت2003، ص ص 05-06.

[2] ج ج د ش، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007، ص 07.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في إعادة توجيه سياسات الإصلاح.

لاحظنا أن المشرع الجزائري أعاد توجيه سياسات التعليم العالي منذ الاستقلال بغية إصلاحها تماشيا مع متطلبات الأوضاع الراهنة والمستجدة مع كل ظرف داخلي أو خارجي، تبعا لمؤثرات ودواعي تحتم على المشرع الأخذ بها والتجاوب معها، تجنبا لعزلة الجامعة وخروجها عن محيطها المحلي الإقليمي والدولي.

ولعل من بين أهم المؤثرات في إعادة توجيه المشرع لسياسات التعليم العالي هي العولمة والجودة، كمحددين رئيسيين في التصنيف الدولي.

الفرع الأول: تأثير العولمة على نظام التعليم العالي.

تعتبر العولمة من أهم عوامل التأثير على توجيه السياسات العامة لأي دولة في العالم، وبالخصوص على النامية منها، وتعتبر الجامعة كمؤسسة عمومية ميدانا خصبا لهذا المؤثر، فالسياسة العامة القطاعية التي تُعنى بالتعليم العالي تتأثر بشكل مباشر بالنسق والنظام الدولي، وما يمليه على المشرع المحلي في رسم وكذا صناعة السياسة العامة التعليمية.

اختلف العديد من المفكرين حول تحديد مفهوم العولمة، فهي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية ديمغرافية صارمة تحفظ كل ما يتصل بخصوصية الدولة وتفردها وتميزها عن غيرها. إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، أما اللامحدود، فالمقصود به العالم أي

الكرة الأرضية، فالعولمة إذا تتضمن إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وتترك الأمور تتحرك عبر العالم وداخل فضاء الكرة الأرضية.[1]

وتعددت كذلك التفسيرات في فهم العولمة، بين تفسيرات ماركسية ترى في العولمة الهجمة الأخيرة للرأسمالية، إلى تفسيرات حضارية ترى في العولمة مسعى لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية، إلى تفسيرات وطنية ترى في العولمة توجها نحو تقويض سيادات دول العالم الثالث، إن لم يكن تقويض هذه الدول ذاتها، لتفتح الباب واسعا أمام هيمنة الرأسمالية وتدجين الطابع القومي لشعوب العالم الثالث، كما يتوائم ومقومات الحضارة الأوروأمريكيه[2]

فالتعليم لم يكن بمعزل عن هذه الموجة، فقد جرفته العولمة وجعلت منه سلعة بطابع تجاري تسويقي، وصارت أهميته تنصب بشكل أكبر على كونه استثمارا يحقق عائدا ماديا متأثرا بنظام اقتصادي عالمي قائم على نوع جديد من الليبرالية، وهذا كله في ظل التراكم والنمو العلمي والتكنولوجي والمعرفي المتسارع، حيث تشابكت الثورات العلمية والتكنولوجية والمعرفية مع الأوضاع السياسية والاقتصادية، بالانفتاح وحرية التجارة والمنافسة.[3]

ومن بين أهم الآثار التي تخلفها العولمة على قطاع التعليم العالي بالخصوص نذكر:

[1] باسم علي خرسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي، بيروت، 2001، ص 19.

[2] زكرياء طحنون، **بيئات تراهقات العولمة الاقتصادية السياسية الثقافية الاجتماعية**، ط 1، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003 ص 30.

[3] لمياء السيد، **العولمة ورسالة الجامعة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص59-60.

- إن التطور العلمي الذي يحدث في إطار العولمة يتم بسرعة وبمعدلات متضاعفة كنتيجة لثورة الاتصالات وسرعة نقل الخبرة التكنولوجية مما يساعد على إحداث قفزات نوعية لعملية التصنيع والتطبيق التكنولوجي[1].

- الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية المتمثلة في المنافسة والكفاءة في الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية وفق منظور "ثقافة السوق الكونية" والتي انعكست بشكل واضح على التعليم، من خلال التوجه إلى تعميم منظور مقاولاتي وتسليعي لوظيفة الأنظمة التعليمية والتكنولوجية.[2]

- ظهور أنظمة تعليمية عابرة للحدود، مما يضرب المنظومات السابقة للدولة عرض الحائط، وذلك باستحداث وسائل علمية جديدة من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات معلوماتية وتكوين عن بعد ودروس افتراضية، ولعل ما ساعد على ذلك أوضاع طارئة قد تمر على بعض الدول كجائحة كورونا التي حتمت على الكثير من الدول انتهاج هذا السبيل مرغمة لا بطلة.

- ظاهرة الهجرة الطلابية والبحثية الدولية عبر الشبكات تتزايد بتدفق الأشخاص والآليات والمعلومات، مهيكلة في شكل عقد مكثفة للحركة، وبذلك تلتحق الشبكة العلمية بالتجارية بفضل التحولات التكنولوجية.[3]

---

[1] حامد عمار، **في التنمية البشرية وتعلم المستقبل**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1999، ص 223.

[2] مصطفى محسن، **التربية وتحولات عصر العولمة**، مداخل للنقد والاستشراف، ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 2005، ص 50.

[3] Charles Halary, **Un Monde de foules en mouvement**, résumé du livre <les exiles des saviors> على الموقع: http//www.unites.uqam.cas/soe4300/foules.htm. تاريخ الزيارة: 2021/08/09 .

كما يتجه البعض إلى أن عولمة أو تدويل التعليم العالي يراعي عاملين، داخلي وخارجي[1]

أما الداخلي فيتكون من الاستراتيجيات والاتجاهات المصممة بهدف إعطاء البعد الدولي لتجربة الحرم الجامعي المحلية، حيث يتم ذلك من خلال تضمين المنظورات العالمية والمقارنة في المنهاج الدراسي، أو من خلال قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس من جامعات أخرى. أما العامل الخارجي فيتمثل على سبيل المثال في إرسال الطلاب للدراسة إلى الخارج أو تأسيس فروع للجامعة في دول أخرى أو الدخول في شراكات بين المؤسسات التعليمية.

- من بين آثار العولمة على إصلاحات التعليم العالي في الجزائر ضرورة التماشي مع ما يسمى باتفاقية تجارة الخدمات General Agreements for trade end services(GATS/AGSS الموقعة عام 1994 بمراكش، التي اعتبرت أن حوالي ثلثي الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات الصناعية تندرج ضمن قطاعات الخدمات، وفيه أدرجت خدمات التعليم والتربية والتكوين والتدريب بأنواعها ومستوياتها، مع العلم أن خدمات التعليم والتربية خدمات لا مادية.[2]

[1] فيليب جي التباخ وآخرون، **توجهات في التعليم العالي العالمي**، وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات الرياض، 2010، ص 70.

[2] محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربيفي ظل العولمة وثقافة السوق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 280-281.

وإن كانت هذه الاتفاقية غير ملزمة لكل الشروط، إلا أن عولمة بعض المهن وزيادة الحراك المهني أدت إلى زيادة الضغط على الدول ومؤسسات التعليم العالي لإنتاج شهادات معترف بها على مستوى سوق العمل الدولية.[1]

تحول وظيفة التعليم العالي إلى دور اقتصادي، يعتمد على ما يقدمه من خدمات تعليمية أو بحثية وفق متطلبات سوق العمل الذي تفرضه احتياجات سوق العمل والمؤسسات في إطار الجدوى الاقتصادية النفعية دون الأخذ بعين الاعتبار وظيفة بناء الإنسان قيميا وثقافيا واجتماعيا بالقدر الكافي المطلوب.[2]

ولهذا فإن على المشرع الجزائري مجاراة هذا التسارع الحاصل على الساحة العالمية الدولية، ولمسايرة هذه التحولات وتحقيق الأهداف سابقة الذكر، يجب أن تتجه وظيفة التعليم العالي بوجه محدد إلى ضرورة تكوين عقل متجدد نحو تنظيم مجتمع متجدد في عالم متجدد.[3]

الفرع الثاني: جوده التعليم العالي

إن التوجه نحو جودة التعليم العالي من بين أهم العوامل المؤثرة والموجهة للمشرع الجزائري في إصلاحاته لهذا القطاع الحساس والارتقاء به قصدى تحقيق طموح الطلبة في الولوج إلى سوق العمل، والباحثين في إشراك خبراتهم ودراساتهم مع جامعات دولية أخرى.

---

[1] صالح ركقاد، لعكيكزة ياسين، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائري**ة، الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي، تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والإشراف، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 10 و11 نوفمبر 2012، ص28.

[2] لمياء السيد، مرجع سابق، ص 90.

[3] حامد عمار، **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة**، ط 1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، مصر، 2000 ص 110.

كمفهوم مبسط للجودة، نجد هيئة المواصفات الدولية ISO تعرفها على أنها مجموعة الصفات والخصائص المميزة لسلعة أو لخدمة ما، والتي تمكنها من تلبية حاجات ورغبات العملاء والمعروفة ضمنيا.[1]

كما عرفتها الجمعية الأمريكية لضبط الجودة ASQC والمنظمة الأوروبية لضبط الجودة EOQC بأنها المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات معينه.[2]

وهي كذلك إنتاج المنظمة لسلعة، أو تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة تكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفا لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صفة التميز بها.[3]

ويوجزها Edward Deming في "المطابقة للاحتياجات"[4]

وقد انعكست الجودة كمقياس على الجامعات والتعليم العالي بشكل عام، كونه قطاع فاعل يجب عليه مواكبة التسارع الحاصل في باقي القطاعات، ففي مؤتمر اليونيسكو 1998 تحدد أن الجودة في التعليم متعدد الأبعاد، ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته، مثل المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلاب، المباني

[1] Goy Laudoyeer, **La certification ISO 9000**: un moteur pour la qualité, Paris France Éditions d'Organisation, 3eme édition, année, 2008, p 56.

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري، عمان، 2005، ص 14.

[3] عمرو مصطفى عقيلي، **المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة** –وجهة نظري–، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2000، ص 17.

[4] Jean Philip,"**La qualité, c'est gratuit**", Revue Française de Gestion, Edition ESKA, (Paris), Mars, 1996, p 39.

وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والتعليم الذاتي الداخلي وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا[1]

وترى رابطة إداري المدارس في ولاية تكساس في جودة التعليم العالي، أنها نظام مستمر لتحسين المنتجات والخدمات لأحراز قناعة العميل، من خلال إشراك كافة إداري المؤسسة، الهيئة التدريسية والموظفين الآخرين، وتطبيق المنهج الكمي والكيفي لبلوغ التحسين المتواصل لخدمات المؤسسة التعليمية ومنتجاتها.[2]

وهي كذلك، توجيه جميع العاملين والنظم والسياسات والمناهج من أجل خلق ظروف مواتية للإبداع والابتكار لضمان تلبية المتطلبات التي تهيئ للمتخرج بلوغ المستوى المرجو من التميز وللمستفيد الانتفاع والرضا.[3]

ومن خلال ما سبق من تعاريف للجودة، يتضح لنا أهم معالمها، فهي تركز على تقديم أحسن خدمة لتوفير أجود منتج، وهنا على المشرع الجزائري الأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير التي تفرضها إدارة الجودة قبل الإقدام على أي إصلاح يمس قطاع التعليم العالي والجامعة بالخصوص، فمن بين أهم المعايير التي يجب أن يتبعها لمواكبة التطور الحاصل على مستوى جامعات العالم، نذكر ما تقدم به بعض الباحثين في الشأن[4]

- معايير جودة عضو هيئة التدريس

---

[1] بن ونيسة ليلى، **اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2016، ص115.

[2] Costin H,**Ireading in total quality management**, new work: Copyrights by har court brace company, 1994, p 35

[3] سهيلة محسن فاضل الفتلاوي، **الجودة في التعليم**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 29.

[4] شنان خديجة، بلخير مراد، **معايير ضمان جودة التعليم العالي –** عرض بعض النماذج العالمية–، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، عدد 24 ديسمبر 2017، ص ص 244–245.

- معايير جودة الطالب.
- معايير جودة المناهج الدراسية
- معايير جودة البرامج التعليمية
- معايير جودة طرق التدريس
- معايير جودة تقويم الطالب.
- معايير جودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع.
- معايير جودة الإمكانيات المادية.
- معيار جودة تقييم الأداء والذي يتحقق من خلال تقييم كل المعايير السابقة لضمان جودة التعليم وتحقيق التقدم والتميز.

وفي الجدول التالي نحاول أن نعرض بشيء من التفصيل، متطلبات أهم المعايير[1]

[1] حسان بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر** – دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري–، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية، تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 104.

جدول رقم:10 يوضح أهم معايير الجودة

الجوانب المستهدفة	الاتجاهات والممارسات المطلوب تحقيقها
الجانب الإداري	– إدارة حازمة ملتزمة بأهداف الجامعة احترام وتوفير قيم الإخلاص في العمل وتكافؤ الفرص وتعزيز ثقافة التطوير والتجديد. – تطوير نظام الحوافز ومنح صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار. – تنمية كفاءات الاتصال والتفاوض وحل المشكلات. – القدرة على بناء شراكة مع البيئة الخارجية ومواكبة مستجدات سوق العمل – إشراك الخبراء والمختصين في وضع سياسات وخطط الجامعة
البرامج والمناهج	– وضع برامج تواكب متطلبات المحيط السوسيو اقتصادي – توظيف التكنولوجيا في وسائل التدريس. – تفعيل التدريب الميداني داخل وخارج الجامعة – محتويات تعليمية متكاملة ومنفتحة على المعرفة العلمية. – تطوير القدرات النقدية والإبداعية لدى الطالب.
هيئة التدريس	– تطوير القدرات والمهارات الأكاديمية التدريس والبحث. – قيادة الطلاب ومرافقتهم – التقييم الشامل والمتكامل لشخصية الطالب

	ومعلوماته. – ترسيخ قيم التحدي والتميز والإبداع.
أداء الطالب	– المشاركة الإيجابية في العملية التعليمية من خلال: – القدرة على النقاش وعرض انتقاد الأفكار. – توظيف اللغات الأجنبية – اكتساب مهارات التفكير والابداع
البحث العلمي	– تأمين الموارد والدعم ومضاعفة التمويل الضروري للبحث العلمي. – التركيز على المشاريع البحثية المتميزة – الاهتمام بالبحوث التطبيقية. – الاعتراف بالحريات الأكاديمية لاسيما البحث والنشر. – تطوير آليات الاستفادة من الأبحاث.
التمويل	– إجراء تقييم شامل للمدخلات الجامعية. – ترشيد الإنفاق على المواد المستهلكة لغاية التدريس والبحث العلمي والأنشطة الإدارية والطلابية. – تشجيع الجامعة على الطرف خدماتها التعليمية والبحثية للمستفيدين منها. – توفير الميزانية الضرورية ومنح الاستقلالية الكافية للتصرف فيها.
أساليب التقييم	– الطالب: دراسة نتائج الطلاب ومشكلات التحصيل. – تطوير نظام الامتحانات. – التقييم على أساس امتلاك المعرفة والاستفادة منها وليس على الحفظ. –الأستاذ: المتابعة الاكاديمية الاستاذ. – اختبار الاساتذه لمقياس التدريس وفق أسس موضوعية. – وجود نظام عادل لتقييم البحوث

	العلمية. – العمل الأكاديمي: إنشاء وحدة الجودة الشاملة على المستوى المركزي وتأسيس وحدات على المستوى الجهوي بالاعتماد على قيام هيئات للتقييم على مستوى الكليات.

وبذلك تعتبر الجودة عاملا مهما في توجيه المشرع الجزائري أو راسم السياسة العامة التعليمية ومتخذ القرار فيها، إلى إدخال تعديلات جذرية على نظام التعليم العالي الحالي فمن دون هذه الآليات والمعايير لا يمكن للجامعة الجزائرية أن تحقق أهداف السياسة العامة للدولة، وتجسيد الدور المنوط بها في المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، وأخذ زمام المبادرة في توجيه المجتمع والنهوض به من خلال ما توفره له من خدمات علمية ونتاج معرفي يواكب ما يشهده العالم من تغيرات متسارعة مست جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. مع الحفاظ على الخصوصية الجزائرية في هذه العملية الانتاجية، أي تكوين الإطارات الفاعلة التي تقدر حجم المسؤولية الملقاة عليها ولكي يستجيب هذا التكوين للحاجات الحقيقية للبلاد ينبغي أن تنعكس فيه الشخصية الجزائرية، وأن يصل إلى درجة من العمق يجعل الإطارات المتخرجة قادرة على إتقان العمل والتطوير في المعارف.[1]

ولعل هذا ما بدى واضحا في سعي القائمين على تطوير منظومة التعليم العالي من خلال القانون التوجيهي 05/99 في العديد من مواده على غرار المادة 90 التي تشير

[1] محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 208.

إلى انفتاح الجامعة والتخلص من القيود، عبر المساهمة داخل الأسرة العلمية والثقافية العالمية في مناقشة الأفكار وتقدم البحث، والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاقحها.[1]

وكذا المادة 28 منه المرسوم التنفيذي 279/03 في مادته السادسة، تسعى الجامعة إلى المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وترقية الثقافة الوطنية ونشرها بواسطة تثمين نتائج البحث ونشر الاعلام العلمي والتقني، والمشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.[2]

بالإضافة إلى العديد من القوانين والمراسيم الساعية لتطوير الجامعة، وقد وضعت الوزارة الوصية آفاقا مستقبلية لتطوير هذا الهيكل الحساس، فمن المتوقع أن يبلغ عدد الطلاب 3500000 طالب عام 2035 حسب الدراسة الاستشرافية.[3] والتي ركزت كذلك هذه الدراسة على افتتاح جامعات جديدة بتخصصات تتماشى مع المهن والوظائف المستقبلية، ضمن تخصيص قطب تكنولوجي يحتضن هذه المؤسسات، وكذا إنشاء جامعات عالمية بحلول 2025، ومضاعفة تدفق الطلاب الذين يتلقون تدريبا داخليا بحلول عام 2025، ومضاعفته ثلاث أضعاف بحلول 2030 (نمو سنوي بنسبة 13% خلال الفترة)، وتكامل التدريب الجامعي مع المستجدات الجامعية.

---

[1] ج ج د ش، القانون التوجيهي للتعليم العالي، مرجع سابق، مادة 30 ص 07.

[2] ج ج د ش، مرسوم تنفيذي رقم 279/03 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها، الجريدة الرسمية عدد 51، مؤرخ في 24 أوت 2003، ص ص 5-6.

[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **نظام التعليم العالي والبحث العمي في الجزائر**، الوضع الراهم والأفق المستقبلية المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، أيام 26،27 و28 ديسمبر 2021، ص 53.

كما توقعت الدراسة زيادة في نسبة الأساتذة الزائرين رفيعي المستوى ليبلغ 300 أستاذ في 2025، ليرتفع إلى 600 عام 2030.

المبحث الثاني: سياسات إصلاح البحث العلمي 2000-2020

باعتبار البحث العلمي الركيزة الأساسية للتقدم والرقي، والمخرج الوحيد من الجهل والتخلف وبناء حضارة اجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى سياسية، كان لزاما على الجزائر بعد خروجها من حالة الاستدمار والعزلة أن تتبع هذا الطريق للتخلص من تبعات الهيمنة والوصاية على مقدراتها ومقدرات شعبها، هوية ودينا ولغة وجغرافيا.

وفي هذا المبحث سنعرج على بدايات التأسيس للبحث العلمي في الجزائر مباشرة عقب الاستقلال، ثم أهم المراحل التي مر عليها البحث في طريقه إلى التطور، وبعدها أهم السياسات المتخذة من أجل ذلك للوصول إلى أهم الدوافع التي ألحت على الدولة الجزائرية ووجهتها نحو ضرورة الإصلاح والتطوير المستمر لسياسات البحث العلمي.

المطلب الأول: تطور البحث العلمي

لا يمكننا الحديث عن تاريخ البحث العلمي في الجزائر دون الإشارة إلى بداياته وذلك، لأن الجزائر في البداية لم تكن قادرة على التملص نهائيا من الدولة الفرنسية والمنظومة البحثية القائمة على مستوى قطاعات حيوية منها، بالخصوص قطاع التعليم العالي، وهنا اضطرت إلى التعاون معها في تسيير موروثها التقني والبحثي. ضف إلى ذلك إسهامات وشراكات بعض الدول الشقيقة والصديقة.

المرحلة الأولى: 1962-1997

لم يختلف مسار البحث العلمي في الجزائر في تطوره عن مسار الجامعة الجزائرية فهما سيان في البدايات المتعثرة، فقد مر البحث العلمي في بداياته بمحطات عسيرة ومعقدة فتحوله من الهيمنة والوصاية الفرنسية إلى الاستقلالية بالذات لم يكن بالأمر الهين فقد كانت أساساته الأولى التي قام عليها فرنسية، إدارة وتمويلا وتحديدا للأهداف.

حسب الأستاذ "العبيدي جمال" فقد تركت فرنسا على أرض الجزائر مجموعة من المؤسسات البحثية العلمية تمثلت في المراكز التالية:[1]

1- معهد الدراسات النووية، أنشأته فرنسا في مدينة الجزائر قبيل الاستقلال سنة 1962 في إطار سياستها النووية.
2- معهد علم المحيطات (I Océanographique) ويهتم بالنباتات والحيوانات البحرية والمائية.
3- معهد الأرصاد الجوية وفيزياء الكرة الارضية (I.M.P.Globe)عام 1933 يهتم بالأرصاد الجوية.
4- مركز أبحاث الأنثروبولوجيا ما قبل التاريخ والعروق البشرية(CRAPE) .
5- معهد الابحاث الصحراوية (IR. Sahariennes) يهتم بجغرافيا الصحراء.
6- مركز أمراض السرطان. Centre Anticancéreux Pierre et Marie curie
7- معهد باستور (I Pasteur) أنشئ عام 1894 بمدينة الجزائر لمعالجة داء الكلب وفي 1909 أصبح مركزا للبحث العلمي.

[1] Labidi Djamel : **Science et pouvoir en Algérie**, Alger OPU, 1992, p 27.

وفي عام 1963 أخذ البحث العلمي شكلا جديدا وملامح أكثر تنظيما أين أسست الجزائر مع فرنسا "مجلس البحث العلمي" (CRS) حيث يكون التسير فرسيا برئاسة جزائرية أي إدارة مشتركة بمساعدة مالية فرنسية كما ذكر الدكتور طالب الإبراهيمي، أن منظمة "اليونسكو" نظمت مؤتمرا بالجزائر حول السياسة العلمية وطرق تسيير البحث العلمي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي حث من خلاله المشاركون على الإعتناء بالباحثين والحد من نزيف الأدمغة في هذه البلدان.[1]

لقد اضطرت الجزائر، نظرا لوضعها المالي المحدود لإعادة إبرام بروتوكول مشترك مع فرنسا في 16 مارس 1968 يتضمن إنشاء منظمة التعاون عوض مجلس البحث العلمي CNR والتي تتكفل:[2]

- إبداء رأيها في برامج البحث العلمي المقدم من طرف الجامعة الجزائرية.
- تسهيل التبادلات بين هيئات البحث العلمي للبلدين، وتنظيم تجارب علمية مشتركة أو تكميلية.
- التطوير العلمي لمعهد الدراسات النووية، معهد علم المحيطات مركز أبحاث الأنثروبولوجيا، ومركز تمنراست بمنحها التمويل السنوي تحت غطاء وزارة التربية الوطنية الجزائرية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق قد أدرج الهياكل الجامعية التي سمح لمسؤوليها تقديم برامج البحث لمنظمة التعاون العلمي.[1]

[1] Ibrahimi Ahmed Taleb, la décolonisation à la Révolution culturelle, 1960-1972, Alger SNED، 1981، p 152
[2] Labidi,I bid, p 60.

وبإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دخلت العملية البحثية في الجزائر منعطفا جديدا، فقد تأسست الوزارة عام 1970 كمدلول لاهتمام الدولة الجزائرية بموضوع البحث العلمي أين ظهرت أولى معالم بناء سياسة عامة للبحث العلمي.[2] وقد جاءت لتجمع بين التعليم العالي والبحث العلمي، وقد شرعت في سلسلة من الإصلاحات انبثقت عنها في السنة الموالية 1972 المجلس المؤقت للبحث العلمي، الذي حل محل الهيئة الجزائرية الفرنسية للتعاون والبحث العلمي، أين أسندت مهامها وحقوقها بصفة انتقالية بعد حلها بتاريخ 11 جوان 1971 إلى المجلس الجديد الذي يرأسه مدير البحث العلمي بالوزاره.[3]

وبعدها 1973 المنظمة الوطنية للبحث العلمي ONRS [4]

وبعدها بعام 1974، المركز الجامعي للأبحاث والانجازات CURER في قسنطينة.[5]

وفي نفس السنة تم إنشاء مركز البحث الاقتصادي التطبيقي، والذي حاول ربط البحث التطبيقي بأهداف التطور الاقتصادية والاجتماعية، كما تم إنشاء مركز أبحاث الأنثروبولوجيا وما قبل التاريخ والذي هدف إلى دراسة التاريخ وثقافة الشعب الجزائري.[1]

---

[1] عبد الكريم بن أعراب، **دراسة مقارنة ونقديه للبرنامجين الخماسي للبحث العلمي في الجزائر، (2000-2004)** المنجز و (2006-2010) المخطط، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، عدد 24، عين مليلة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 17.

[2] كريم س، بلمير ب، **البحث العلمي والجامعي بالجزائر** -الماضي الحاضر والمستقبل-، واقع اليوم الإعلامي حول واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر، الاكاديمية الجامعية بقسنطينة، دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، قسنطينة 1996، ص 26.

[3] عيسى بن صديق، **البحث العلمي في الجزائر بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية**، حوليات جامعة الجزائر، عدد 11 جزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص91.

[4] كريم س، بلمير ب، مرجع سابق، ص 26.

[5] عبد الكريم بن أعراب، مرجع سابق، ص 18.

بالإضافة إلى الديوان الوطني للبحث، فقد تم إنشاء العديد من الهيئات على غرار المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني في 23 جانفي 1982 يترأسها رئيس الجمهورية بالإضافة إلى الوزير الأول ومجموعة من الوزارات السيادية، إضافة إلى المحافظة السامية للطاقات المتجددة 03 جويلية 1982، ثم المحافظة العليا للبحث، والتي تعتبر كنتيجة لدمج البحث العلمي والتقني ومحافظة الطاقات الجديدة، وتم إلحاقها مباشرة برئاسة الجمهورية.[2]

كما تم ترقيته المحافظة العليا للبحث، إلى هيئة حكومية "الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي والتكنولوجيا" مدة سنتين، ثم أسندت مهامها إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شكل كتابة الدولة لرئيس الجمهورية، لتحل بعدها سنه 1993 لتكلف من جديد وزارة التعليم العالي بمباشرة البحث.[3]

وبعدها الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلميANDRU 1995، وقد أعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إحصاءً لأهم الهيئات البحثية، نذكر ما أنشئ ما بعد الاستقلال إلى غاية 2000 بالإضافة إلى ما قبلها اعتمادا على مراجع سابقه الذكر.

---

[1] محمد بشير، **مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر بين 1972 و1982**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص 42.

[2] **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 50 سنه في خدمه التنمية 1962- 2012، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ص 87.**

[3] ابتسام مشحوق، مرجع سابق، ص 110.

جدول رقم: 11 التطور المؤسساتي للبحث العلمي قبيل الاستقلال إلى سنة 2000

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحال
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
لمحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
كتابة الدولة للبحثين	1991	وزارة الجامعات	1992
كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث	1992	وزارة التربية	1993
كتابة الدول للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي	1999
وزارة منتدبة للبحث العلمي	2000	وزارة التعليم العالي	2012

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 89

يظهر لنا من خلال الجدول، نوعاً من اللااستقرار والتذبذب في مؤسسات وهيئات صنع وتنفيذ سياسة البحث العلمي، حيث أخلت بهذه السياسة عدة تقلبات سياسية واقتصادية واجتماعية.

أما بخصوص مخرجات هذه الهيئات البحثية، فقد كان جد محتشما في بداياته، أي قبل الاستقلال الوطني. إلا أنه أخذ في الارتفاع والتنوع مع تطور عدد الهيئات أو المؤسسات البحثية، وبالرغم من ذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب.

وفي الجدول التالي جمعنا عددا من الأبحاث الموزعة على أهم التخصصات وفي فترات زمنية متقطعة خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى 1997، وذلك بالاستعانة على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا بعض الدارسين للشأن.

جدول رقم:12 مخرجات بعض الهيئات البحثية خلال 1962-1997

الفترة	المخرجات	العدد
1977-1975	مشاريع بحث كل التخصصات	56
إلى غاية 1978	مشاريع بحث كل التخصصات	55
إلى غاية 1982	البيولوجيا والطب العلوم الدقيقة والتكنولوجيا العلوم الاجتماعية رسائل في إطار المشاريع	450 640 300 200
إاى غاية 1983	برنامج بحث رسالة جامعية مقال	109 20 1340
إلى غاية 1986	علوم دقيقة وتكنولوجيا علوم الطبيعة والحياة علوم اجتماعية	190 92 136
إلى غاية 1988	علوم دقيقة وتكنولوجيا علوم الطبيعة والحياة علوم اجتماعية	213 103 136

إلى غاية 1990	علوم دقيقة وتكنولوجيا	165
	علوم الطبيعة والحياة	70
	علوم اجتماعية	105
إلى غاية 1992	علوم دقيقة وتكنولوجيا	308
	علوم الطبيعة والحياة	160
	علوم اجتماعية	159
إلى غاية 1994	علوم دقيقة وتكنولوجيا	492
	علوم الطبيعة والحياة	252
	علوم اجتماعية	215
إلى غاية 1996	علوم دقيقة وتكنولوجيا	700
	علوم الطبيعة والحياة	350
	علوم اجتماعية	450

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: و ت و ع، مرجع سابق، ص 18.

عبد الكريم بن أعراب، مرجع سابق، ص 20.

قد تعتبر هذه أهم المحطات التي مر بها البحث العلمي ضمن هذه الفترة، وأهم الأرقام التي سجلها كمخرجات للعملية البحثية في الجزائر.

المرحلة الثانية 1998 إلى 2007

عرفت فترة ما بعد 1997 تطورا ملحوظا في عدد الهيئات البحثية، وكذا عدد الباحثين ومشاريع البحث، ولعل ما ساعد في ذلك مبادرة الوزارة المكلفة بالبحث العلمي لتفعيل السياسة الوطنية لترقية البحث، والتي توجت بالقانون التوجيهي 11/98.[1] وكذا البرنامج الخماسي (1998-2002).

وقد قام هذا القانون على مجموعة من المبادئ نذكر منها:

- تكريس البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي هو أولوية وطنية.
- تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يستهدفها البحث.
- إقامة الإطار المؤسساتي والتنظيمي المخول بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ووضعها موضع التنفيذ.
- التعبئة التدريجية للموارد المالية لتبلغ مع نهاية الفترة الخماسية نسبة 1% من الناتج الداخلي الخام.
- تطوير وتثمين الموارد البشرية ذات التأهيل العالي، من خلال الإشراك المتزايد للأساتذة الجامعيين في نشاطات البحث.
- دعم الروابط بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والقطاع الاقتصادي عامة والصناعي منه خاصة من جهة أخرى.

وفي هذه المرحلة سندرج بعض الإحصائيات لفترات متفرقة متنوعة قصد معاينة مدى التطور الحاصل في هذا القطاع على مستوى الجامعة الجزائرية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11/98 مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 الجريدة الرسمية، عدد 62، 1998، ص 03.

جدول رقم:13 يبين التطور السنوي لعدد الباحثين

الباحثون	1996	1998	1999	2000	2001	2002
التوقيت الجزئي	3870	5096	6840	8540	10283	11994
التوقيت الكامل	1914	2314	2714	3114	3516	3921
المجموع	5784	7410	9554	11654	13799	15915
نسبة التطور	----	%28.11	%28.9	%21.9	%18.4	%15.3

المصدر: أمينة مساك، تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 291.

من خلال الجدول يتضح لنا المنحى التصاعدي لعدد الباحثين ففي قرابة سبع سنوات ارتفع عدد الطلبة الباحثين، أي الذين وصلوا إلى مستوى الدراسات العليا كباحثين وكذا ارتفاع وتنوع في عدد الهيئات البحثية وما أفرزته من وحدات وخابر ومراكز بحث وتوزيعها عبر مختلف الجامعات الوطنية، فاتحة بذلك المجال واسعا إلى الطلبة والأساتذة لتوسيع معارفهم وتحسين مداركهم العلمية خدمة للجامعة والمجتمع.

وخلال ذات الفترة ينعكس جليا هذا الارتفاع على عدد مشاريع البحث، أين سجلت هي الأخرى أرقاما تعتبر نسبا عالية مقارنة بما هو متاح من طرف الجامعة أو ما سطر له ضمن السياسة العامة للحكومة آن ذلك.

وفي المنحنى التالي ندرج عدد مشاريع البحث خلال نفس الفترة.

منحنى رقم: 04 يوضح تطور عدد مشاريع البحث

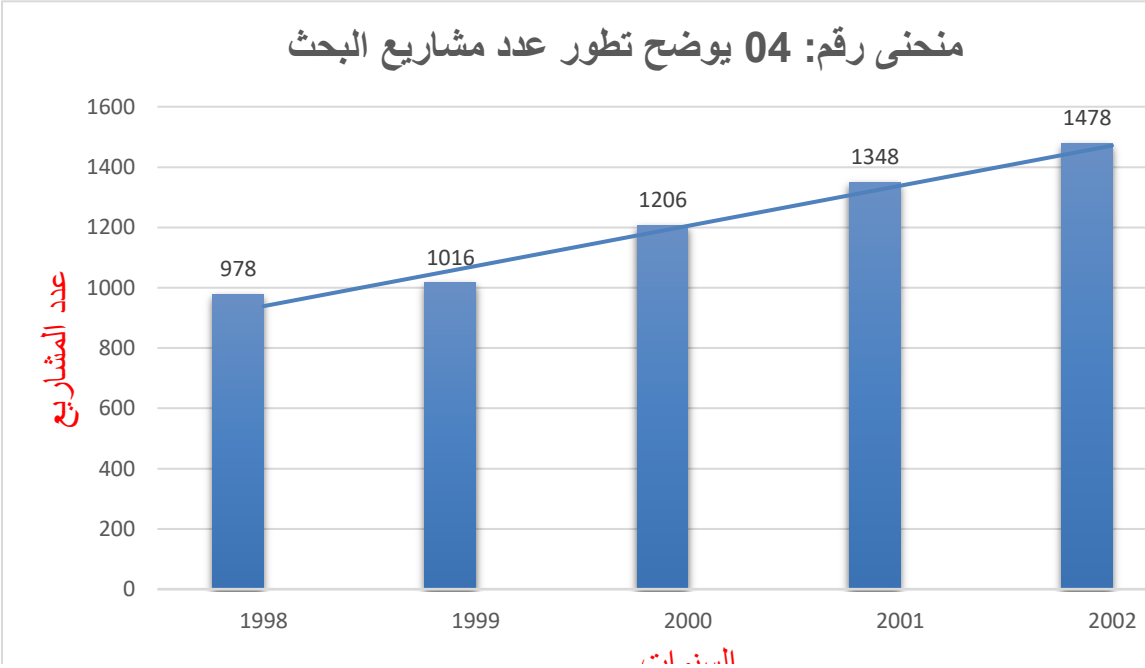

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المرجع السابق، ص 292.

وقد حدد البرنامج الخماسي كذلك مجموعة من الأهداف التي ينبغي تحقيقها ومنها[1]:

- تنفيذ 27 مشروع بحث من أصل 30.
- تنصيب 21 لجنة قطاعية.
- اعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي.
- إنشاء 16 مركز بحث في إطار المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي التكنولوجي.
- إنشاء وحدتي بحث.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 05/08 مؤرخ في 23 فيفري 2008، يعدل ويتمم القانون 11/98 الجريدة الرسمية، عدد 10، سنة 2008، ص 06 وما بعدها.

- تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين البحث.
- إشراك 13700 أستاذ باحث.
- 1500 باحث دائم من أصل 1600.
- تنفيذ 5226 مشروع بحث منها:
  - 1150 عن طريق إعلانات وطنية لطرح مشاريع بحث.
  - 3331 اقتراحات من قبل أساتذة باحثين.
  - 625 ضمن برامج البحث الخاصة بكيانات البحث.
  - 120 ضمن إطار التعاون الدولي.

وقد أفضى البرنامج الخماسي على هيكل مؤسساتي للبحث العلمي تمثل في:

جدول رقم: 14 يوضح هياكل البحث العلمي

هيئات إعداد وتسطير السياسة الوطنية للبحث العلمي	**هياكل ترقية وتنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**
المجلس الوطني للبحث اعلمي والتقني	المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي
المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	الوكالات الموضوعاتية للبحث.
هيئة وطنية مديرة	وحدات البحث العلمي
اللجان المتعددة القطاعات	مراكز البحث العلمي
اللجان القطاعية المشتركة للبرمجة والتقييم وترقية البحث العلمي	مخابر البحث العلمي
اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	فرق البحث

المصـدر: مـن إعـداد الطالـب اعتمـادا علـى: و ت ع ب ع، 50 سـنة مـن التنميـة مرجع سابق، ص ص 93/91.

إضافة إلى ذلك وإلى غاية 2004 أضيف للساحة البحثية في الجزائر ما يلي:[1]

- 03 وكالات وطنية لتطوير وتثمين البحث (الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، الوكالة الوطنية لتطوير البحث قي مجال الصحة، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي.)
- 10 مراكز بحث:
  - مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية في الجزائر.
  - مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني (م.د.ب.ا.ع.ت)
  - المركز الوطني للتقنيات الفضائية (م.و.ت.ف) أنشأ في أرزيو.
  - المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة المائية والشمسية والهوائية والجيوتقنية (م.ت.ط.م).
  - مركز تطوير التقنيات المتقدمة (م.ت.ت.م).
  - مركـــز البحـــث العلمـــي والتقنـــي لتطـــوير المنـــاطق الجافـــة (م.ب.ع.ع.ت.ل.ع) الجزائر.
  - مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية. الجزائر.
  - مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. وهران.
  - مركز البحث في التحليل الفيزيائي والكيميائي. الجزائر.
  - مركز البحث العلمي والتقني في السير والمراقبة.

[1] و ت ع ب ع، دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (2003/2002)، ص ص 19/16.

- وحدتي بحث (وحدة تطوير التجهيزات الشمسية، ووحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم).
- إنشاء 542 مخبر بحث، يستغلها 11319 أستاذ باحث جامعي.

ونتيجة لهذا العدد من المؤسسات البحثية خصصت حصة ما بين 0,23 % و 0,30 % من الناتج القومي الخام للبحث العلمي، فقد بلغت القيمة الاجمالية للاعتمادات المخصصة بين 1996 إلى 2005 في إطار الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وقد أدرج الأستاذ بن أعراب مخططا يوضح فيه التنظيم الهيكلي لمؤسسات البحث العلمي في الجزائر خلال هده الفترة:

شكل رقم: 01 مخطط التنظيم الهيكلي لمؤسسات البحث العلمي في الجزائر

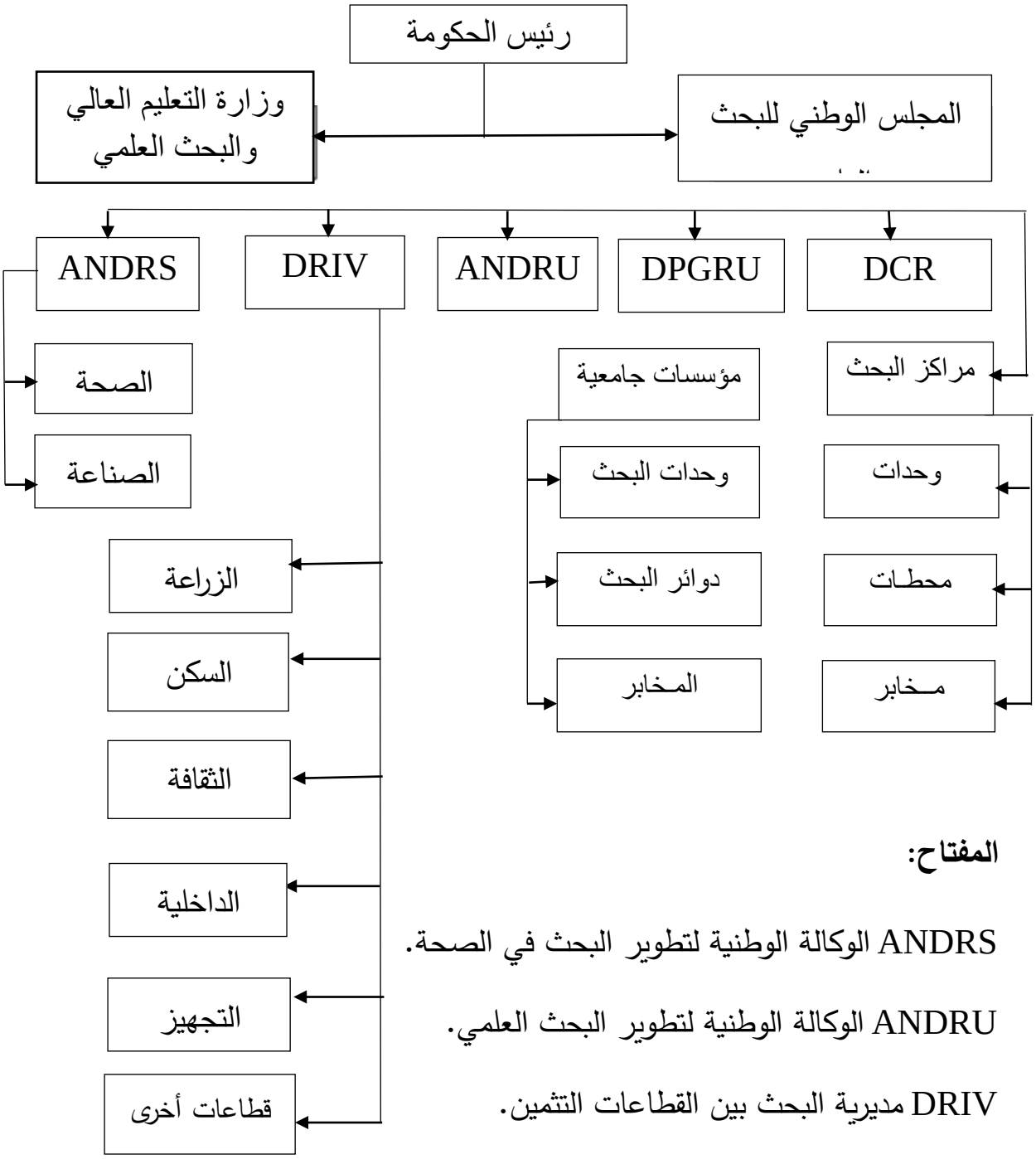

المفتاح:

ANDRS الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة.

ANDRU الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي.

DRIV مديرية البحث بين القطاعات التثمين.

DCR مديرية تنسيق البحث.

DPGRU مديرية الدراسات العليا والبحث الجامعي.

كان هذا أهم ما تم إنجازه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من منشآت بحثية، ستكون بحسب توقعات الوزارة إضافة جديدة ومساهمة جادة من أجل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، خدمة للطالب والمجتمع.

المرحلة الثالثة 2008-2020

عرفت مرحلة ما بعد 2007 التفاتة هامة من قبل راسم السياسة العامة التعليمية ويتجلى ذلك بدءا من البرنامج الخماسي 2012/2008 أين سجلنا العديد من التطورات الكمية الحاصلة على مستوى هياكل البحث العلمي وكذا إعداد المشرفين على العملية البحثية من طلبة وأساتذة باحثين.

وقد تمحورت هذه التعديلات على هذا القانون حول نقاد نذكر منها:[1]

- وضع أفق زمني لأهداف البحث الأساسية يمتد على مدى 10 سنوات.
- تفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتجديد تشكيلته.
- استحداث المجلس الوطني للتقييم.
- إرساء الأسس القانونية التي تسمح بتنصيب الهيئة الوطنية "المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي" وتفعيل دورها ومنحها الاستقلالية في التسيير.
- استحداث وكالات موضوعاتية للبحث في جميع الميادين.
- استحداث فرق بحث للتكفل بالمشاريع التي يتطلب إنجازها تعاون هيئات عديدة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-11، ماي 2007، ص ص 48-54.

- استحداث مصالح مشتركة هدفها الاستعمال الأمثل للكفاءات والأجهزة.

أما فيما يخص التدابير المتعلقة بالتمويل، فقد تم تحديد غلاف مالي يسمح بتمويل العمليات المبرمجة، وللوصول إلى 60000 باحث في آفاق 2020.

وكمثال على تطور عدد الباحثين هذه المرحلة، نورد بعض الأرقام التي جاءت كالتالي:

جدول رقم: 15 يتضمن تطور عدد الأساتذة الباحثين خلال 2019/2005

السنوات / الباحثون	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2015	2019
الأساتذة الباحثون	3720	14720	18863	25079	26579	28079	34423	52500
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500		
المجوع	15220	16820	21563	28379	30479	32579	34423	52500

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: جمال مرازقة[1] وزموري ومرداوي[2]

ولم يكن للقانونين التاليين لهذا القانون وهما –قانون 15–21 والقانون 20–02 المتضمنين القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي– إضافة كبيرة

[1] جمال مرازقة، **الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي**، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان الجودة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2013 ص 321

[2] زموري كمال، مرداوي كمال، **منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**: الوضع الراهن واستراتيجيات التطور، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، عدد 05، جوان 2017، ص 641.

على مستوى الهياكل القاعدية للبحث العلمي إلا في مجالات بعينها، سنأتي على ذكرها خلال عرض بعض الإحصائيات المتفرقة خلال هذه الفترة إلى يومنا هذا.

منذ أن تم إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتكنولوجي، تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبحث العلمي، تقوم المديرية العامة بالتعاون مع القطاعات الأخرى بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما نص عليه القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998، المعدَل والمتمَم.

عليه، كُلفت المديرية العامة بتنفيذ جلّ أحكام القانون المتعلقة بالبرمجة، التقييم، التنظيم المؤسساتي، تنمية المورد البشري، البحث الجامعي، التطوير التكنولوجي والهندسة، الإعلام العلمي والتقني، التعاون العلمي، تقييم نتائج البحث العلمي، الهياكل والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي.

وللمديرية أربع هيئات رئيسية وهي:[1]

- اللجان القطاعية المشتركة لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.
- اللجان القطاعية الدائمة.
- الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
- المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

أما هياكل المديرية فتتمثل في:

❖ الوكالات الموضوعاتية للبحث:

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على الموقع: http://www.dgrsdt.dz/v1/index.php?fc=Organisations، تاريخ الزيارة يوم: 2021/06/08، سا، 11:04.

- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا–الحراش–الجزائر.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة والحياة–وهران.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية–قسنطينة.

❖ وكالات البحث:

- الوكالة الفضائية الجزائرية
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث

❖ مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ويبلغ عددها العشرين مركزا تابعا للجامعة، وعشرة مراكز غير تابعة للجامعة.

❖ وحدات البحث التابعة للجامعات والمدارس: وهي 12 وجدة موزعة علة مجموعة من الجامعات والمدارس العليا والموزعة عبر مناطق متنوعة من البلاد.

❖ وحدات البحث التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وهي 14 وحدة موزعة هي الأخرى عبر مجموعة من الولايات.

أما عدد المخابر فقد بلغ عددها في 2021 عبر جامعات الوطن 1564 مخبرا تقوم بأعمالها البحثية حسب البرامج الوطنية للبحث، مشاريع البحث ذات الصدى الاجتماعي الاقتصادي والبرامج الدولية للبحث. كما أنها تستقبل طلبة الدكتوراه خلال مرحلة تحضير الجانب التطبيقي للأطروحات.

كما استحدثت المديرية مخابر تميز، تم اختيار 23 مخبر بحث حسب إنتاجها العلمي لتصنف ضمن مخابر تميز يكون لها عدة مزايا على أن تقوم بتزويد السوق الوطنية بنتائج بحث ملموسة.

جدول رقم:16 يوضح توزيع مخابر التميز حسب التخصصات

المجالات الكبرى	عدد مخابر التميز	الملاحظات
علوم الطبيعة والحياة	05	21,74%
الكيمياء	04	17,39%
علوم الهندسة	14	60,87%
المجموع	23	100%

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العمي في الجزائر، مرجع سابق، ص 16.

من خلال الجدول يتبين لنا أن مخابر التميز اختصت بها تخصصات علمية دون أخرى، ذلك لتفردها بنوع من البحوث والتجارب الميدانية التي تتطلب معدات وإمكانات خاصة، وفريق عمل يتميز بخبرات نظرية وتطبيقية كبيرة في الميدان.

أما على مستوى الأوراق البحثية المشورة فقد وردت على الشكل التالي:

منحنى رقم: 05 يوضح تطور عدد الأوراق البحثية 2008/2021

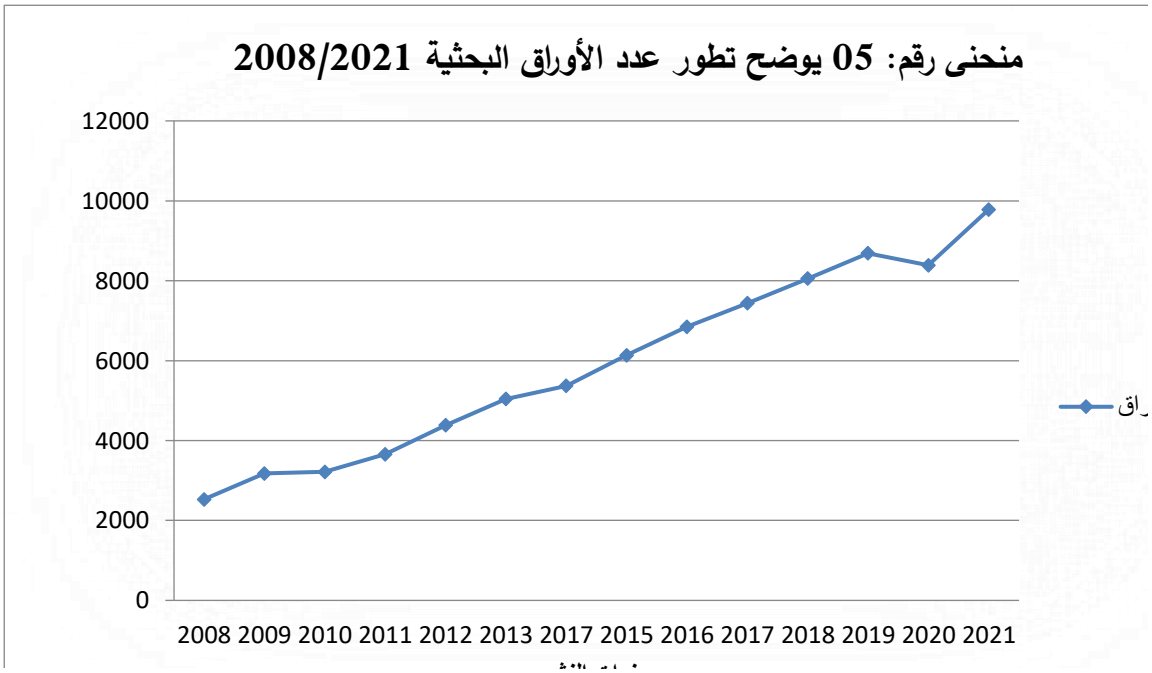

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بوابة SCIMAGO على موقع:

https://www.scimagojr.com/countrysearch.php?country=DZ تاريخ الزيارة: 2022/06/11، الساعة، 11:36.

من المنحنى يتضح المنحى التصاعدي لعدد الأوراق البحثية المنتجة من طرف الباحثين الجزائريين، من أساتذة وطلبة دراسات عليا، وكذا من مخابر ومراكز أبحاث، غير أن هذا المعدل يبقى متوسطا مقارنة ببعض الدول العربية والأجنبية التي تنتج أضعاف ماتنتجه الجزائر. وهذا ما توضحه بوابة scimago الخاصة بتقييم الأوراق العلمية للجامعات والدول عبر العالم على الموقع سابق الذكر، فالجزائر عام 2021 حسب البوابة تحتل المرتبة الخامسة إفريقيا، من حيث عدد الأوراق البحثية بعد كل من مصر بـ 38651 ورقة، جنوب إفريقيا بـ 33019، ونيجيريا بـ 16745 والمغرب بـ 11021، وتحتل المرتبة 55 من مجموع 232 دولة.

وفي إطار البرنامج الخاص بفترة 2008-2012 والخاص بتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الهادف إلى توسيع الاستثمار في هذا القطاع، فقد تم تخصيص

100 مليار دج كغلاف مالي موزعة بنسبة 73 % لتمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث، و27 % للاستثمار في الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى.[1]

كما سيخصص غلاف مالي إجمالي بقيمة 155 مليار دج لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الخماسي 2015-2019، وسيوجه هذا الغلاف لتمويل البرامج الوطنية للبحث التي سيرتفع عددها خلال هذا الخماسي لتتجاوز 3500 مشروع بحث.[2]

من خلال كل هذه الإحصائيات، والمأخوذة كعينات متفرقة خلال فترة ما بين 2008 إلى ما بعد 2020، نخلص إلى أنه فيما تعلق بالأرقام والنسب المئوية، فهي في منحى تصاعدي بين كل فترة وأخرى، وبين كل قانون توجيهي وآخر. تسعى من خلالها الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الارتقاء بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وجعله في مراتب متقدمة في سلم التصنيف العالمي من جهة، وخادما للمجتمع من حيث ما يقدمه من دراسات تبحث في إشكالية التخلف والتقهقر الحاصل في هذا المجال، طارحة بدائل ومخارج حقيقية لا تعتمد على ما هو متوفر من هياكل وبنايات، بقدر ما تعتمد على ما تقدمه الفرق البحثية من توصيات اقتراحات، تطرح على صانع القرار، على أن تشارك في مرحلتي التنفيذ والتقييم للسياسة العامة البحثية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 10، الصادر بتاريخ، 27 فيفري 2008، ص 37.

[2] زموري كمال، مرداوي كمال، مرجع سابق، ص 641.

المطلب الثاني: إصلاح البحث العلمي

خضع البحث العلمي في الجزائر للعديد من سياسات الإصلاح، وفقا لمتطلبات المرحلة وتأثيرات الحدث السياسي بالخصوص، وكذا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

فمنذ الاستقلال، والمشرع الجزائري يعمل على إدخال تحسينات على السياسة الناظمة للعملية البحثية للارتقاء بها خدمة للدولة شعبا وحكومة.

وكون أن البحث العلمي صار مقياسا حقيقيا لمدى تطور المجتمعات ورقيها، بات لزاما على الجزائر أن تسطر سياسات بحثية مبنية على معطيات تنطلق من واقع المجتمع الجزائري وخصوصيته الاجتماعية والثقافية وتحدياته الاقتصادية، وفق النظرة السياسية التي على عاتقها رسم وتنفيذ سياسة عامة للبحث العلمي، تتخذ من الجامعة منصة انطلاقها، كون أن هذه الأخيرة تشكل الميدان الرحب والأرضية الخصبة للتفاعل بين الباحثين لإنتاج معرفة علمية تنتقل بالجزائر من حالة الجمود والتقليد إلى الحركية والإبداع.

وفي هذا الصدد، وجب علينا كما في المطلب الأول الانطلاق من بدايات الاهتمام بالبحث العلمي والوقوف عند المحاولات الأولى لرسم سياسة بحثية بعيد الاستقلال لفهم ما تلاها من بناء شكّلَ القاعدة الأساسية للبحث العلمي في الجزائر، لنصل إلى المرحلة محل الدراسة، لنعرض أهم السياسات التي شكلت المحاور الأساسية والفارقة في العملية البحثية في الجزائر، لنقف في الأخير إلى الآفاق المستقبلية التي سطرها صانع السياسة البحثية في قابل السنوات.

المرحلة الأولى 1997/1962

سبق وأشرنا في المطلب السابق إلى المسار التصاعدي للبحث العلمي في الجزائر بداية من افتكاك الاستقلال، والاستقلالية عن كل ما هو فرنسي ولو بالتدريج، فلم يكن باستطاعة القائمين على الشأن السياسي في الجزائر إحداث قطيعة علمية مع فرنسا، كون أن التركة العلمية من مراكز مخابر وهياكل البحث التي خلفتها فرنسا، كان لزاما على الجزائر إحداث شبه مهادنة أو حرب باردة مع الطرف الفرنسي لنيل استقلال علمي من شأنه المساهمة هو الآخر في بناء جزائر مستقلة في كل شيء.

ولأن المسؤولين السياسيين والعسكريين كانوا منشغلين وموجهين أغلب سياساتهم العامة نحو تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي وإزالة الرواسب الثقافية التي شوهت الهوية الوطنية، لم يجد موضوع البحث العلمي الاهتمام الكبير والأولوية السياسية، ما اضطر المسؤول الجزائري إلى إبرام عدة بروتوكولات ومعاهدات بعيد الاستقلال في الشأن العلمي دراسة وبحثا، فقد أكدت النصوص المتفق عليها على أن أنشطة معاهد ومراكز البحث العلمي تخضع دوريا لمراقبة وتعليمات وتوجيهات عامة من طرف المجلس الأعلى للبحث العلمي، الذي أنشئ سنة 1963، بمساعدات مالية فرنسية لمدة أربع سنوات.[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل الباحثين كانوا فرنسيين، وأن كل المشاريع البحثية تابعة للإدارة الفرنسية.

[1] عبد الكريم بن أعراب، **مستقبل البحث العلمي في الجزائر**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، عدد 13، 2003، 172.

وقد تميزت هذه المرحلة:[1]

- تركز كل المؤسسات البحثية في جامعة الجزائر.
- الارتباط القوي بين الهيئات البحثية الموجودة في الجزائر وامتداداتها في فرنسا.
- التنظيم المؤسسات للبحث العلمي كان انعكاسا للتقدم والاستكشافات التكنولوجية في فرنسا.
- تنوع مجالات البحث بالرغم من وجود جامعة واحدة.
- كانت هناك ثلاث أنواع للبحوث الأساسية، التطبيقية، البحث والتنفيذ عبر مؤسسات مختلفة.

وكما أشرنا في مراحل التطور، فقد بدأت الجزائر تهتم بالبحث العلمي من خلال إمضاء بروتوكول مشترك ثانٍ في 16 مارس 1968، والذي نتج عنه منظمة التعاون العلمي، بالشراكة في التمويل بين الدولتين مدته أربع سنوات.

وقد كانت هذه المنظمة بمثابة الخطوة الأولى في وضع أسس البحث العلمي في الجزائر، فقد سمحت للجزائريين وإن كانوا قلة، بالاستفادة من خبرات وتجارب الباحثين الأجانب.

والملاحظ أنه وعقب الاستقلال، لم يكن للبحث العلمي الأهمية الكافية، فقد شهد تباطؤا كبيرا تتداخل في مسبباته عوامل عديدة، ليست بدايتها ظهور أولويات أخرى أكثر أهمية في نظر المسؤول السياسي الجزائري، على غرار شكل نظام الحكم وطريقة تسيير

[1] طالب صلاح الدين بركة الزين، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 1962-2014**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد 04، ديسمبر 2014، ص 166.

مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى مغادرة القائمين على البحث العلمي إلى دولهم خوفا من مصير مجهول في دولة جديدة، زيد على ذلك عدم اهتمام الدولة الفرنسية بمسائل البحث العلمي التي تخدم الشعب الجزائري، و حصرت اهتمامها في ما يخدم مصالحها الضيقة وفي تخصصات محدودة جدا، مما خلق فراغا رهيبا في مؤسسات البحث لم يكن الباحث الجزائري قادرا على ملئه مع شح الوسائل وقلة الإمكانيات.

وهنا كان حتما على النظام السياسي الجزائري رسم سياسات عامة بحثية فواعلها الرسمية وغير الرسمية باحثين أجانب، وهياكل ومراكز بحث فرنسية إدارة وتمويلا.

بإنشاء وزارة التعليم العالي عام 1970،[1] أخذ موضوع البحث العلمي اهتماما خاصا من قبل صانع السياسة العامة في الجزائر، فقد أنشئت مديرية خاصة بالبحث العلمي عام 1971 وكان منذ ذلك إصلاح البحث العلمي بالتوازي مع إصلاح الجامعة الجزائرية على غرار تأميم المحروقات.

ومن بين أهم الإصلاحات خلال هذه الفترة، إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي.[2] وقد تميزت هذه الفترة:[3]

- أصبحت كل مشاريع البحث العلمي تحت إشراف الجزائريين.
- مغادرة غالبية الأساتذة الباحثين الفرنسيين وانحصار دور الأساتذة الجزائريين في التدريس وتسيير مؤسسات التعليم العالي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 70-53، المتضمن تشكيل الحكومة، الجريدة الرسمية رقم 63، مؤرخ في 1970/07/21، ص 906.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 32-72، يتضمن إحداث مجلس مؤقت للبحث العلمي مكلف باستخلاف الهيئة الجزائرية الفرنسية للتعاون العلمي، بتاريخ 21 جانفي 1972، ص 130.

[3] طالب صلاح الدين، بركة الزين، مرجع سابق، ص ص 166-167

- بعد استحداث وزارة التعليم العالي تم وضع تنظيم إداري لهيكل البحث العلمي.
- تنصيب الأجهزة واللجان المتخصصة للمجلس الوطني للبحث وبدء مناقشات حول التخطيط البحثي، والشروع في تحضير برامج البحث، خاصة ذات الأولوية مثل التكنولوجيا، المواد الخام والطاقة، الفلاحة، السكن، البنية التحتية، التربية والتعليم.
- إنشاء مراكز بحث جديدة، لإنعاش وتجديد تلك الموروثة عن الاستعمار والتي أصبحت مهمشة.

ولعل الحتمية التي أشرنا إليها، أي حتمية التعاون والشراكة بين البلدين الجزائر وفرنسا، كان مردها السياسي إلى اتفاقية إيفيان الموقعة بين البلدين في 18 مارس 1962 والتي نصت بعض بنودها على ضرورة التعاون في ميدان البحث العلمي، وتتمثل في:[1] إعلان البدء الخاص بالتعاون الثقافي، الذي نص في مواده 1، 4، 7 على مايلي:

- تطوير البحث العلمي في الجزائر.
- تعيين الباحثين الفرنسيين لصالح الجزائر.
- تقديم كل بلد لمنح خاصة بالدراسة وأخرى بالبحث العلمي إلى جانب توفير التسهيلات للالتحاق بمؤسسات التعليم والبحث لفائدة رعايا البلد الآخر.

[1] مجديد ليلى، **قانون البحث العلمي** –تطبيق على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر، 2008، ص11.

أما إعلان المبدأ الخاص بالتعاون التقني من جانبه، فنص في مادته الأولى على تعهد فرنسا اتجاه الجزائر، وذلك بغية تزويدها بالمعلومات الخاصة بالدراسة والبحث وإجراء التجارب بصورة منتظمة.

وقد تعاقبت الإصلاحات بعد ذلك، فمست المجلس الأعلى للبحث العلمي CSRS (Control Superieur de la Recherche Scientifique.)، والذي كان بحسب بعض المتابعين أول محاولة لجزأرة البحث العلمي في الجزائر، والذي أنشئ عام 1965، فتم حله بمقتضى المادة 05 من الأمر 73-44 وتعويضه بالهيئة الوطنية للبحث[1]، بحسب ما جاء في المادة 09 منه، وتتمثل صلاحياتها في ما يلي:

- تحديد سياسات البحث وإعداد الخطط
- الإدلاء بالرأي بشأن المسائل ذات الطابع العلمي التي تطرحها عليه الحكومة.
- إمكانية إعلام الحكومة وتقديم تقارير لها بخصوص المسائل المتعلقة بالسياسة العلمية للدولة.

وقد توالت قرارات حل هياكل البحث واستبدالها بأخرى خلال هذه الفترة، وانتقالها كما أشرنا من قطاع إلى آخر، ومن هيئة أو مؤسسة رسمية إلى أخرى بغيت سد الثغرات وإجراء تحسينات جوهرية ليكون البحث العلمي في خدمة المجتمع بغض النظر عن الهيئة أو المؤسسة القائمة عليه.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 73-44، يتضمن إحداث هيئة وطنية للبحث العلمي، مؤرخ في 25 جويلية 1973 الجريدة الرسمية، عدد63، ص 890.

مع أن ما يؤخذ على هذا الانتقال عدم الاستقرار في الهياكل، من أهداف وغايات وفي الباحثين، كقائمين على العملية البحثية، في استحالة تنقلهم أو تحويلهم من مؤسسة إلى أخرى.

ومن بين أهم الهياكل، نذكر المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني، الذي تأسس عام 1982 لتصبح فيه البنى البحثية تتشكل من ثلاث أنواع، أولها تُوكل لها المهام القطاعية، والثانية المهام بين القطاعية، أما الثالثة فمهامها استراتيجية. وقد جاء في دراسة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[1] لهذا المجلس، وحددت أهم البنى التي تحتويها وهي:

1. المجلس الاستشاري للعلوم والثقافة، ويضم شخصيات علمية بارزة وعاملين في البحوث، وله مهام تتمثل في التقييم العلمي والاقتصادي والمالي لمشاريع البحث وكذا تقديم توصيات لمتابعة أعمال البحوث قيد الانجاز، وإعطاء استشارة حول المشاريع والتساؤلات ذات العلاقة بالبحث العلمي والتقني.

2. الهيئة الوطنية للإعلاميات العلمية والتقنية ومن مهامها:

- الطاقة الكامنة العلمية والتقنية، والتي تحصر الطاقات البشرية العاملة في البحث العلمي، وجرد كامل البنى والتجهيزات الخاصة بالبحث العلمي، بالإضافة إلى جرد الأنشطة العلمية والتقنية وحصر الطاقات الجزائرية الموجودة بالخارج.

- المعلومات العلمية والتقنية، والتي تهتم بجمع الدراسات ذات الطابع العلمي والتقني والعمل على نشرها وتحليل ومعالجة ونشر وبث المعلومات باتجاه العاملين

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي، تونس 1986 ص ص 57-58.

العلميين والتقنيين، زيادة على ذلك المشاركة في تحديد الحاجات التقنية على المستوى الوطني.

وبما أن البحث كان موزعا بين مجموعة من المؤسسات والقطاعات، تم إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني، وكانت بذلك همزة وصل بين الباحثين العاملين في مختلف القطاعات، وكان ذلك في نفس العام 1982.

وقد اعتبر المجلس الوطني للبحث، هيئة ذات طابع استراتيجي، يقيم على المستوى الوطني، أعضاء مؤهلين في أجهزة البحث والهيئات السياسية وأجهزة الإدارة الاقتصادية والمالية والمستخدمين الرئيسيين للبحث، بهدف توسيع مشاركتهم في صياغة السياسة العلمية الحكومية ومتابعتها في إطار التخطيط.[1]

بالإضافة إلى هيئات مماثلة للتشاور وإبداء الرأي والمساهمة الفعالة للباحثين في رسم سياسة تعليمية واضحة المعالم، تسخر لها إمكانيات بشرية ومادية وتحديد أولويات وأهداف معلومة، ومن بين هذه الهيئات "المجلس الوطني للبحث العلمي" المنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 92-23 مؤرخ في 13 جانفي 1992، من مهامه[2]:

- تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية مع التنسيق في المشروع وتقييم التطبيق.
- تحديد الاختبارات الكبرى للبحثِ العلمي والتقني

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002 مرجع سابق، ص ص 23-24.

[2] عيسى بن صديق، **البحث العلمي في الجزائر بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية**، حوليات جامعة الجزائر مجلة 11 عدد 02، عام 1998 ص ص 98-99.

- انتهاج التوجهات العامة للمخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.
- تقييم نتائج النشاطات المتجذرة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.
- تحديد التوجهات العامة للسياسة المخططة، التقييم للطاقة الوطنية العلمية والتقنية.
- تحديد الإجراءات المتعلقة بانتهاج الإطار التنظيمي للبحث العلمي في مختلف مراحل تطويره وتنميته.

كما توجد لجان قطاعية مشتركة تنظم قطاعين أو أكثر، والتي أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي 92-22 مؤرخ في 13 جانفي 1992، بالإضافة إلى مرسوم تنفي>ي 95-40 مؤرخ في 28 جانفي 1995، والذي بموجبه أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95-183 مؤرخ في 02 يوليو 1995، يتضمن دفع ودعم وتطوير وتثمين نشاطات البحث المسجلة في إطار البرامج الوطنية للبحث الموجودة في المؤسسات الجامعية للتعليم والبحث، تُسَير بمجلس توجيه وتزود بمجلس علمي.[1]

وهناك صندوق خاص لتمويل البحث المنشأ بموجب مرسوم تنفيذي 95-177 مؤرخ في 24 يونيو 1995 وهو مخصص لتمويل البرامج الوطنية للبحث العلمي والتقني[2]

[1] Rapport de lo,i programme à projection quinquennal sur la recherche scientifique et développement technologique, 1998/2002, Rapport général, décembre 1997, p 72.

[2] براهمي وريده، مرجع سابق، ص 230

المرحلة الثانية 1998/ 2012 (الخماسي الأول والثاني)

للنهوض أكثر بالبحث العلمي في الجزائر، أعد المشرع الجزائري ميكانيزمات جديدة وواعدة ضمن برنامجين خماسيين، الأول (1998–2002) والثاني (2008–2012) وجاء هذا الأخير لتدارك النقائص المسجلة في الخماسي الأول.

ولعل أبرز ما يميز الخماسي الأول قانون 98–11 سابق الذكر، والذي كان بحق تحول جذري في مسار إصلاح المنظومة البحثية، وخطوة في مسار علمي جديد وإن كان نظريا على الأقل، حيث لكل إصلاح إيجابيات من خلال سد ثغرات سابقة، وسلبيات تطرأ مع التطبيق غير الفعال أو عدم الالتزام أو بدخول عوامل خارجية جديدة تحتم على المشرع إحداث تغييرات لبث روح جديدة تتساير وتتماشى مع كل ما هو مُعَولَم

وقد كان هذا القانون مبادرة من الدولة لجعل العلم والتكنولوجيا محركات التنمية وعوامل لتطوير المجتمع سياسيا ثقافيا واقتصاديا، والذي شكل الخلفية القانونية للنظام الوطني للبحث، حيث ركز على الاهتمام بتوفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي وتثمين نتائجه.[1]

للإشارة، فان هذا القانون لم يطبق إلا بعد عامين، أي في عام 2000، ولقد حُدِدت لهذا القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أهدافا كبرى، تتمثل في ستة مبادئ هي:[2]

---

[1] عبد القادر شربال، **تطور الإطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر**، يوم دراسي حول البحث العلمي في المجال القانوني والقضائي، مناهج وتطبيقات الجزائر، مركز البحوث القانونية والقضائية، الأوراسي، الجزائر، يوم 15 فيفري 2008، ص 05.

[2] عز الدين نزعي، **تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية** مجلة مجامع المعرفة، المركز الجامعي تيندوف، الجزائر، عدد 04، 2017، ص. 277

1. تكريس البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الذي هو أولوية وطنية
2. تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يستهدفها البحث.
3. إقامة الإطار المؤسسات والتنظيم المخول بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ووضعها موضع التنفيذ.
4. التعبئة التدريجية للموارد المالية، لتبلغ مع نهاية الفترة الخماسية 1% من الناتج الداخلي الخام.
5. تطوير وتثمين الموارد البشرية ذات التأهيل العالي من خلال الإشراك المتزايد للأساتذة الجامعيين في نشاطات البحث.
6. دعم الروابط بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والقطاع الاقتصادي عامة والصناعي بخاصة من جهة أخرى.

وقد حددت المادة الثانية من ذات القانون جملة من الأهداف نذكر منها:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[1]

وقد تضمنت جميع مواد هذا القانون إصلاحات جذرية وتحسينات مست الهياكل البحثية وكذا العاملين على البحث، من باحثين دائمين وأساتذة وحتى المبتدئين الجدد في البحث العلمي، على غرار المادة 27 منه، التي عددت الوسائل المحفزة للباحثين ونذكر منها[2]:

- إشراك مكثف للمستخدمين الباحثين في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين.
- رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث، وذلك لخلق جو من الاستقرار للباحث والبحث.
- الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمؤهلة في المؤسسات العمومية والخاصة.
- التكوين بواسطة البحث من أجل البحث والتعليم العالي، وهنا إعطاء فرصة للباحثين الجدد المتخرجين حديثا من الجامعات والمقبلين على البحث لدخول غمار البحث العلمي.
- الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر وإشراك الكفاءات المقيمة في الخارج في العملية البحثية.
- وضع ترتيبات ملائمة تسمح بتنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وهيئات البحث ومؤسساته، ومعنى ذلك تطبيق ما هو نظري.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 98-11 مرجع سابق، مادة 01، ص 03.

[2] المرجع نفسه، المادة 27، ص 08.

بالإضافة إلى العديد من المواد المشجعة للباحث–من خلال الاهتمام به على المستوى العلمي والعملي– اعتمد القانون سياسة البرمجة على حساب التخطيط الذي كان معتمدا من طرف الدولة في مرحلة ما، مرحلة ميزها توجه سياسي معين قائم على أسلوب التخطيط[1]، فقد تم استبدال كيفية إعداد البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حسب النظام التنازلي من الأعلى إلى الأسفل top down[2].

كما جاء الحث على التنمية الاقتصادية في البحوث العلمية، فقد ورد في المادة 10 من قانون 98–11، " تعكس البرامج الوطنية للبحث إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، في شكل مجموعة متماسكة من الأهداف والإعمال الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي."

مع أن فكرة ربط البحث العلمي بالتنمية بصفة عامة، لم تكن وليدة هذا القانون، فقد سبقت الإشارة إليها من طرف العديد من الدارسين والمهتمين بالشأن العلمي والخبراء الاقتصاديين. وهذا لا يتأتى إلا بتخصيص غلاف مالي من خلال النسبة المئوية من الناتج الخام المحلي لقطاع البحث العلمي، والتي لا تتجاوز 0,2 %، لذلك نجد المادة 21 تنص علة أنه " ترفع حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0.2% سنة 1997 إلى 1% سنة 2000، وهذا يدل على رغبة النظام السياسي في توفير كل المتطلبات المالية لإنجاح البحث العلمي من اجل بلوغ الأهداف المحددة في ذات القانون.[3]

[1] Ahmed Mahiou, **Etude de droit public Algérien**, OPU, 1984, p 217

[2] محمد شريف صابة، **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، عدد 19، 2009، ص 104.

[3] Rapport relatif à l'élaboration de la loi programme sur la recherche scientifique et de développement technologique, 1996-2001 MESRS.

نجد ما يلي:

- عدد الابحاث التي يجب اعتمادها بصفة دائمة كل سنة من خلال برنامج وطني.
- عدد الباحثين بصفة دائمة كل سنة في إطار تنفيذ برنامج البحث العلمي.
- المبلغ المحدد للبحث الواحد.

ولعل أهم سياسة اتخذت ضمن هذا القانون والبرنامج، ما اصطِلح عليه "بالمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي"، أين جمع فيه المشرع مشارب البحث العلمي فقد نصت المادة 17 منه، على أنه تنشؤ مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي لتحقيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[1] كما تتمع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمتها تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفق ميزانية تخصصها الدولة. كما يمكن لهذه المؤسسة، حسب نفس المادة، إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي، والمساهمة في مؤسسات أخرى تعنى بتثمين نتائج البحث.

وكتدعيم لهذه المادة، جاء المرسوم التنفيذي رقم 99-256[2]، والذي يحدد كيفية إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، والتي كانت قبل قانون 98-11 عبارة عن مراكز بحث ومخابر وجامعات ومعاهد وغيرها، جاءت هذه المؤسسة بتنظيم جديد للبحث العلمي، بضم خمسة أنواع من الأنظمة القانونية، نذكر منها ما أشار إليه الأستاذ حميداتو[3]:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 98-11، مرجع سابق، مادة 17، ص 07.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 99-256، الجريدة الرسمية عدد 82، مؤرخ في 1999/11/21، ص 03.

[3] Hamidatou : **les centres de recherche et l'autonomie de l'entreprise**, mémoire de magister, université d'Alger institut de droit, 1995, p 255.

- مراكز البحث والتطوير.
- مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري EPIC
- مؤسسات ذات طابع إداري EPA
- مؤسسات ذات طابع وطني.
- مؤسسات ذات طابع خاص.

وكلها تندرج ضمن هياكل مهمتها ترقية وتنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على غرار وحدات البحث العلمي والتقني ومخابر ومصالح البحث وكذا فرق البحث.

ومن بين ما أفرزه القانون سابق الذكر، تعيين وزير منتدب لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالبحث العلمي في أوت 2000، يتولى المهام التالية:[1]

- إعداد سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتصريف التمويلات.
- إعداد الميزانية المالية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إعداد خطة للاستعمال الحسن للوسائل الوطنية للبحوث والتطوير.
- إعداد تقرير سنوي عن حصيلة نشاطات البحث العلمي وعرضه على المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

ولعل تمركز الأعمال والأنشطة البحثية في مديرية مركزية واحدة، تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ترتب عليها مجموعة من الآثار السلبية، نذكر منها[1]:

[1] كبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة العدد 16، 2004، ص 203

- التأخر في تقييم أنشطة البحث العلمي، خاصة المتعلقة بالأنشطة المدرجة في إطار البرامج الوطنية للبحث.
- ضعف في استهلاك الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي.
- عدم إعداد التقارير السنوية التي تضم الحصائل العلمية والمالية، بالإضافة إلى نسبة التغطية التي عرفت تفاوتا كبيرا من برنامج إلى آخر.
- غياب استراتيجية يحددها المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.
- تداخل بعض أهداف ومواضيع البرامج الوطنية للبحث.
- غياب تكييف وتنسيق مواضيع البرامج مع أولويات التنمية.
- صعوبة تركيز مشاريع البحث حول البرامج الوطنية.

هذه الاختلالات وأخرى، والتي سجلت خلال تطبيق قانون 98-11 استدعت المشرع الجزائري إلى تدارك الأمر من خلال القانون 08-05، ليتكيف مع مختلف التطورات المستجدة.

وقد جاء هذا القانون ضمن التعديلات التي أُدخلت على البرنامج الخماسي الأول باعتماد برنامج خماسي ثانٍ، ما بين 2008 إلى 2012. والذي سمي بالقانون المعدل والمتمم للقانون 98-11، المتضمن -كما سبق وذكرنا- القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002)، والبرنامج الخماسي (2012-2015).

[1] كريمة فلاح، مطابقة وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية (مواصفات مالكوم بالدريج للتعليم) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 170.

المرحلة الثالثة 2008-2020

عند التأسيس لأي قانون، يحاول المشرع الإلمام بجميع جوانب الموضوع محل التشريع، ومراعاة جميع الظروف المحيطة، وذلك من خلال توفير الوقت والجهد والتكلفة بيد أنه وخلال التطبيق قد تعترضه جملة من العقبات التي تحد من تفعيله، فتتخلله بعض الثغرات والنقائص التي تستجد مع تغير الظرف المكاني والزماني.

وبما أن القانون التوجيهي، وكذا البرنامج الخماسي الأول الخاصين بميدان البحث العلمي، ليسا في منأى عن هذه الحتمية، فعند التطبيق قد تظهر الاختلالات وجوانب ضعف، وبالتالي عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة، ولتدارك هذا الخلل أدخلت تعديلات على القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي، وفقا للقانون 08-05، خلال الفترة 2008-2012.

وقد أشارت الجريدة الرسمية التي أدرج فيها هذا القانون، الذي حدد الهدف من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية العلمية والتكنولوجية للبلاد، وذلك من خلال جملة من الأهداف نذكر منها[1]:

- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية.
- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.
- تطوير الهياكل القاعدية.
- البحث المعمق في ذاكرة وتاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 98-11، مؤرخ في 22 أوت 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 1998-2000، المادة 03 معدلة ومتممة بموجب المادة 03 من قانون 08-05، مؤرخ في 23 فيفري 2008، الجريدة الرسمية عدد 10، 2008، ص 03.

- حماية التراث والثقافة.
- ترقية الشباب والرياضة.

إلى غير ذلك من المجالات على غرار السكن والعمران الطاقة التربية والتعليم أنظمة الإعلام الصحة والبيئة التكنولوجيا الدفاع والأمن الوطنيين ...

كما جاء في المادة 07 من ذات القانون، المعدلة للمادة 14 من قانون 98-11 أنه "ينشأ جهاز وطني مدير دائم يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي ويتمتع بالاستقلال في التسيير، كما يكلف هذا الجهاز بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي مشترك بين القطاعات."[1]

كما جاء في المادة 08 من القانون المذكور أعلاه، المتمم للمادتين 14 مكرر أنه "ينشأ لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي، مجلس وطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يكلف بالتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث وخياراتها ونتائجها وكذا بإعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها".

كما تضيف المادة 14 مكرر، "تنشؤ لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي وكالات موضوعاتية للبحث من أجل تنسيق نشاطات البحث ومتابعتها."

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها، ورفع منظومة البحث العلمي إلى أرقى مستوياتها، تم ما يلي[2]:

[1] المرجع السابق، مادة 07، ص 05.

[2] عز الدين نزعي، **واقع إنتاج البحث العلمي في الجامعة الجزائرية**، مجلة العلوم الاجتماعية، الأغواط، عدد 08 2014، ص 279

- وضع أفق زمني لأهداف البحث تمتد إلى عشر سنوات، بمعنى برمجة البحث العلمي تكون خماسية، ولكن بما أن الأهداف مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية للبلاد، تكون عشر سنوات، وعليه تترجم الأهداف على مستوى البحث العلمي ببرامج بحث توافق الإدارة السياسية والاقتصادية.
- تفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتجديد تشكيلته، حيث يقوم بترتيب البرامج الوطنية للبحث وتنسيق وتطبيقاتها وتقييم وتنفيذها.
- إرساء الأسس القانونية التي تسمح بتنصيب المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي، وتفعيل دورها وتنظيم سيرها ومنحها استقلالية التسيير.
- استحداث المجلس الوطني للتقويم، كأداة للتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث كما أشرنا في المادة 07 سالفة الذكر.

كما وأشارت المادة 09 المعدلة والمتممة للمادة 20 من القانون 98-11[1]، إلى إمكانية إنشاء فرق بحث لإنجاز مشروع بحث يحتاج بسبب خصوصيته إلى تعاون عدة هيئات، تتمتع فرق البحث بالاستقلال المالي.

كما حدد القانون والبرنامج الخماسي الثاني مجموعة إجراءات تسهل الوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة، نذكر منها[2]:

- إصدار قوانين أساسية مثمنة ومحفزة خاصة بالباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين تحدد واجبات الباحثين من الفئتين.

[1] قانون 08-05، مرجع سابق، مادة 09، ص 05.

[2] جمال مرازقة، الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي، الواقع والحلول، المؤتمر العربي الدولي في رحاب جامعة الزيتونة، الأردن، من 02ا إلى 04 أفريل 2013، ص 321.

- تحسين المحيط المهني للباحث والأستاذ الباحث، بتوفير الوسائل وبخاصة جانب المعلومات.
- إعطاء الأهمية لوضع مخطط تقديري استراتيجي لتسيير الموارد البشرية.
- تنفيذ استراتيجية تكوين مستمر تضمن الحصول على المعارف الجديدة والتحكم المستمر في التكنولوجيا الحديثة.
- إعداد وتنفيذ مخطط تقديري للتكوين المهني لمستخدمي دعم البحث التقني والإداري.
- تحسين آليات المساهمة، خاصة مساهمة المحترفين من القطاع الاقتصادي في نشاطات البحث.
- وضع تدابير تشجع الباحث على تثمين نتائج بحثه، وذلك بإعطاء منح لأصحاب المنشورات المميزة وبراءات الاختراع.
- تنفيذ الإجراءات الاجتماعية والمهنية من أجل تحقيق استقرار القدرات العلمية.
- تبني مخطط متعدد السنوات لتطوير الموارد البشرية، بتزويد كيانات البحث بمناصب مرتبطة بالميزانية ومنحهم إمكانية المساهمة في التكوين عن طريق البحث.

لقد سعى المشرع الجزائري من خلال القانون 98-11، وبرنامجه الخماسي 1998-2002 لتطوير منظومة البحث العلمي في الجزائر، إلا أنه من خلال التطبيق لوحظ من طرف القائمين على تنفيذ سياسة البحث العلمي بعض النقائص وتسجيل بعض الخلل الذي يتوجب تصحيحه وتعديله، والوقوف على أهم الجوانب الواجب إضافتها مسايرةً

وتماشيًا مع متطلبات البيئة الداخلية ومتغيرات الساحة الدولية. فجاء القانون التوجيه 15-21[1]

وقد فصل القانون في الآليات التي من شأنها نقل البحث العلمي في الجزائر من حالة الركود والجمود إلى التقدم والرقي، في محاولة جادة لتوفير الجو الملائم لتطبيق وتفعيل نتائج مخرجات البحث العلمي خدمة للاقتصاد الذي صار يعتمد كليا على المعرفة.

وقد حدد القانون مبادئ عامة تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تهدف إلى[2]:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعيِ
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلادِ.
- فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيهِ.
- دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينهماِ.
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 15-21، مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية، عدد 71، 2015، ص 06.

[2] المرجع السابق، المادة 03، ص 70.

- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم ومؤسسات اخرى، وتحفيز وتثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكافل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

كما كان واضحا في القانون 15-21، حث المهتمون بمجال الاستثمار على ضرورة التوجه نحو التطوير البحث العلمي، وذلك في المادة 4 منه، حيث يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مع استفادتهم مقابل ذلك من إجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قوانين المالية.[1]

وتكون المنفعة متبادلة بين المستثمر في المؤسسة البحثية في اعتماد هذه الأخيرة حصص مالية تقدم للمستثمر، وهذا ما أقرته المادة 05، أين يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتولون نشاط البحث والتطوير الاستفادة من اعتمادات مالية تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.[2]

كما أشار هذا القانون إلى مجموعة من المفاهيم، وأعطى لكل مفهوم سماته العامة وهذا ما جاء في مادته السادسة، ولعل من بين أهم هذه المفاهيم المرتبطة بالموضوع محل الدراسة نذكر:

[1] المرجع السابق الماده 04، ص 07.

[2] المرجع نفسه، المادة 05، ص 07

- البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- برمجة أنشطة البحث.
- تقييم أنشطة البحث.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث.
- المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
- مركز الابتكار والتحول التكنولوجي.

هذه المؤسسات وغيرها، تسهم حسب المشرع الجزائري وبالشراكة مع المتعامل الاقتصادي في دفع عجلة البحث العلمي وتجسيد مخرجاته على أرض الواقع.

وقد جاء في الفصل الثاني المادة 07 من ذات القانون الأهداف التي ينشد تحقيقها المشرع من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأهمها[1]:

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين لا سيما بتحسين نوعية التكوين.
- ترقية الحكم الراشد.
- الترقية الشاملة للمعارف.
- تطوير مجتمع المعلومات.
- تقليص الفوارق الاجتماعية والتنمية المحلية.
- ترقية نوعية الإنتاج الوطني.

[1] المرجع السابق، المادة 07، ص ص 8-9.

- ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها.
- تطوير وترقية الطاقات المتجددة.
- تشكيل أقطاب الامتياز لاسيما الابتكار الرقمي.

بالإضافة إلى العديد من الأهداف المرسومة قصد تحقيق نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للمجتمع بجميع شرائحه ومكوناته.

ولعل من بين أهم الآليات التي ركز عليها القانون 15-21 ما جاء في الفصل الثالث، والخاصة بكيانات تنفيذ أنشطة البحث حيث جاء في المادة 34 "لإنجاز برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تنشؤ مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي كما يمكن لهذه المؤسسات إنشاء مؤسسات فرعية."[1]

وهذا ما ترجمته المادة 36 و37 و38، في إمكانية إنشاء وحدات ومخابر وفرق بحث علمي وتكنولوجي ضمن مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العمومية الأخرى وتكون خاصة بالمؤسسات أو مشتركة أو مختلطة، تتمتع بالاستقلالية في التسيير وتخضع للمراقبة المالية البعدية.

كما أعطى هذا الحق كذلك، في إنشاء وحدات ومخابر وفرق بحث داخل المؤسسات الاقتصادية وكذا داخل الجمعيات والمؤسسات ذات الطابع العلمي حسب شروط وكيفيات تُحدَد عن طريق التنظيم.[2]

[1] قانون 15-21 مرجع سابق، المادة 34، ص 11.

[2] نفس المرجع، المادة 39، ص 12

لعل هذه المادة تعد الحافز للمؤسسات الاقتصادية للانخراط في العملية البحثية والمساهمة الجادة في النهوض بالمجال المعرفي والتطوير التكنولوجي، في مد الإمكانات المادية لأصحاب براءات الاختراع وأصحاب النظريات التطويرية من الباحثين والمختصين ومحاوله إشراك مخابر ومراكز وكالات البحث في العملية الانتاجية لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع، ويتجلى دور الدولة في دعم أنشطة البحث من خلال المادة 52[1]، أين توفر الدولة الوسائل المادية والمالية الضرورية لتنفيذ أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وتفصل المادة 54 في مصادر ونوع هذا التمويل، حيث جاء فيها" تأتي الموارد المخصصة لتمويل برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من ميزانيه الدولة ومن:

- موارد ذاتية عمومية.
- مداخيل ناتجة عن المؤسسات الفرعية وأخذ الحصص.
- عقود بحث وتقديم خدمات.
- موارد خاصة.
- التعاون الدولي.
- الهبات والوصايا.

كما يحدد القانون المجالات المعنية بالتمويل حسب المادة 55 وهي كالتالي:

- البرامج الوطنية للبحث.
- هيئات ومؤسسات البحث والتطوير التكنولوجي، قصد الحفاظ على محيط البحث وتعزيزه.

[1] المرجع السابق، ض 13.

- مؤسسات التعليم والتكوين العليين من أجل تطوير البحث التكويني.
- ترقية البحث في المؤسسات الوطنية عمومية كانت أو خاصة، التي تساهم في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبداع والتثمين.

لقد كان بحق هذا القانون أضافة نوعية لمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر تشريعيا على الأقل، فكلما جاء فيه من مواد محفزة للعملية البحثية داعمة لعجلة البحث، وخاصة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، إلا أنه من جهة التفعيل على أرض الواقع، يبقى بعيدا كل البعد عن تطلعات المشرع، وعن آمال وطموحات الباحث كمستهدف من هذه السياسات.

وقد وضعت الوزارة الوصية مخططا استشرافيا للنهوض أكثر بالبحث العلمي في الجزائر من خلال دراسة تضمنت رؤية مستقبلية للعملية البحثية، نوجز أبرز محطاتها في النقاط التالية[1]:

- أكثر من 50% من الطلاب الأجانب في الجزائر مسجلين في الماجستير والدكتوراه عام 2025.
- فتح 150 ماجستيرا دوليا بحلول عام 2025 و300 بحلول عام 2030.
- زيادة بنسبة 30% بحلول عام 2025 في نسبة منشورات باحثي الجامعات الذين لديهم مؤلف مشارك دولي واحد على الأقل.
- مضاعفة عدد شهادات الدكتوراه في الإشراف المشترك ثلاث مرات بحلول عام 2030 (يتوافق مع نسبة نمو سنوي بنسبة 13%).

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **نظام التعليم العالي والبحث العمي في الجزائر**، الوضع الراهم والأفق المستقبلية ص ص
58-59

- إنشاء 30 مخبرا دوليا بحلول عام 2025، و60 مخبرا بحلول عام 2030.
- تطور مشاركة الكفاءات العلمية المقيمين في الخارج (عدد الباحثين الجزائريين الناشطين في المخبر الوطنية، عدد الأساتذة الزائرين من الكفاءات العلمية المقيمين في الخارج، عدد الأطروحات بإشراف مشترك، التعاون في المنشورات العلمية.)
- الانفتاح المعترف به في التصنيفات الدولية: تصنيف 40 جامعة أداء من حيث مؤشر الانفتاح الدولي بحلول عام 2025 و10 جامعات من بين الخمسمائة الأولى.

من خلال ما رسمته السلطة السياسية ممثلة في وزارة التعليم العالي من سياسة عامة تعليمية، نلمس النية الحقيقة لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وهذا دائما بالرجوع إلى القوانين التوجيهية، والمراسيم التنفيذية، وغير من التعليمات الداخلية والتي ترسانة كبيرة، لا ينعكس تأثيرها على أرض الواقع، لأسباب سنأتي على تفصيلها بالدراسة والتحليل.

وراسم السياسة التعليمية في الجزائر يجب أن يأخذ في اعتباره مجموعة العوامل الداخلية والخارجية في كل مرحلة من مراحل رسم وتنفيذ وتقييم هذه السياسة، والتي تعتبر الموجه والمحفز لأي إصلاح.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أعاده توجيه سياسات الإصلاح

كما هو حال الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تهتم بالبحث العلمي كان حال هذا الأخير في تأثره بعوامل جعلت من القائمين على الشأن المعرفي يعيدون النظر فيه من حيث الدوافع التي حتمت عليهم في كل مرة أعادة توجيه سياسات إصلاح

البحث العلمي، ليتواكب والمتطلبات الجديدة والمتجددة للمجتمع المحلي في شتى المجلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق مسار يستجيب لما هو حاصل على الساحة الدولية من متغيرات وتسارع تكنولوجي يحتم على أي دولة في العالم مواكبته حتى لا تتخلف عن ركب الحضارة المعولمة، فعولمة البحث تتطلب من أي دولة تطوير سياستها البحثية وفقا نسق علمي عالمي يتسم بجودة عالمية، بؤطر منهجية ومقاييس خاصة يقاس بها تقدم الدول من تخلفها.

فالعولمة والجودة كمقاييس للعملية البحثية، كانتا من أهم العوامل المؤثرة في إعادة صياغة وتوجيه السياسات الخاصة بتطوير البحث العلمي والارتقاء بالتطوير التكنولوجي

أولا: تأثير العولمة على توجيه سياسة البحث

كما سبق وأشرنا إلى مفهوم العولمة الغير موحد والمتباين تباين المرجعية والرؤية الفكرية لكل مفكر، غير أنه يجتمع كلهم في اعتبارها ظاهرة عابرة لحدود الدول الجغرافية أو أنها عملية اختراق كبرى للإنسان وتفكيره، وللذهنيات وتركيبها، وللمجتمعات وأنساقها وللدول وكياناتها، وللجغرافيا ومجالاتها، والاقتصاديات وحركاتها، والثقافات وهوياتها والإعلاميات وماديا تها.[1]

فهذا التيار الجارف مما يكتسح أمامه، البحث العلمي الذي هذه الوسيلة التطويرية لشتى المجالات سابقة الذكر، فكون البحث عالمي، هذا يتطلب من القائمين عليه في الأقطار المحلية إعطاءه صبغة عالمية وفقا للمقاييس المعمول بها دوليا.

[1] سيار الجميل، العولمة **والمستقبل**، إستراتيجية تفكير العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 32.

فإذا أرادت الجزائر احتلال منزلة علمية عالمية لابد لها من تطوير منظومتها المعرفية من خلال الارتقاء بالبحث العلمي، وإخراجه من البوتقة المحلية والخروج به إلى العالمية، فعالمية البحث العلمي هي كثافة سرعة انتشار المنتجات المعرفية والتطبيقية للإنتاج الفكري للبحث المحلي بجميع مجالاته إلى جميع أرجاء العالم بمستوى جودة تواكب المعايير المعترف بها دوليا، ويمكنها من بلوغ مرتبة مرموقة في التنافس العالمي ويثري المعرفة الإنسانية العالمية ويحقق عائدا استثماريا للدول.[1]

ومن هنا توَجب على المشرع الجزائري سن قوانين وسياسات تعليمية تتكيف مع البيئة المعرفية الدولية العابرة للحدود، سياسة تقوم على تطوير البحث العلمي من خلال الانفتاح على العالم بدراسات وأبحاث تتخطى البيئة المحلية، والمشاركة والمساهمة في حل معضلات عالمية لها تأثير إقليمي ودولي، وذلك بالشراكة مع مراكز ومخابر أبحاث عالمية، وتسويق الأبحاث ونشر نتائجها وانجازاتها والمساهمة في ترويج تطبيقاتها في جميع أنحاء العالم بسرعة فائقة، وبالتالي الاتجاه نحو عولمة البحث العلمي بنتائجه المتعددة.

إن البحث العلمي كما يدل من اسمه، ذو مضمون عالمي وفي جوهره العالمية، وهو بالتالي له صلة قائمة وثيقة بمفهوم العولمة، لهذا فإن مفهوم عولمة البحث تتطور لتشمل كل البلدان وكل الأنشطة الإنسانية، تطور يفضي إلى تأسيس نموذج معياري للبحث العلمي يجعل الدولة تذوب تماما لصالح السوق العالمي، سوق ينظم مسالك الدراسات والتكوينات تعمل داخله الهياكل البحثية من مخابر ومراكز وغيرها كمقاولات تبحث عن

[1] هاله فوزي محمد عيد، **نحو إستراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي**، واستشاره في ضوء المسؤولية المجتمعية للجامعات، المجلة التربوية، كلية التربية جامعة سوهاج، مصر، عدد 68 ديسمبر 2019، ص 138.

"زبائن قادرين على أداء رسوم التسجيل"،[1] لهم الإمكانيات المادية ومهما تعددت جنسياتهم، وبالتالي تدخل هذه المخابر والمراكز في منافسة شديدة في ما بينها على المستوى العالمي.

ولعل من أبرز مظاهر عولمة البحث، نذكر:[2]

- ظهور وكالات تقوم بترتيب الجامعات وفق مجموعة من المعايير
- الإهمال التدريجي للبحوث الأساسية والتركيز على البحوث التطبيقية ذات الصلة النفعية البراغماتية
- التكوين الالكتروني

وتعتبر الأبحاث التي تنتجها الجامعات من أهم المقاييس المتداولة لتقويم الدور الريادي لها في المجالين العلمي والمعرفي[3]، كما أصبح البحث العلمي عامة والبحث الإجرائي خاصة ضمن أساليب التنمية المهنية التي برزت مؤخرا وانتشرت في حل المشكلات التي يواجهها باستخدام منهجية علمية ملائمة.[4]

كما يعتبر البحث العلمي من عوامل النهوض بالجامعات العربية نحو جودة الإنتاج وخفض النفقات، من خلال دعم مفهوم الجامعة المنتجة ومنح الأقسام العلمية استقلالية في التطوير والإنتاج والابتكار والاستثمار، وتركيز الأقسام التطبيقية على الجانب

[1] حفيظ بوطالب جوطي، **جامعة المستقبل**، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2012، ص70.

[2] مشطر حسين، **التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ومظاهر عولمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، عدد 13، ديسمبر 2007، ص 06.

[3] حسين حسن وحنفي محمد طه، **تطور المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية** على ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص24.

[4] المزيني تهاني عبد الرحمن، المزروع هيا محمد، **فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات البحث الإجرائي** ومفهوم تعليم العلوم لدى معلمات العلوم أثناء الخدمة، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010 ص 24

الإنتاجي الاستشاري الاستثماري، واستثمار النشاطات الإنتاجية في أقسام تسويق الاختراعات لمنسوبي الجامعة واتباع وسائل تسويق فعالة للأبحاث والابتكارات وتبادل الخبراء مع المتخصصين في قطاعات الإنتاج.[1]

بالإضافة إلى ما يسمى بالمجموعات البحثية، والتي تتمثل في تنويع أعضاء الفرق البحثية بين الجامعات وبين المستهدفين من المواضيع البحثية لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات، وإنتاج بحوث واقعية إجرائية يمكن تطبيقها وتقويمها كما هو متوفر في المعاهد البحثية في الكثير من مخابر الجامعات الدولية، والذي يضم أعضاء من المراكز البحثية والشركات الصناعية.

كما يتوجب على المشرع الجزائري، راسم السياسة التعليمية أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- تبادل المنفعة بين المخابر الجزائرية المحلية والإقليمية والعالمية.
- الحد من ظاهرة هجرة العقول الجزائرية للخارج، من خلال عقد تحالفات بين الباحث الجزائري كصاحب فكرة والجامعة الممولة للبحث.
- تسويق الخدمات الإنتاجية للمخابر الجزائرية.
- تغير دور الباحث الجزائري في ظل مواكبة التحديات الجديدة والانفتاح على المجتمع المحلي والعالمي.
- تحسين التصنيف العالمي للمخابر الجامعية.
- تدويل البحث العلمي الجامعي.

[1] الهادي شرف ابراهيم، **رؤية استراتيجية لجامعة عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية وتكلفة منخفضة**، مجلة البحوث النفسية والتربوية، مركز البحوث النفسية والتربوية، جامعة بغداد، 2011، ص 01.

- الاستفادة من تطبيقات البحث العلمي وبراءات الاختراع.
- تلبية متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

ومن المواضيع التي تثير جدلا على الساحة البحثية الدولية، ما يعرف بالاقتصاد المبني على المعرفة، والذي يعتبر من الاتجاهات الحديثة التي ارتبطت بعولمة البحث العلمي واستثماره بصورة كبيرة وفي شتى الميادين، ويأتي هذا الارتباط من خلال تحليل طبيعة ومفهوم ما يسمى باقتصاد المعرفة، والذي يعرف على انه "الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات، وهي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، فالمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته."[1]

ومن مظاهر عولمة البحث العلمي في هذا المجال كذلك، نجد أن الاقتصاد المبني على المعرفة يعتمد على نوع جديد من المجتمع، تقوم دعائمه على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة وموارد جديدة لا تنضب، تتمثل في المعرفة والموارد البشرية المؤهلة بصورة متطورة تتلاءم مع معطيات العصر وتمتلك المعرفة التي هي مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارة والحكمة التي تحمل سمات الابتكار والتجديد.[2]

ومن هنا، يظهر لنا جليا الدور الأساسي الذي يلعبه البحث العلمي في بناء اقتصاد عالمي، من خلال ما يحققه من عالمية واستثمار من خلال تحويل منتجات ملموسة ذات شيوع وانتشار عالمي وسمعة مرموقة ورواج وتسويق يحقق دخل اقتصادي للدول التي تنتج منها.

[1] غدير باسم، **مؤشرات اقتصاد المعرفة في سوريا**، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 34، العدد 05، 2012، ص ص 31-52.

[2] هاله فوزى عيد ، **دور التعليم المستمر في تطوير التنمية البشرية كأحد متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية**، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، 2012، ص 24.

ومن هنا ومن أجل تحقيق ذلك، توجب على المشرع الجزائري الاستثمار في البحث العلمي، أين أصبح هذا النوع من الاستثمار له عائد مؤكد وكبير بالنسبة للدول التي تقدر البحث والباحث، وتوفر جميع الامكانيات، من هياكل وموارد بشرية وإنفاق مالي.

وهذا لا يتأتى إلا بتوفير عدد من المقومات التي تسهم في مواكبة هذا الاتجاه، برسم سياسة عامة للبحث العلمي، تقوم على استراتيجية تمويل داعمة للبحث العلمي، وثقافة معرفية داعمة للحرية والإبداع والابتكار، وارتباط المراكز والمؤسسات البحثية الأكاديمية بسوق العمل، وكذا ضرورة امتلاك بنية تحتية داعمة للبحث والتطوير بالمراكز البحثية المجهزة بأحدث التجهيزات، ونظام اتصال فعال بين الباحثين والمراكز البحثية الأكاديمية بالإضافة إلى الكوادر المؤهلة للعمل في المجال البحثي.

ومن أجل ذلك، بات لزاما على الجامعات الجزائرية القيام بتطبيق أشكال تنظيمية خاصة للتطوير التدريجي نحو النموذج العالمي، لرسم مسار اتجاه مجتمع المعرفة كطريق للتقدم والرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والميل نحو التقارب والتماثل والتجانس مع تلك النماذج من أجل مجتمع المعرفة.

من العوامل كذلك الموجهة لسياسات الإصلاح في الجزائر، ما يسمى بعنصر تحقيق الميزة التنافسية في مجال البحث العلمي، حيث تتسابق مؤسسات البحث العلمي على جميع المستويات للحصول على رتب مرتفعة في سباق التنافسية على المعرفة التي تعبر عن نتاج البحث العلمي ومدى تقدمه وازدهاره كما وكيفا، وتحقيق انتشاره وعولمته وترتبط تلك التنافسية باقتصاد المعرفة كما سبق وذكرنا، فيعتمد مؤشر التنافسية الكامنة

علـى الطاقـة الابتكاريـة وتـوطين التقنيـة ورأس المـال البشـري ونوعيـة البنيـة التحتيـة التكنولوجية.[1]

من العوامل المؤثرة كذلك على عولمة البحث العلمي، الثورة التكنولوجية في مجال النشر الإلكتروني الذي صار يتخذ صور متنوعة من كتب ودوريات ومجلات الكترونية ووسائط فائقة وغيرها، وهذه الثورة الإلكترونية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف في مجال خدمة البحث العلمي، ومن بينها:[2]

- السرعة في توزيع الإنتاج، حيث يتيح إمكانية إنتاج كم كبير من الوثائق بصورة الكترونية، ويمكن توزيع المادة الالكترونية لكل أرجاء الأرض دون الحاجة لأجور التوزيع.
- إمكانية انتاج وتوزيع إسهامات العلماء والباحثين في صورة مواد الكترونية بشكل سريع.
- توفير الوقت من خلال اختصار جهد الباحثين، لأن النشر الالكتروني يغنيه عن القراءة الكاملة للمحتوى ويمكنه من الحصول على المواقع أو المحتويات التي يريدها مباشرة وكذا توفير جهد الباحث عن البحث في المعلومة في أماكن متعددة ومتفرقة، حيث يتم الحصول على المعلومة في دقائق معدودة
- خفض تكاليف الانتاج في الدوريات.
- امكانية النشر الذاتي، الذي يتيح للباحثين والمؤلفين نشر إنتاجهم مباشرة في مواقعهم على الانترنت دون الحاجة لناشرين أو موزعين.

---

[1] نحو استراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي واستثماره في ضوء المسؤولية المجتمعية للجامعات، المجلة التربوية مرجع سابق، ص 156.

[2] قنديلجي عامر إبراهيم، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، دار المسيرة، عمان 2008، ص 84.

بالإضافة إلى العديد من المزايا التي تساهم في عولمة البحث العلمي من حيث تصدير المعلومات أو استيراد المعارف، مُشَكِلة في مجملها عوامل توجيه لسياسة البحث العلمي، ومنها كذلك:

- ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، يحتم على السلطة السياسية تدويل منتجاتها العلمية ما يساهم في التعريف بقدراتها البشرية وثرواتها الطبيعية.
- ضرورة المساهمة في المجهود الدولي في حل بعض المشكلات العالمية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على المحيط الداخلي.
- ضرورة بناء شخصية علمية منفردة بخصائص وسمات تميزها عن غيرها.
- ضرورة مواكبة مخرجات المخابر الدولية وما تضيفه على الساحه العالميه.
- ضرورة الانفتاح على مكاسب علمية خارجية، من خلال بناء شراكات بين مخابر عالمية وأخرى جزائرية.
- التكتلات الإقليمية المتسارعة والمتغيرة تحتم على الجزائر الاستثمار في مراكز بحث تساهم في وضع استراتيجية تتكيف مع كل ما هو دولي.

هذه النقاط وأخرى تسهم كلها في حث القائمين على السياسة العامة البحثية في الجزائر، على ضرورة الانخراط في النسق الدولي للبحث العلمي، وإعطاء سبغة عالمية على كل منتج علمي، وإخراجه من بوتقته المحلية إلى الإقليمية والعالمية للتعريف بجهد الباحث والمخترع الجزائري، وإبراز إمكاناته الفكرية والعلمية وأمه قادر على خلق المنافسة والنوعية والتفرد بشخصيته الوطنية وانتمائه القومي والإقليمي، بشرط توفير الإرادة السياسية للسلطات الوصية للجو المعنوي والمادي الذي يكفل للباحث الحرية والانطلاق وتقدير الجهد الفردي والجماعي.

تعتبر الجودة من أهم العوامل الموجهة لسياسات البحث العلمي في الجزائر فأهميتها لا تقل ثقلا عن العولمة.

فلكي يكتسب البحث العلمي العالمية، لا بد له من توفر عنصر الجودة. فالتوجه العالمي نحو الاهتمام بالبحث العلمي وجودته راجع إلى فوائده الاجتماعية والأكاديمية والاقتصادية من جهة، وكأحد معايير التصنيف العالمية للجامعات من جهة أخرى إضافة إلى رغبة الجامعات في إثبات قدرتها التنافسية لتصبح بذلك جودة البحث العلمي أولوية إستراتيجية للحكومات في جميع دول العالم، وتحث المسؤولين المعنيين بالبحث على ضرورة وضع خطط مستقبلية للارتقاء به وضمان جودته.

وقد زادت أهمية الجودة في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات تعززها التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التنافس الكبير الحاصل بين مخابر ومراكز البحث الجامعية في استقطاب الطلبة والأساتذة الباحثين المتميزين والحصول على التمويل الضروري.

ثانيا: أثر الجودة في توجيه سياسة البحث العلمي

تعددت تعريفات جودة البحث العلمي بتعدد المهتمين والدارسين لموضوع البحث العلمي عموما، ولكن أغلبهم يجمعون على أن البحث العلمي يجب أن تتوفر فيه معايير ومقاييس معينة تميزه عن غيره وتحدد مدى جودته، ومن بين أهم التعاريف لجودة البحث العلمي إشارة الباحثة بشرى اسماعيل نقلا عن كل من Boruch & Mosteller في أن جودة البحث العلمي تتعلق بالعملية العلمية التي تتحقق منها من خلال جودة الأدلة التي ترتبط بالحكم على القوة والثقة التي يتمتع بها الباحث في النتائج المنبثقة عن هذه العملية

البحثية، وأضافت أن مستوى الثقة في نتائج البحث هو انعكاس واضح لمكانة عملية البحث الأساسية والتحليل الذي تم القيام به لتوليف هذا البحث.[1]

كما تعتبر جودة البحث العلمي مؤشرات ومقاييس معتمدة لدى الجهات المعنية بالبحث العلمي، نستطيع من خلالها تمييز البحوث الجيدة من غيرها.[2]

ولبلوغ هذه الجودة، يتحتم على الجامعات والجزائرية منها بالخصوص، إعداد مخابرها ومراكزها البحثية وفق المعايير العلمية الآتية:[3]

- الجودة Quality، وهي مجموع التصنيفات الموجهة للدراسات الفردية التي تستند إلى مدى التقليل من التحيز في تصميم الدراسة
- الكمية Quantity، عدد الدراسات وحجم العينة والقدرة الإحصائية لتصميم الدراسة في الكشف عن التأثيرات ذات المغزى والدلالة، وحجم هذه التأثيرات التي تم الوصول إليها.
- الاتساق Consistency، إلى أي مدى يتم الوصول لنتائج مماثلة بالنسبة لأي موضوع معين إذا ما استخدمت تصاميم دراسة مماثلة أو مختلفة.

---

[1] بشرى اسماعيل أحمد أرنوط، **جودة البحث العلمي**، المعايير، المتطلبات، المعوقات والإجراءات التطويرية من وجهة نظر الباحثين، دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك خالد العدد 66 جانفي 2020، ص 09

[2] عطا حسن درويش وآخرون، **دليل معايير جودة البحث العلمي**، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين، 2014 ص 04

[3] المرجع نفسه ص 10

وبالمجمل، فإن جودة البحث العلمي تشمل جميع جوانب تصميم الدراسة على وجه الخصوص، ذلك الحكم المتعلق بالتطابق بين المنهج المستخدم وأسئلة البحث، وعينته وقياس النتائج، والحماية من التحيز المنهجي والتحيز عبر النظام والخطأ الاستدلالي.

ولعل من أهم السمات التي التي تتميز بها الجودة، أي جودة بحث علمي عن آخر هي الموضوعية objectivity، الصدق الداخلي internal validity، الصدق الخارجي external validity، الثبات reliability، الصرامة rigor، الانفتاح open-mindedness، التقرير الشامل honest and thorough reporting.

ولعل هذه المعايير كانت أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بموضوع البحث العلمي من طرف المشرع الجزائري والسلطة الوصية على البحث العلمي والتعليم العالي عموما، محاولا بذلك إحداث إصلاحات جذرية على هذا القطاع الحساس وقد أعد لذلك ترسانة من القوانين والمراسيم التنفيذية المساعدة على انفتاح البحث العلمي على الساحة الدولية.

ومن بين أهم هذه القوانين والمراسيم، تعليمة رئيس الحكومة رقم 01 مؤرخ في 2008/052/27 والتي تعتبر إشارة أولى لإدخال مفهوم الجودة إلى الجامعات الجزائرية.[1]

[1] مذكرة تمهيدية حول مفهوم ضمان الجودة كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، ص 02، على الرابط www.fac-droit-uni-alger1.de/PDF_2021/as su…./intro_ap-se.PDF تاريخ الزيارة 25 جوان 2021

قانون رقم 06-08 المؤرخ في 23 فيفري 2008[1]، المؤتمر الوطني للتعليم العالي منعقد في 19 و20 ماي 2008[2]، الندوة الدولية حول ضمان الجودة في التعليم العالي بتاريخ 01 و02 جوان 2008[3]، المرسوم التنفيذي رقم 10-35 [4]، القرار الوزاري رقم 167 مؤرخ في 31 ماي 2010[5]، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 13-78، مؤرخ في 30 جانفي 2013[6]. المرسوم التنفيذي 14-22 مؤرخ في 23 جانفي 2014[7]، القرار رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسمبر 2014[8]، قرار رقم 761 مؤرخ 17 جويلية 2016[9]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-08 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فيفري 2008، المعدل والمتمم للقانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل 1999، في المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، عدد 10، سنة 2008.

[2] مذكرة تمهيدية حول مفهوم ضمان الجودة بكلية الحقوق جامعة الجزائر 01، مرجع السابق، ص 03.

[3] المرجع نفسه، ص03

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 10-35 مؤرخ في 05 صفر 1431 الموافق 21 جانفي 2010، المحدد لمهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية رقم 06 مؤرخ في 24 جانفي 2010.

[5] القرار رقم 167، مؤرخ 31 ماي 2010، المتضمن تأسيس اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الأول، 2010.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-78، مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير 2013، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 08، 2013

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-22، مؤرخ في 21 ربيع الأول 1435 الموافق 23 جانفي 2014، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 13-78 المؤرخ في 18 ربيع الأول لعام 1434 الموافق 30 جانفي 2013، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 05، في 02 فيفري 2014.

[8] القرار رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسمبر 2014 يتضمن تأسيس لجنة لوضع النظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي الثلاثي الرابع 2014

[9] القرار 671 مؤرخ في 17 جويلية 2016 يعدل القرار رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسمبر 2014 المتضمن تأسيس اللجنة لوضع النظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي الثلاثي الثالث 2016

تعتبر هذه الإصلاحات محاولة جادة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لرسم مسار جديد ينهض بالتعليم العالي والبحث العلمي، ومواكبة التطورات الحاصلة دوليا ومحاولة إيجاد صيغة لتطبيق نظام لضمان جودة التعليم العالي من خلال الالتزام بعدد من المتطلبات والمعايير، كل هذا بهدف الارتقاء بالبحث العلمي ، وللدلالة على ذلك أكثر سوف نركز على ما يعرف بالمرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي وبعض مكوناته، فهذا الأخير يعتبر استجابة حقيقية لمطالب البيئة الداخلية والخارجية للنهوض بالبحث العلمي ليكون في مصاف العالمية بجودة ومردودية عالية.

وضمان الجودة في قطاع التعليم العالي يعرف على أنه عملية منتظمة تفضي إلى التأكد من وفاء المؤسسات الجامعية بالمعايير العلمية، ومن قدرتها على التحسين المستمر لمختلف الأنشطة الجامعية، كتلك المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث أو التسيير المالي والبيداغوجي، أو تسيير الموارد البشرية[1].

كما تعرفها منظمة ISO 8402 بأنه مجموعة النشاطات المقررة والمنتظمة والمطبقة في إطار نظام الجودة، وظهرت حسب الحاجة لتوفير الثقة في كيان معين. (منظمة بمنتوجاتها وخدماتها وعملياتها)، حتى يفي بمتطلبات الجودة.[2] ويعتبر كذلك نظام الجودة في التعليم العالي، عملية جماعية تضمن من خلالها الجامعة –كمؤسسة أكاديمية– المحافظة على جودة العملية التعليمية وفقا للمعايير التي حددتها لنفسها، بمعنى أن

[1] سمير بن حسين، **تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر**، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، عدد 18، مارس 2015، ص 209.

[2] خليل شرقي، **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي**، دراسة لأراء عينة من الاساتذة في كلية الاقتصاد بجامعات الجزائرية، أطروحة لدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر، 2016 ص 27.

ضمان الجودة عملية يشترك فيها جميع الأفراد داخل مؤسسة التعليم العالي، بحيث يدرك كل فرد فيها دوره في الحفاظ على الجودة وتحسينها.[1]

وقد كانت اللبنة الأولى، المجلس الوطني للتقييم CNE سنة 2008، لتأتي بعدها مرحلة إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي CIAQES وفقا للمرسوم 167 سابق الذكر، وهي هيئة تابعة للأمانة العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكمن مهمتها الرئيسية في:

- مرافقة مؤسسات التعليم الجزائرية بهدف تطوير ثقافة الجودة لدى طاقمها الإداري والبيداغوجي، وهذا من خلال إنشاء خلايا ضمان الجودة وتعيين مسؤولين لديها من طرف رؤساء المؤسسات التعليمية وإخضاعهم لدورات تكوينية للعمل بالمرجع الجديد لضمان الجودة.
- متابعة تأسيس خلايا ضمان الجودة على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.
- تكوين مسؤولي خلايا الجودة على كيفية تحقيق إدارة الجودة الشاملة وفقا لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي.
- وضع معايير Référentiel لقياس الجودة واعتمادها كوسيلة لقياس الأداء.
- العمل على نشر ثقافة التقييم الذاتي auto-évaluation وفقا لمعايير متعددة.

وقد جاءت خلية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في إطار إصلاح منظومة التعليم العالي، تتشكل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين يرأسها مسؤول خلية

[1] Wilger, A. Quality Assurance in Higher Education: A Literature, Stanford: National Center for Postsecondary Improvement, 1997, p 02

ضمان الجودة الداخلية، ويحرص على تحديد رؤساء اللجان التابعة له في إطار عمل الخلايا، وحيث أن ضمان الجودة الداخلية يمثل جملة من الممارسات الداخلية الهادفة لمتابعة وتحسين جودة عمليات المؤسسات الجامعية.[1]

وإلى غاية 2014، عرف ميدان التعليم العالي والبحث العلمي ثلاث آليات لتقييم ضمان الجودة:

1. اللجنة الوطنية لتقييم السير الإداري والبيداغوجي والعلمي في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، والذي أشارت إليه صراحة المادة 43 مكرر من القانون 08-06[2]

2. المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي جاء نصه في المادة 08 من القانون رقم 08-05[3] حيث جاء فيها "ينشأ لدى وزير المكلف بالبحث العلمي، مجلس وطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يكلف بالتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث وخياراتها ونتائجها، وكذا بإعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها وتحدد مهام المجلس والتشكيلات وكيفيات سيره عن طريق التنظيمِ.

3. اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والذي تم طرحه ضمن القرار الوزاري رقم 167، الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 30 ماي 2010.

[1] Boubakour, F, assurance quality interne et auto-évaluation des principes à la mise en œuvre 4e 6e de formation de personnel quality des établissements d'enseignement superieur(mesrs, CIAQES,Alger, 2013, p 05

[2] مذكرة تمهيدية حول مفهوم ضمان الجودة كليه الحقوق جامعه الجزائر 01، مرجع سابق، ص03.

[3] قانون 08-05، مرجع سابق، مادة 08، ص 05.

هذه الآليات كلها كانت خطوات كبيرة من أجل إصلاح البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، وسنركز هنا على أهم النقاط التي جاءت بها اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي، كمحطة أخيرة في هذه المرحلة، والوقوف على أهم الإضافات التي قدمتها قبل إلغائها.

فقد جاء في المادة 03 من قرار التشكيل، أن اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، تتكون من ممثلين عن الإدارة المركزية وأساتذة خبراء.

على تشكل اللجنة من 11 عضوا، منهم ثمانية أعضاء كممثلين لبعض الأساتذة الخبراء وثلاث أعضاء ممثلين عن الإدارة المركزية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلميٍ، واشتمال اللجنة في عضويتها على أستاذ مشارك بجامعة البحرين، ما يعطي صبغة دولية للجنة

وللجنة صلاحيات معينة حددتها المادة الأولى من ذات القرار، فاللجنة مسؤولة عن صياغة وتتبع أحداث برنامج لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما نصت المادة 02 من القرار على صلاحيات اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أكدت على تكفل اللجنة بالتنسيق مع الوكالات والهيئات المعنية بما يلي:

- إنشاء مرجع وطني يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة في ضوء المعايير الدولية.
- تحديد معايير انتقاء مؤسسات التعليم العالي الرائدة، والمسؤولين عن ضمان الجودة لكل مؤسسة.

- وضع برنامج إعلامي يستهدف المؤسسات المعنية، ووضع خطة تكوين لفائدة المسؤولين عن ضمان الجودة.
- تحديد برنامج لتنفيذ عمليات ضمان الجودة داخل المؤسسات المعنية وضمان متابعة تنفيذها.
- تنظيم العمليات الأولية للتقييم الذاتي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة.
- تنظيم عملية تقييم خارجي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة.
- ضمان المراقبة في مجال الضمان الجودة، والجمع بين العناصر الضرورية لتحديد سياسة وطنية ونموذج لضمان الجودة وتحضير شروط إنشاء وكالة مكلفة بوضع هذه السياسة.

كانت هذه الآليات في مجملها نقلة نوعية، ولو على مستوى القوانين والقرارات الصادرة عن الهيئات الوصية المخولة برسم السياسات التعليمية والبحثية في الجزائر، إلا أن هذه الخطوات لم تستكمل مسيرتها، فقد تم إلغاء اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضمان الجودة بعدما تم تنصيبها بتاريخ 27 سبتمبر 2012، فقد تم الغائها بعد أربع سنوات من تأسيسها بموجب المادة 11 من القرار رقم 2004 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014 والمتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.[1]

وفي هذا الشأن، اختلف المتابعون للشأن العلمي حول هذا الإلغاء، فمنهم من اعتبر أنها لجنة مؤقتة تنتهي مهمتها بانتهاء صلاحيتها في صياغة وتتبع إحداث برنامج لتنفيذ نظام ضمان الجودة، ومنهم من اعتبر أن عملية إصلاح منظومة التكوين العالي تستلزم

[1] المادة 11 من القرار رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسمبر 2014 المتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي ثلاثي الرابع 2014 صفحه 148

ضمان تقييم دائم من خلال تدارك الاختلالات مع ضبط خارطة التكوين العالي وإدراج مسعى في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل ضمان النوعية، وهذا ما جاء خلال مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ مخطط رئيس الجمهورية 2014.

وبعد هذا الإلغاء، استحدثت الوزارة الوصية ثلاث آليات مختلفة، وهي على التوالي:

1. المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى كلف فيها المشرع الجزائري من خلال المادة 02 من المرسوم التنفيذي 13-78 المؤرخ في 30 جانفي 2018، المديرية الفرعية للتقييم والاستشراف وحسن النوعية متابعة ضمان نوعية في التكوين العالي بالتنسيق مع الهيئات المعنية والمؤسسات الجامعية، أما المرحلة الثانية فقد عدل فيها المشرع الجزائري خلال مادة 02 من المرسوم التنفيذي 14-22 مؤرخ 23 جانفي 2014، تسمية المديرية الفرعية للتقييم والاستشراف وحسن النوعية باسم المديرية الفرعية للتقييم وضمان الجودة ، ومن بين أهم الصلاحيات لهذه الأخيرة حسب المادة الثانية من ذات المرسوم:

- تصور السياسة الوطنية في ميدان التعليم والتكوين العاليين.
- تصور استراتيجية لتنمية التعليم والتكوين العاليين في بعديهما الأكاديمي والمهني.
- القيام بكل دراسة تقييمية استشرافية حول تطوير التعليم والتكوين العاليين.
- السهر بالتشاور مع الهيئات والهياكل المختصة على إدماج الآليات والإجراءات وأدوات ضمان الجودة في كل أبعادها وترقيتها.

2. لجنة وضع نظام الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تأسست بموجب القرار الوزاري 2004 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014 المعدل بمقتضى القرار الوزاري رقم 761 المؤرخ في 17 جويلية 2016 وكان من أبرز مهامها:

- تأطير عمليات التقييم الداخلي والتقييم الذاتي للمؤسسات الرائدة بما يتناسب مع المرجع الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي.
- تكوين مؤطري وأعضاء خلية ضمان الجودة.
- وضع شروط إنشاء وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي لاسيما بتكوين خبراء في ضمان الجودة.
- تطوير قنوات الاتصال حول النشاطات المرتبطة بضمان الجودة.

3. خلايا ضمان الجودة على مستوى الجامعات والمراكز الجامعية، حيث تعتبر هذه الخلايا النواة الأولى لضمان تطبيق الجودة على مستوى المؤسسات والمراكز الجامعية ، وتأسست هذه الخلايا لتحقيق أهداف، منها ترقية ثقافة الجودة في الجامعة وتحسين مستوى التكوين والبحث، وكذا تحسين جودة الحياة الجامعية برفع ترتيب الجامعة في التصنيفات الوطنية والدولية، أما أهم المهام المنوطة بهذه الخلايا فتتمحور حول تكوين مسؤولي الجودة للتحسيس بفوائد تطبيق الجودة واقتراح ومتابعة مشاريع تطوير الجودة وتطبيق نظام التقييم الداخلي للجودة وإدارة التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية لضمان تطبيق معايير الجودة إضافة إلى متابعة التقييم ومراقبة أنشطة الجودة.

تسعى الجزائر جاهدة نحو تحقيق الجودة العلمية التي تتطلبها الساحة العلمية الدولية وذلك من أجل النهوض بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ليكون في مصاف التصنيفات الدولية، ولكي تساهم من جهة أخرى في المنظومة العلمية الدولية من خلال البحوث النوعية وبراءات الاختراع وتقديم الجامعة الجزائرية من خلال بحوثها كوجهة علمية تستقطب باحثين من خارجها وترتقي بمستوى الباحثين في الداخل.

المبحث الثالث: التعليم العالي والبحث العلمي عن بعد في ظل معوقات الجامعة ومتطلبات الجائحة.

لا يمكننا الحديث عن التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر دون الوقوف عند محطة كانت منعرجا كبيرا في مسيرة التعليم والبحث الجامعيين في دول العالم قاطبة، ألا وهي الوباء العالمي كوفيد 19، هذه الجائحة التي كانت سببا في غلق أغلب الجامعات والمخابر البحثية عبر العالم، وكادت تعطل العملية التعليمية وتخل بوظيفة الجامعات التعليمية والبحثية. لولا اللجوء إلى البدائل الالكترونية التي اعتبرت البديل الوحيد لتعويض التعليم الحضوري بالتعليم عن بعد، وهنا إذ نتكلم عن التعليم العالي والبحث العلمي، إنما نقصد به التعليم بشكل جامع للوظيفتين، لأن الشائع في الأوساط العلمية هو مصطلح التعليم عن بعد والذي يشمل بالضرورة العملية البحثية.

مع ظهور جائحة كوفيد 19 أصبح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر أمام خيارين، لا ثالث لهما إما تعطيل الدراسة إلى حين زوال الجائحة، وإما قبول التعليم عن بعد بكافة تحدياته المعاصرة، علماً بأن معظم الجامعات الجزائرية، لا زالت تعاني من شح الإمكانات، وقلة الكوادر التقنية المتخصصة في مجال التعليم عن بعد، وضعف البنية التحتية، من حيث الإمداد بالتجهيزات الالكترونية وخدمات الانترنت، والاتصالات، كما

أنها تفتقر إلى أهم مقومات التعليم الذاتي، المتمثلة في استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد، وإدخال التقنيات الحديثة في العملية التعليمية.

هذا التحول الكبير، فرض على الجامعات الجزائرية استخدام كافة وسائل الاتصال ووسائل الإعلام في العملية التعليمية والبحثية، من وسائط ومنصات الكترونية على غرار فيديو التحاضر والأنترنت، التصميم الإيضاحي والإنفوغرافيا، أضحت جزءا لا يتجزأ من العملية التعليمية والبحثية على حد سواء، فضلا عن استخدام بعض الأستوديوهات التلفزيونية وكافة أنواع الرسائل الاتصالية وأدوات التحرير والمونتاج والدبلاج لإنتاج الدروس والمحاضرات –وإن قلت– وهنا تتضح أهمية العلاقة التي تربط بين تخصصات كليات الإعلام وتخصصات باقي الكليات في ظل الوضع الجديد، الشيء الذي يفرض على الجامعات تحديات أخرى، وهي كيفية التعامل مع وسائل الإعلام والاتصال وتطويعها لخدمة العملية التعليمية والبحثية.

وتظهر هنا أهمية التعليم عن بعد، نظرا للدور الذي يقوم به كبديل للتعليم التقليدي في ظل تفشي جائحة كرونا، حيث أن واقع التعليم البحث العلمي عموماً في البلاد أصبح محفوفاً بالمخاطر ومهدداً بعدم الاستمرار خوفا من انتشار المرض وانتقال العدوى بين الأساتذة والطلاب والموظفين وكافة منتسبي العملية التعليمة فضلاً عن ذلك فإن هذه القراءة لواقع الحال تعتبر محاولة إضافة للجامعة والطلاب وكذا الوزارة المعنية بعض المقترحات للاستمرار في التعليم والبحث والتوفيق بين ما هو متاح وما هو إلحاح.

ونظرا لهذا الهاجس الذي لا يهدد الجامعة الجزائرية فحسب، وإنما جامعات العالم السائر في طريق النمو بالخصوص، وسنلقي الضوء في هذا المبحث على ثلاث مطالب:

مطالب الأول: التعليم عن بعد بين إشكالية المفهوم وتعدد الميزات.

مطالب الثاني: كورونا ومعوقات التعليم عن بعد في الجامعة.

مطالب الثالث: متطلبات التعليم والبحث عن بعد لتخطي الجائحة.

المطلب الأول: التعليم عن بعد بين إشكالية المفهوم وتعدد الميزات:

الفرع الأول: مفهوم التعليم عن بعد:

كغيره من مفاهيم العلوم الإنسانية والاجتماعية، يشكل التعليم عن بعد، محطة اهتمام لدى الكثير من المهتمين وبخاصة المحدثين منهم، ف لم يعرف بشكل رسمي إلا حديثا أو بتحديد عام 1982 عندما حاولت هيئة اليونيسكو تفسير الهيئة العلمية للتربية بالمراسلة (ICCE) إلى اسم جديد هو هيئة العالمية للتربية من بعد (ICCDE) وبذلك يعد مفهوم التعليم عن بعد مفهوما جديدا ولا يوجد حتى الآن تعريف موحد له، ولذا تعددت مفاهيم التعليم عن بعد وتتداخل فيما بينها ولم تستقر على تعريف على تعريف محدد وإن كانت جميعها ترتكز على بعد المسافة بين المعلم والمتعلم وتعدد الوسائل المستخدمة في عملية التعليم.[1]

إن التعليم عن بعيد هو تعليم مخطط يتم عادة في مكان يختلف عن مكان التدريس المعتاد، ويتطلب تصميما للمناهج، وطرق تعليم خاصة الاتصال عبر وسائل التكنولوجيا العديدة بالإضافة إلى إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة.[2]

[1] أحمد رمزي عبد الحي، **التعليم عن بعد في الوطن العربي وتحديات القرن العشرين**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة 2010، ص 131.

[2] مور مايكل وجريج كرسيلي، ت. المغربي أحمد، **التعليم عن بعد**، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر، 2009، ص 12.

عرفت منظمة اليونسكو التعليم عن بعد بأنه عملية نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته أو عمله بدلا من انتقال المتعلم إلى المؤسسة، وهو مبني على أساس إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية والمواد التعليمية إلى المتعلم عبر وسائط وأساليب تقنية مختلفة حيث المتعلم بعيدا أو منفصلا عن المعلم أو القائم على العملية التعليمية وتستخدم التكنولوجيا من أجل ملء الفجوة بين كل من الطرفين بدا يحاكي الاتصال الذي يحدث وجها لوجه.[1]

كما يعرف على أنه الحديثة من برنامج أو دورات تعليمية تعتمد على استخدام الشبكة العنكبوتية وتقنياتها الحديثة من برامج صوت وصورة وقواعد بيانات لتقديم الدروس حيث ما كان الطالب وفي أي موقع على خارطة العالم وفيه تستخدم طرق الاتصال بالأنترنت.[2]

ويعتبر في نفس السياق أسلوب للتعلم الذاتي المستمر، يكون المتعلم بعيدا زمانيا ومكانيا عم المعلم، وتربط بينهم أدوات ووسائل تكنولوجية تشمل المواد التعليمية بمختلف التخصصات.[3]

[1] سلهامي سامية، **تجربة التعليم عن بعد في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر الطلبة**، مجلة دفاتر MECAS، مجلد 17، عدد 03، 2021، ص 390.

[2] زيتون كمال، **تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات**، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص 383.

[3] رشيد مراح، **التعليم الالكتروني في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، بسكرة الجزائر، مجلد 03، عدد 04، 2014، ص 524.

عرفته الجمعية الأمريكية للتعليم عن بعد بأنه، عملية اكتساب المعارف والمهارات بوساطة وسيط لنقل التعليم والمعلومات متضمن في ذلك جميع أنواع التكنولوجيا وأشكال التعلم المختلفة للتعلم عن بعد.[1]

من خلال هذا الموجز من التعريفات المختصرة، يتضح لنا أن التعليم عن بعد هو وسيلة تعليمية لإيصال المعارف وتداولها بين معلم ومتعلم في موقعين جغرافيين منفصلين، بوسائط تكنولوجية حديثة توفرها شبكة الأنترنت.

الفرع الثاني: مميزات وخصائص التعليم عن بعد:

للتعليم عن بعد خصائص ومميزات تجعله يختلف من حيث التطبيق العام عن التعليم التقليدي (حضوري) المعتمد، والحديث هنا يتعلق ببعض الأمور المرتبطة بجوانب التسييري والإعداد، والتي لا ترتبط بمضمون التعليم في حد ذاته سواء بالطور الجامعي أو ما قبله. ولعل من أهم المميزات نذكر:[2]

- ذاتية التعليم: فالمتعلم يحصل على كل المعلومات التي يريدها، ويتعلم طريقة الملائمة محددا مختلف الأساليب المحققة لذلك فيعتمد على نفسه في فهم المعلومة واستيعابها أو بإمكانه إعادة الدرس أو التمارين عدة مرات دون ارتباط بمجموعة.

[1] ربيع, بوجلال، التعليم عن بعد من التعليم بالمراسلة إلى الاتصال الإلكتروني، مجلة القرى للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، الجزائر، مجلد 03، عدد 05، 2019، ص 93.

[2] أحمد رمزي عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 131-132.

- حرية الاختيار: خاصة أمام البدائل المتنوعة التي يوفرها التعليم عن بعد بحيث يصبح للمعلم والمتعلم على حد سواء الحرية لإنهاء العملية التعليمية وتحقيق هدفها النهائي.
- تنوع الأساليب: أدى التطور التكنولوجي إلى توفير وسائط متعددة تدعم هذا النوع من التعليم من خلال تصميم شبكات ومواقع إلكترونية خاصة به، تعتمدها المؤسسات التعليمية، والتي تتيح للمعلم استعمال العديد من أساليب العرض.[1]
- عرض المعلومات التعليمية بأشكال متنوعة.
- المساعدة على فهم المعلومات التي كان من الصعب فهمها داخل القاعات الدراسية وذلك باستخدام عناصر معلومات متنوعة.
- تشجيع المعلمين والطلاب على الحوار المباشر بصفة مستمرة وفي أي وقت للمناقشة أو للحوار حول الصعوبات التعليمية التي تواجههم.
- التغلب على التحديات: فالطالب أو المتعلم عن بعد يخضع لنفس الشروط المطبقة في التعليم الحضوري، غير أنه يمكنه التغلب على البعض منها خصوصا ما يتعلق بالتغيب المتكرر الذي قد يؤدي به إلى الإقصاء، فعدم إلزامية حضوره وتمكنه من الدراسة ومراجعة دروسه، واستذكار المعلومات متى أراد في أي وقت وحتى إذا كان مريضا، عن طريق الولوج للمنصة عبر شبكة الأنترنت تعتبر أساس تحقيق ذلك.

[1] صوفي عبد اللطيف، **التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات**: أهدافه، وأنواعه، و اتجاهاته الحديثة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 88.

- المتعلم هو المنظم لوقته: فالمتعلم عن بعد يمكنه أن يتحكم في وقته وينظمه من خلال تحديد الوقت والسرعة المناسبة لقيامه علم وإكمال الوحدات التعليمية والدروس، وجعله ملائما حسب ظروفه الشخصية، وهذا ما يؤكد ميزة مرونة هذا النوع من التعليم بحيث يتعلم الطالب متى يشاء وكيفما يشاء.[1]

- وفرة المعلومات بصفة دائمة: تعد هذه الميزة من أهم الميزات التي يتميز هذا النمط من التعليم حيث يتم توفير المعلومات للمتعلم بشكل دائم ومستمر على الإنترنت، وبالتالي لا يصبح في حاجة لتعطيل وقته بالبحث عن المعلومة.

- يوفر فرص كبيرة للمدرسين لغرض تكييف الوسائل والطرائق والأنشطة وجعلها أكثر ملائمة واستجابة لخصائص الطلبة وقدراتهم، وذلك لأن التعليم عن بعد يتضمن الكثير من البدائل كالمرئية والمسموعة، والمقروءة ويسمح باستخدام أكثر من طريقة في عرض الدرس الإلكتروني.[2]

- إعطاء التعليم صبغة العالمية، وذلك بالخروج عن الإطار المحلي والذي يعتبر في كثير من الدول مغلقا.

- يحقق درجة عالية من التوازن والمداومة بيم مطالب المجتمع المتغيرة والحاجات التعليمية المتنوعة، لهذا يعتبر من أنسب البدائل للتعليم المستمر.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص 88.

[2] محمد الهادي محمد، **التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنيت**، دار المصرية اللبنانية، مصر، 2007، ص 99.

[3] عامر طارق عبد الرؤوف، **التعليم عن بعد والتعليم المفتوح**، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2015، ص 14

- العمل على توفير عدد من المصادر التعليمية المتنوعة والمتعددة التي تساعد على تقليل الفروق الفردية بين المتدربين وذلك من خلال تدعيم المؤسسات التدريبية بوسائل وتقنيات تعليم متنوعة وتفاعلية.[1]
- يساعد على حل مشكلة زيادة الإنفاق على التعليم.[2]
- يمكن المتعلمين من التعبير عن أفكارهم والبحث عن الحقائق والمعلومات بعدة وسائل على عكس ما هو متبع في قاعة التدريس التقليدية.

هذا وهناك العديد من الميزات التي يختص بها التعليم عن بعد عن قرينه التقليدي وكل ميزة بحسب احتياج المتعلم أو أسلوب المعلم.

المطلب الثاني: كورونا ومعوقات التعليم عن بعد في الجامعة.

تعترض العملية التعليمية والبحثية في الجامعة الجزائري العديد من المعوقات، فمنها ما هو مادي ومنها ما بشري، فالأول يتمثل في الهياكل التقنية للتعليم، اما الثاني فيتمحور حول السياسات المنتهجة من طرف السلطة السياسية للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ولكن مما لم يكن في الحسبان لدى القائمين على الجامعة، معضلة الجائحة العالمية كوفيد 19، وما تمليه من تحديات وتفرضه من إجراءات طارئة، توجهه العملية التعلمية والبحثية وجهة مغايرة لما هو مسطر له في الوضع الطبيعي، ومن هنا سنقف عند التعريف بهذه الجائحة وما تضيفه إلى معوقات الجامعة المتعددة.

---

[1] أحمد عبد الله، **التعليم عن بعد**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005، ص ص 129-130.

[2] الملاح محمد عبد الكريم، **المدرسة الالكترونية ودور الأنترنت في التعليم**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2010 ص 74.

الفرع الأول: مفهوم جائحة كورونا:

وفق منظمة الصحة العالمية يعتبر الفيروس سلالة جديدة لم يتم تحديدها من قبل في العالم من فصيلة الفيروسات التاجية والتي تصيب الجهاز التنفسي، والتي تتراوح نتائجها وحدتها بين نزلات البرد الشائعة إلى أمراض أشد خطورة مثل متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارز) الذي ضرب العالم بين عامي 2003/2000، والذي كانت بداية ظهوره أيضاً في الصين، وهو فيروس حيواني المنشأ.

ويمكن فهم المصطلح: (nCoV2019) في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها منظمة الصحة العالمية على النحو التالي:

- CO : اختصار لكلمة كورونا (Corona)
- VI : اختصار لكلمة فيروس (Virus)
- D : اختصار لكلمة مرض (Disease)
- nCOV : اختصار لمصطلح فيروس كورونا المستجد (newCoronaVirus).
- 2019: ويشير إلى الحد الزمنى لمولد المرض، الذى شرع في ضرب العالم في نهاية عام 2019، وبالتالي فإن كوفيد 19 (COVID-19) هو أحد الأمراض الوبائية المعدية التي يسببها فيروس كورونا الجديد المكتشف مؤخرا.

تنتمي فيروسات كورونا إلى العائلة من Crronaviride لديهم جينوم نوع RAN الذي يصيب البشر والحيوانات عادة مع عواقب حميدة.[1]

كما يعد فيروس كورونا من فصيلة فيروسات (كورونا) الجديدة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي الجيوب الأنفية والتهاب الحلق، حيث ظهرت أولى حالات الإصابة على صورة التهاب رئوي حاد، وينتقل الفيروس بين البشر بصورة سريعة وشرسة من خلال الشخص المصاب بالعدوى إلى شخص آخر عن طريق المخالطة القريبة دون وقاية.[2]

ويُعرف الفيروس الآن باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 أو سارز كوف2 ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد19) وفي مارس 2020 أعلنته منظمة الصحة العالمية كجائحة.[3]

وقد كان تأثيره كبيرا على جميع مناحي الحياة، وقد شكل تحديا كبيرا لدول العالم في إعادة توجيه سياساتها لجميع القطاعات، على غرار قطاع التعليم وبالخصوص العالي منه، فالجامعة إضافة إلى وظيفتها التعليمية فهي تعتبر مخبر كبير للأبحاث التي ساعدت في تطوير بعض اللقاحات والمعقمات وغيرها من الوسائل في سبيل الحد من انتشار الفيروس وتقليل مضاعفاته على السير الحسن والتحصيل الكافي للطلبة.

---

[1] Hamadoch, M, Covid 19 : mesure de lutte contre la propagation du virus prises par les pharmacien d'officines. *Algerian journal of pharmacy volume 03*, 2020, p p 101-109.

[2] ليلى بنت علي بن أحمد الشهري، **تزاحم المصالح وأثره على تزاحم المرضى على أجهزة التنفس الإصطناعي** في حالة تفشي الأوبئة التنفسية، فايروس كورونا أنموذجا، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 01، مجلد 12، عدد 04، 2020، ص ص206-207.

[3] منظمة الصحة العالمية، (04 ماي, 2020)، متوفر على الموقع:

https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who2020,director-generale تاريخ الزيارة 2022/02/09

الفرع الثاني: الجائحة كعائق للتعليم عن بعد في الجزائر

هناك عدت معيقات حدت من انتقال الجامعة الجزائرية من نمط التعليم التقليد الحضوري إلى النمط الرقمي الافتراضي، أو ما يعرف بالتعليم عن بعد، ولعلنا سنركز هنا على الآثار التي خلفتها وتخلها جائحة كورونا وما أضافته من معيقات أخرى زادت من تردي الوضع التعليمي في الجامعة الجزائرية.

لقد واجه نظام التعليم عن بعد في الجزائر عدة تحديات أعاقت نجاحه مقارنة ببقية دول العالم، وتتمثل في غياب الإرادة السياسية في تجسيد التحول الرقمي في قطاع التعليم، مما يؤدي إلى عدم تسخير ميزانية كبيرة للنهوض بالمؤسسات التربوية حيث أن تكلفة الصيانة الدورية للوسائل التكنولوجية مرتفعة جدا.[1]

بالإضافة إلى غياب رؤية مستقبلية تشمل أوقات الطوارئ والحالات الخارجة عن السيطرة، ولعل ما أصاب العالم من خلال هذه الجائحة انعكس على الجزائر كدولة من دول العالم، إلا أن بعض الدول لها من المعدات المادية والتكوين البشري ما يجعلها قادرة على التأقلم مع أي طارئ، فشبكة الأنترنت التي توفرها بعض الدول ومنها الفقيرة كذلك، أغنتها عن الكثير من الخسائر التربوية، كالانقطاع عن الدراسة وغياب برامج تعليمية رقمية وكوادر بشرية تتحكم في تقنيات الإعلام الآلي، وهذا ما تعانيه القاعدة التعليمية في الجزائر من أطوارها الأولى إلى تعليمها العالي، ولعل ما كشف حجم التخلف التكنولوجي ما أحدثته جائحة كورونا من هزات ارتدادية جعلت من المسؤولين على قطاع التعليم

[1] خامرة الطاهر، و خامرة بوعمامة، **التعليم الالكتروني في قطاع التعليم العالي**، الدوافع والتحديات، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،03(03)، 2011، ص 467.

العالي يلجؤون إلى تدابير قصيرة المدى لتخفيف وطأة الأزمة، وذلك راجع في الأساس إلى غياب سياسة قطاعية عامة تأخذ في عين الاعتبار الأوضاع الطارئة.

وقد دخلت الجزائر غمار التعليم عن بعد على مستوى التعليم العالي بداية من تجربة جامعة التكوين المتواصل منذ 1990 وصولا إلى المشروع الوطني للماستر عن بعد في 2016 الذي تبنته خمسة أقطاب جامعية، ولعل الرهان الأكبر برز خلال جائحة كورونا واعتماد التعليم عن بعد من خلال الوسائط الرقمية لاستكمال المقررات الدراسية.

فقد دفعت جائحة كورونا (كوفيد- 19) المتفشية بالجزائر السلطات إلى تعليق الدراسة، في المدارس والجامعات ابتداء من 12 مارس 2020 ولغاية انتهاء العطلة الربيعية في 5 أفريل، ليتم تمديد القرار حتى 29 من الشهر نفسه ووسعت السلطات الجزائرية إجراءات الحجر المنزلي ليشمل كافة الولايات لتفادي انتشار فيروس كورونا، كما علقت كافة النشاطات السياسية والرياضية والثقافية.[1]

ومع الانتشار السريع للجائحة، فرضت الوزارة الوصية قيودا على حركة النقل الجامعي على غرار النقل العمومي وكذا غلق مؤقت للإقامات الجامعية تبعا للحجر المنزلي الذي أقرته السلطات السياسية، وتأجيل كل النشاطات العلمية من ندوات وملتقيات وحتى مناقشات الماستر والدكتوراه، ومن هنا ظهر جليا التأثير المبشر للجائحة والتي قادت المسيرين للقطاع إلى بدائل لمواصلة الدراسة والنشاطات العلمية عن طريق المنصات الإلكترونية والقنوات التلفزيونية فيما يعرف بالتعليم عن بعد.

[1] إسلام حسام الدين، الجزائر.. تحديات تواجه التعليم عن بعد في ظل كورونا (تقرير)، وكالة الأناضول 2020/04/23، متوفر على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/1815461 تاريخ الزيارة: 2022/02/23.

فقد شكلت السنة الجامعية 2020/2019 سنة استثنائية بكل المقاييس، بفعل قيود جائحة كورونا فجامعة الجزائر 3 مثلا وهي من أكبر الجامعات في الجزائر، بحيث أنها وفي كل موسم تستقبل الآلاف من الطلبة الجدد، وتتخرج منها دفعات كبيرة في أطوار الليسانس والماستر، وجدت نفسها أمام إشكالية حقيقية لاستكمال الدروس، وتوفير آلية التواصل بين الطلبة والأساتذة المشرفين على مذكرات الماستر.

وفي هذا الشأن، اتخذت وزارة التعليم العالي إجراءات عملية تماشيا مع تلك الظروف من خلال الاعتماد على المنصات الكترونية التي استحدثتها مؤخرا، أبرزها منصة Moodle التي اعتبرتها فضاءً رقميا موحدا لكل الجامعات، وقد استخدمت هذه المنصة بغرض تحميل الدروس والمحاضرات والأعمال البيداغوجية المسندة للطلبة مع مع ضمان استمرار التواصل بين الطلبة والأساتذة والإدارة، وقد لاقت هذه المنصة تجاوبا كبيرا من قبل معظم الجامعات الجزائرية واعتمدت في كل التخصصات العلمية، وبالموازاة مع هذه المنصة لجأت بعض الجامعات إلى Progress واليوتيوب وشبكات أخرى متنوعة.

ولكن وبالرغم من هذه الجهود، إلا أنها تصطدم بواقع الشبكة العنكبوتية ومشكلة التغطية في المناطق النائية والمعزولة وحتى في بعض الأحياء في كثير من المدن، بل ويتعدى الأمر إلى الانقطاعات المتكررة داخل الهياكل الجامعية وأثناء الملتقيات والندوات العلمية.

ولعل هذا أدى إلى عدم التنسيق بين الوزارة الوصية ووزارة الاتصال في تسخير المعدات اللازمة في المناطق المعزولة والنائية، وحتى في التجمعات السكنية التي تضم كثافة عالية.

من المعوقات التي أفرزتها جائحة كورونا على مستوى التعليم العالي، هو انعدام العديد من الهياكل الجامعية، من عيادات طبية تعمل على متابعة الحالة الصحية للطلبة وتوجيه النصح والإرشاد الطبي والتكفل بالحالات المرضية وتسطير برنامج صحي يحول دون انتشار الوباء، وهذا راجع كذلك لعدم التنسيق بين الوزارة الوصية ووزارة الصحة.

من بين أكبر التحديات التي تواجه الجامعة، هو عزوف أغلب الطلبة والأساتذة على التلقيح الذي ترى فيه وزارة التعليم العالي الحل الأمثل لمواصلة الدورة التعليمية والبحثية، ولعل هذا راجع لتخوف هؤلاء من تبعات اللقاح وما قد بترتب عليه من عواقب وخيمة على الصحة الشخصية، بالإضافة إلى عدم ثقة الكثير من الطلبة والأساتذة في مفعول اللقاح وفي السياسة الصحية للبلاد ككل.

وهناك معوقات عديدة كانت في الأصل قائمة على مستوى الجامعة، إلا أن جائحة كورونا فاقمت من تداعياتها وزادت في كشف المستور، ومنها نذكر:

- معوّقات ذاتية: ترتبط بالمتعلم من جهة من حيث تعوده على التلقين المباشر وجها لوجه، وبالتالي هناك صعوبة في التحوّل من طريقة التعلّم التقليدية إلى طريقة التعلّم الحديثة بصورة مباشرة، وكذلك ضعف دافعية المتعلمين للتعلّم عن بعد، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بمتابعة الدروس بفعل غياب روح التنافس والاجتهاد للحصول على أحسن العلامات. ومن جهة المعلم عدم قناعة بعض المدرسين بجدوى التعليم عن بعد، على أساس أنّهم قد اعتادوا على التعليم التقليدي واستحسنوه لسنوات طوال، دون التفكير في تنويع التدريس بإدخال أنماط جديدة من التعليم الإلكتروني، وهذا ما عبّر عنه بالاتجاه السلبي لبعض المدرسين ضد التعليم عن بعد، كما قد يشعر

بعض المدرسين في خضم الاهتمام بالتعليم عن بعد بالإحباط لاعتقادهم بعدم أهميته، وأنّه لا قيمة له.[1]

- معوقات بيداغوجية: وتبرز أكثر في بطء التواصل مع المدرس، والتأخر في الرد عن استفسارات وتساؤلات المتعلمين من خلال الوسائل المتاحة، إما بالهاتف أو البريد الالكتروني، مما يفقد التغذية الراجعة معناها[2]، وكذا ضعف التفاعل بين الأستاذ والطالب والطلبة فيما بينهم، ويظهر ذلك من خلال صعوبة تعلم بعض المواد التطبيقية والأعمال الموجهة وصعوبة تنفيذ الكثير من الأنشطة على غرار الاختبارات والواجبات والأبحاث، مما يزيد من صعوبة التقييم وإعطاء المستوى الحقيقي للطالب.

- معوقات ذهنية: وإن كانت تخص الكلبة بشكل خاص، وهو اكتساب عادات جديدة تتمثل في قضاء أوقات طويلة أمام الشاشة للتعلم، وتظهر الدراسات البحثية أن الدماغ البشري يتفاعل مع الشاشات بشكل مختلف عن تفاعله مع الورق، وأن المواد الورقية المطبوعة لها نسبة تأثير عالية تفوق الشاشات في استيعاب المعلومات المعقدة، وأظهرت دراسة أخرى قدرا أكبر من الثقة بالنفس واستكمال المهام بشكل أسرع ودقة أعلى، باستخدام بيئات التعلم المادية بدلا من بيانات التعلم الرقمية.[3]

---

[1] الزهرة الأسود، معوقات التعليم عن بعد وسبل مواجهتها، المجلة العربية للتربية النوعية، جامعة حمة لخضر الوادي الجزائر، مجلد 05، عدد 17، 2021، ص 277.

[2] إيمان محمد الغراب، **التعلّم الإلكتروني**: مدخل إلى التدريب غير التقليدي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، 2003، ص 37.

[3] سارة هان، **مؤسسة القاسمي**، (16 04, 2020)، متوفر على الموقع:
https://publications.alqasimifoundation.com تاريخ الزيارة: 08 02, 2022.

- معوقات تقنية: ولعلها أكبر التحديات بالنسبة للجامعة، فكما سبق وأشرنا إلى مشكلة تدفق الأنترنت ومجال تغطيتها، والانقطاعات المتواصلة التي تشكل هاجسا للأساتذة قبل الطلاب، وحتى وإن وجدت فهي بطيئة التدفق لا تتماشى مع المنصات الناقلة للمحاضرات وشاشات العرض الكبيرة، ضف إلى ذلك مستوى الدخل المحدود للكثير من الطلبة والعاجزين على اقتناء الأجهزة الالكترونية المتطورة، زيادة إلى تكلفة خدمة الأنترنت فسعر الاشتراك يثقل كاهل الكثير من الطلبة محدودي الدخل.

- معوقات تنظيمية: أزالت جائحة كورونا الستار على مشاكل تنظيمية عديدة تتخبط فيها الجامعة الجزائرية، فهي تنبع في الأساس من عدم الرغبة لدى الكثير من مكوناتها في التغيير والتحول التكنولوجي وصعوبة التأقلم مع الجديد منها ما يشكل عائقا أمام انسيابية العمل، وغياب برامج تدريب على التقنيات التكنولوجية الحديثة وغياب التعاون والرغبة في التعلم الذاتي، ما يقابله التنوع في الوسائط والمنصات وغياب رؤية موحدة تجمعهم في برنامج موحد.

- معوقات اجتماعية: وتعتبر المعوقات الاجتماعية من أكثر الصعوبات التي تواجه نظام التعليم عند بعد وبخاصة مع تفاقم انتشار جائحة كورونا من حيث التباعد المفروض على الطلبة والحجر المنزلي والذي لا يراعي خصوصية المجتمع الجزائري، كعدم قدرة الطلبة على التركيز بسبب عدد أفراد الأسرة الواحدة وغياب الهدوء والفوضى داخل المنزل، ما يعيق الطلبة على متابعة الدروس الالكترونية وإنجاز الواجبات وبخاصة التطبيقية منها.

- المعوقات القانونية والسياسية: وتتمثل في الأساس إلى الحاجة لسن قوانين خاصة بمعادلة الدرجات العلمية للمتعلمين عن بعد وتحدي حماية حقوق المؤلفين الفكرية ومحاربة القرصنة العلمية، فكثيرا ما يعاني التعلم عن بعد من الاختراق والهجمات الالكترونية التي لا تزال تنتظر تنسيق دولي وتشريع قوانين تحاربها، إضافة إلى مشكل الرقابة السياسية على المعلومات.[1]

تعتبر هذه المعوقات قواسم مشتركة بين جميع هياكل التعليم العالي في الجزائر وبخاصة تلك التي تقع في الجنوب الكبير فلا الطلبة قادرين على مجاراة الموجة الالكترونية القوية، ولا الأساتذة بقادرين على التفاعل مع المنصات الالكترونية، ولا الإدارة بقادرة على توفير ما يلزم من معدات وتجهيزات تخدم التعليم عن بعد.

إن غياب الإرادة السياسية في التحول من التقليد إلى العصرنة في الرقمنة العلمية وذلك بتولي مسؤولين غير مرقمنين فكريا، متشبثين بعادات وتقاليد عليمة عاشوا عليها ويحاولون تكريسها في أذهان أجيال هم أبعد ما يكون عن واقعهم، ففاقد الشيء لا يعطيه.

ولتجاوز هذه الصعوبات والمعوقات التعليمية وتجاوز تأثير جائحة كورونا على قاع التعليم بصفة عامة نقترح في المحور الموالي المتطلبات التي يراها بعض المهتمين بالشأن العلمي، تساعد الجامعة الجزائرية في المرور من ضفة التقليد والأصالة إلى الرقمنة والمعاصرة.

[1] ثابت مصطفى، **الجامعة الجزائرية ومعايير جودة التعليم عن بعد:** الأسس والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 09، عدد 04، 2021، ص 54.

المطلب الثالث: متطلبات التعليم عن بعد لتخطي الجائحة:

لقد كانت جائحة كورونا نقمة على الجامعة الجزائرية فيما عرضناه، إلا أنها كانت نعمة من جهة إرغام الوزارة الوصية على الإسراع في تطبيق التعليم عن بعد، وتطبيق ما سُطر نظريا لسنوات وسنوات من برامج وسياسيات تعليمية عن بعد بقت سجينة المكاتب والأدراج.

وهنا سيكون التركيز من حيث المتطلبات والسبل الكفيلة بإخراج الجامعة من عنق الزجاجة، والانتقال بالتعليم فيها من التقليدي الكلاسيكي، الرقمي المعاصر، بأقل التكاليف وأوفر الجهود.

الفرع الأول: تعزيز البنية التحتية للبيئة الرقمية:

رغم الإمكانيات المالية للجزائر إلا أن البنية التحتية والبيئة الرقمية سجلت تخلفا كبيرا مقارنة مع أقرب الجيران لها، فمن سبل مواجهة معوّقات التعليم عن بعد ونجاح برامجه، الارتكاز على مدخلات عديدة ومهمّة.

- حيث يذكر Sherry[1] أنّ من أهمّها توفير بنية تحتية قادرة على استيعاب الطلب على خدمات التقنية والمعلومات والاتصالات وأن تكون متاحة للجميع.
- كما أنّ نجاح مؤسسات التعليم عن بعد في تحقيق أهدافها يتوقف على حسن توظيفها لتقنية التعليم وتتمحور تقنية التعليم حول تقنية العملية، ومن هذا المنظور فإنّ تقنية التعليم هي التصميم التعليمي المنظّم؛ أي تطبيق

[1] Sherry, L. **Issues in Distance Learning**, (International Journal of Educational Telecommunications), 1996, sur: https://www.learntechlib.org/primary/p/8937/, Consulté le 16/02/2022.

مبادئ نظرية التعلّم وأسلوب النظم في تصميم وتطوير عملية التعليم والتعلّم.[1]

- تسخير ميزانية مدروسة لتوفير الأجهزة الالكترونية والمعدات التقنية تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتزويد الهياكل الجامعية بها بقدر متساوي في كافة جامعات الوطن ومراكز البحث.
- ضرورة التنسيق مع وزارة الاتصال في توفي التدفق السريع لخدمة الأنترنت وتوسيع شبكة تغطيتها في كافة جامعات الوطن..
- ضرورة التنسيق كذلك مع وزارة الصحة، من أجل توفير عيادات طبية بمستلزماتها وكوادرها الطبية في كافة الهياكل الجامعية، وذلك من أجل المساعدة على تخطي محنة كورونا طبيا وخلق جو صحي على مستوى الطلبة وبخاصة المقيمين منهم.
- ضرورة إقامة دورات تكوينية للأساتذة والطاقم الإداري على البرمجيات الحديثة لمساعدتهم في إيصال المعرف المختلفة باحترافية عالية وبأقل جهد.
- ويضيف العماس[2] بعض العوامل التي يجب توافرها حتى يمكن للتعليم عن بعد تجاوز معوّقاته وبلوغ الأهداف التعليمية المخطّط لها، ومن هذه العوامل:

[1] عبد الحافظ سلامة، **مدخل إلى تكنولوجيا التعليم**، دار الفكر، عمان الأردن، 1996، ص 96.

[2] العماس عمر محمد، **التعليم عن بعد والتعليم التقليدي في الميزان**، ط 2، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة الخرطوم، 2009، ص 114.

1. دقّة إعداد البرامج التعليمية الخاصة بنظام التعليم، ومدى مراعاتها لطبيعة المتعلم وميوله ورغباته.

2. مدى تنويع المثيرات لجذب انتباه المتعلم وتشويقه.

3. تحسين طرائق التعليم عن بعد باستخدام مصادر التعلّم التي تناسب طرائق الإرسال من خلال قنوات الاتصال التي تقوم ببثّ البرامج والمناهج الدراسية.

4. تنمية مهارات استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد لدى الطالب وتدريبه على إنجاز الأبحاث المبسّطة في شكلها ومضمونها.

5. تطوير عناصر المنهج الدراسي أهدافا ومحتوى وطرائق تدريس وأنشطة وأساليب تقويم في ضوء أنواع تكنولوجيا التعليم عن بعد.

- تقديم منح للطلبة محدودي الدخل أو توفير أجهزة الكترونية على غرار الهواتف الذكية أو أجهزة الإعلام الآلي، أو توفير خدة الأنترنت بالمجال وفي حدود ما هو متاح تعليميا وذلك بالتنسيق مع وزارة الاتصال.

- مع توفير عدد ملائم من البرامج الالكترونية المعدة للتدريس على نحو مناسب لمحتوى المواد المبرمجة في المقررات الدراسية.[1]

- أن يكون التعليم الحضوري إلى جانب البعدي، لكيلا تفقد الجامعة معناها الحقيقي الذي تأسست من أجله، وهي جمع الأفراد والعلوم، وخلق جو من

[1] نادية عيشور، **التعلم الالكتروني في مواجهة رزايا جائحة كورونا**، الاستراتيجيات الابتكارية وتحديات التنمية العربية مجلة العلوم الانسانية، جامعة سطيف 02، الجزائر، مجلد 09 عدد 01، 2020، ص 13.

التفاعل والحوار بين الطلبة والأساتذة والإدارة القائمة على ترسيخ هذه العلاقة الانسانية الراقية.

- فتح المجال أما المبادرات الشخصية والجماعية للطلبة المبدعين والمبتكرين وإشراكهم في العملية التطويرية للعلوم والمعارف، وذلك بإعطاء الفرصة للشباب في إدارة المخابر البحثية وتسيير الشؤون الإدارية.
- تسهيل الوصول إلى المعلومة، من خلال توفي المراجع الكافية على المنصات والوسائط المختلفة عبر أبسط وأسرع الطرق.

الفرع الثاني: اللوائح القانونية والإرادة السياسية

وهو الجانب الخفي والأكثر أهمية في تطويع التحديات وتذليل الصعوبات أما التعليم العالي عن بعد، وقد جمعها "الشرهان" على العموم وما يتماشى مع أغلب الجامعات في:[1]

1. حماية حرية التفكير وتحصيل المعرفة.
2. تعديل نظام الترقّي والحوافز لدعم عملية التغيير.
3. التكامل بين القطاعات المختلفة.
4. الأنظمة والحوافز التعليمية للهيئة التعليمية والإشراقية.
5. حقوق الملكية الفكرية.
6. اعتماد الإدارات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

[1] الزهرة الأسود، مرجع سابق، ص ص 277-278.

أما على مستوى الجامعة الجزائرية فهي لا تختلف في النقائص التشريعية والرؤية السياسية عن باقي جامعة الدول النامية، فنجاح التعليم عن بعد مرهون بتوفر ترسانة من القوانين وسياسة عامة برؤية استشرافية ملمة باحتياجات القطاع الحقيقية. فيجب الأخذ في الحسبان بعض الآليات ومنها:

- إعادة النظر في القوانين السابقة، وتطوير القديم منها وإلغاء كل كل قانون معطل للتنمية العلمية والعملية البحثية.
- تطبيق القوانين الراعية للملكية الفكرية، وتطبيق أقصى العقوبات على منتحلي الأفكار وسارقي الابتكارات العلمية وحمايتها من القرصنة.
- ضرورة سن قوانين خاصة بالتعليم عن بعد يحدد واجبات وحقوق كل من الطالب والأستاذ.
- العمل على إشراك الباحثين من الأساتذة وكذا المخابر ومراكز البحث في رسم السياسة العامة القطاعية للتعليم العالي، وإشراكهم في صناعة القرار.
- إعادة النظر في الميزانية المسطرة للتعليم العالي وطرق صرفها والحد من الإسراف وسوء التمويل.
- الاعتراف بشهادة التعليم الالكتروني، لتشجيع الأساتذة على النشر الالكتروني لتطوير المحتوى في المناهج العربية، وخاصة شهادات المشاركة بالنسبة للتظاهرات العلمية الافتراضية، سواء كانت دولية أو وطنية باعتبارها جاءت

نتيجة للظروف الاستثنائية وتطبيقا للتدابير الاحترازية للحد من انتشار الوباء.[1]

- إعادة النظر كليا في المنظومة التعليمية الجامعية، من خلال تكليف أصحاب الاختصاص من رسم خطة علمية صحيحة للتخلص تدريجيا من آثار المنظومة القائمة، وعد إتاحة الفرصة للسياسيين لفرض إملاءاتهم الحزبية أو الإيديولوجية.

- ضرورة إنشاء لجنة مهمتها التفتيش والتحقق من مدى قيام الأستاذ بعملة التعليمي على أكمل وجه والوقوف على مدى استجابة الطالب للبرامج الموضوعة، واتخاذ إجراءات ردعية في حق الأساتذة المماطلين في أداء واجباتهم التعليمية والبحثية.

- الارتقاء بمستوى التعليم في الجامعة من حيث جودة البرامج والمناهج من جهة، ومن جهة إعادة هيبة الجامعة كهيكل وكمؤسسة عمومية لها من الحرمة ما يجعلها في مصاف المؤسسات السيادية في الدولة.

يبقى التعليم عن بعد في الجزائر دون المأمول، فالجامعة تحتل مراتب متدنية عالميا من حيث جودة التعليم، فهي جد متخلفة نظرا لما تعانيه من معوقات مادية وبشرية، زادت الجائحة العالمية في تكريسها أكثر فأكثر. كاشفة بذلك حجم التأخر عن الركب العلمي العالمي، وقد اشتركت عوامل عدة في زيادة تأثير الحالات الطارئة على غرار كورونا على السياق العام للتعليم العالي في الجزائر.

[1] سارة تيتيلة، **تصميم أساليب تقويم التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط الجزائر، مجلد 7، عدد 28، 2018، ص 74.

لقد دفعت جائحة كورونا (كوفيد- 19) المؤسسات التعليمية في مختلف دوول العالم إلى تطوير بدائل مناسبة ومبتكرة للتعامل مع الواقع الذي فرضته الجائحة، وأهمها الانتقال إلى التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بُعد، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام برامج التعليم ومواده وأدواته عبر تقنيات الإنترنت المختلفة، إضافة إلى تدريب الطلبة والأساتذة على التعامل مع تلك البرامج وكيفية استخدامها، لما تميّزت به هذه الأخيرة من فوائد وامتيازات قد تعود بالنفع على الفرد والمجتمع معا، وتساهم في تطوير الأنظمة التعليمية وتجويد مخرجاتها.

لقد كانت جائحة كوفيد 19 مغنما لقطاع التعليم العالي في الجزائر، من حيث اكساب مكوناته مهارات للتعلم لم يكن لينالها -على الأقل في المستقبل القريب- لولا ما أحدثته هذه الجائحة من ارتدادات هزت جميع القطاعات في الدولة. ولعل الجامعة أكبر المستفيدين، فقد أدخلت على نظامها التعليمي -ولو باحتشام- طرائق رقمية جديدة في محاولة منها التحول من الطرائق التقليدية، التي دعت الضرورة العلمية تغييرها، رغم أن التغيير كان في البداية غير مدروس ما ترتب عليه نتائج وخيمة على التحصيل العلمي وتراجع المستوى البحثي. وبخاصة أوقات الطوارئ الاقتصادية أو الصحية أو السياسية.

المخرج الحقيقي من كل ذلك، هو أنه كلما توفرت الإرادة السياسية في رسم سياسة تعليمية عن بعد، مع توفير الامكانات المادية والبشرية وتسخير كل المعدات الالكترونية وكذا توسيع التغطية بالأنترنت وتقوية تدفقها، مع ضبطها بقوانين تحمي المعلم والمتعلم في حماية حقوقهم الفكرية، كلما نجحت الجامعة في التأقلم مع أي طارئ يحد من السير العادي للعملية التعليمية.

الفصل الثالث

مكانة ودور الجامعة في تنفيذ سياسات البحث العلمي في الجزائر

خاضت الجامعة الجزائرية ومنذ الاستقلال، تحديات جمة من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري وإخراجه من الوصاية الفرنسية على مقدراته الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلى الاعتماد على الذات ومحاول بناء تصور خاص به فيما يعرف بالجزأرة، أي إضفاء صبغة الجزائرية على نمط التفكير العام الذي أُسقِط على شتى المجالات، ابتداء من التعليم والبحث، إلى الثقافة والاقتصاد والممارسة السياسية.

وتبرز هنا أكثر فأكثر أهمية الجامعة في المجتمع، من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وكذا خدمة المجتمع، هذه الكليات الثلاث تشكل روافد التطور والازدهار والنهوض بأي مجتمع مهما اختلفت مشاربه الأيديولوجية أو أصوله العرقية أو انتماءاته الجغرافية.

ولعل ما يؤشر على نجاح الجامعة في تحقيق هذا الهدف، هو ما يُرسَم لها من سياسات عامة من قبل السلطة السياسية، من شأنها تحديد الاتجاه العام للسياسة التعليمية والبحثية للبلاد، على أن تكون الجامعة الفاعل الرسمي والمحوري لعملية صنع هذه السياسات من خلال المشاركة في جميع مراحلها.

ولعل مرحلة تنفيذ السياسة العامة تختص على غيرها من المراحل بميزة هامة وهي تحويل السياسات المرسومة والمكتوبة إلى واقع معاش على الميدان، أي من المحسوس إلى الملموس، ومن النظري إلى التطبيقي، فكون الجامعة فاعل أساسي، فهي ملزمة في حدود ما هو مخول لها قانونا بتنفيذ ما يرسم من خطط وبرامج حكومية خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وفي هذا الفصل، سوف نركز على الدور الذي تلعبه الجامعة في تنفيذ السياسات التي ترصدها الحكومة الجزائرية للبحث العلمي، انطلاقا من التعريف بمرحلة التنفيذ

كمحطة من محطات صنع السياسة العامة بشكل عام، وتنفيذ السياسات البحثية المسطرة من طرف السلطة السياسية بشكل خاص، وهذا من أجل فهم كيف تتم عملية تنفيذ الجامعة الجزائرية - كفاعل رسمي وفي صنع السياسة التعليمية والبحثية - لسياسة البحث العلمي من خلال ما تحوزه من هياكل تساهم من البداية في عملية الإعداد لهذه السياسات، وهياكل تشرف على عملية تنفيذها، ثم الانتقال إلى أبرز الصعوبات التي تحد من تنفيذ الجامعة الجيد لهذه السياسات، وصولا إلى عرض بعض الحلول والاقتراحات والتي تعتبر المتطلبات الواجب توفرها لدى الجامعة الجزائرية من أجل الوصول إلى التنفيذ المأمول لسياسات البحث العلمي، تحقيقا للأهداف المرسومة وتلبية لرغبات المجتمع المنشودة من هذه المؤسسة التي تشكل العروة الوثقى في تطور وازدهار أي مجتمع.

المبحث الأول: مفهوم تنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي

تتمحور أهمية السياسة العامة للدولة حول حل المشكلات العامة وتحديد العلاقات المختلفة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية المساهمة في رسم برامج حكومية عبر مراحل محددة، تبدأ بتحديد المشكلة، وضع الأجندة وجدول الأعمال، صياغة وبلورة السياسة العامة، تبنيها وإقرارها فتنفيذها ثم تقويمها.

ويعتبر التنفيذ أحد أهم مراحل صنع السياسة العامة، فمن خلاله ترى السياسات المرسومة النور، ملبية بذلك أهداف ورغبات ومطالب فئات المجتمع، فمن غير هذه العملية تعتبر السياسات مجرد خطابات ووعود، وقد بين "بيتر جاي Peters B Guy" أن سياسة الدولة لا تطبق بنفسها، ولا تستطيع أن تؤثر في المجتمع طالما أنها مجرد كتابة على ورق، لهذا فبعد صنع السياسة العامة لا بد من تنفيذها حتى لا تبقى مجرد قوانين جامدة ومعطلة لا تؤثر بمجريات الحياة العامة، فالمؤسسات الحكومية تملك سلطة تطبيق القرارات التي تتخذها مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي يسمى في أدبيات الإدارة العامة "بتنفيذ السياسات".[1]

المطلب الأول: مفهوم تنفيذ السياسة العامة وألياته.Policy implémentation

الفرع الأول: تنفيذ السياسة العامة.

يعتبر عالم الاقتصاد السياسي "Harold Lasswell" أول من ابتدع مفهوم السياسة العامة، وقد ورد ذلك في كتابه الصادر عام 1951 تحت عنوان "السياسة العامة"، وكتاب

[1] عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة، النظرية والتطبيق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010، ص 139.

آخر سطر فيه حدود السياسة العامة تحت عنوان من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين أفراد الجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[1] كما اعتبره علم النشاط العام (Public action) والذي تتقاطع فيه عدة علوم إلى جانب الدولة كفاعل رسمي وأساسي.[2]

وتلاه بعد ذلك مجموعة من المفكرين والأكاديميين المهتمين بعلم السياسة والاقتصاد ليرسموا لهذا المجال المعرفي الحديث طريقا للتطور والاستقلالية، ومن هؤلاء نذكر Rebert Eyeston الذي يعتبر السياسة العامة تجسيد لعلاقة الوحدة الحكومة مع بيئتها.[3] كما يرى المفكر Gabriel Almond للسياسة العامة على أنها محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب ودعم) مع المخرجات (قدرات وقرارات وسياسات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.[4] وقد اهتم بعض المفكرين العرب المحدثين بحقل السياسة العام فأدلوا ببعض التعاريف نذكر منها، ما ورد عن الأستاذ أحمد رشيد الذي اعتبرها التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة.[5] وهي من ناحية أخرى أنها النشاطات التي تقوم بها الحكومة، وتشمل تقديم الخدمات العامة وتنظيم سير النشاطات في مختلف الميادين: السياسية، الاقتصادية

[1] Harold. Lasswell, **Who Gets What, When, How**, 2ed, New York Meridian Books, 1958, p 13-27. متوفر على: https://www.worldcat.org/title/politics-who-gets-what-when-how/oclc/320969502 تاريخ الزيارة: 2022/08/06 الساعة:19:41.

[2] Patrick Hassenteufel, sociologie politique, L'action publique 2è édition ARMAND COLIN, Paris, 2011, p 22.

[3] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 14.

[4] نصر محمد مهنا، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1985، ص 71.

[5] أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة، السياسة العامة والإدارة**، ط 05، دار المعارف القاهرة، 1981، ص 83.

والاجتماعية.[1] وبما أن الوظائف السياسية للنظام مرتبطة بالأعمال الإدارية، فيري الباحث الجزائري "ناجي عبد النور" (رحمه الله) بناءً على دراسة الباحثة "أماني مسعود" أن دراسة السياسات العامة هي دراسة لأداء النظام السياسي والحكومي والإداري لدولة ما.[2] كما ورد تعريف آخر في قاموس "المصطلحات السياسية والدستورية والدولية"، حيث تعبر عن الرغبة الحكومية للعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والانجازات يمكن عزوها لسلطة عامة محلية، وطنية أو فوق وطنية، وبذلك فهي تضم أربع عناصر: الهدف واختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة تنفيذ هذه السياسة.[3]

بالإضافة إلى العديد من التعريفات المتنوعة للكثير من المفكرين، وأغلبهم يتفقون حول أن السياسة العامة عمل حكومي صادر من السلطة الناضمة لحياة المجتمع، وتساهم هي وأجهزتها كفواعل رسمية، مع هيئات ومنظمات وشخصيات مكونة للمجتمع كفواعل غير رسمية في إيجاد حلول للمشكلات الحاصلة، وذلك بالإيجاب كتدخلها المباشر في حل المشكل، أو بالسلب في عدم الاكتراث أوالتغاضي عن حله، وكليهما سياسة عامة.

[1] الحسين أحمد مصطفى، **تحليل السياسة العامة**، المركز العالمي للدراسات والسياسات، عمان الأردن، 2002، ص 20.

[2] ناجي عبد النور، **تحليل السياسة العامة البيئية في الجزائر**، منشورات جامعة عنابة، 2009، ص 20.

[3] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 2004، ص 213.

أما فيما يخص تنفيذ السياسة العامة كمرحلة فارقة في عملية الصنع، فيرتبط مباشرة بالجهاز الإداري أو الإدارة العامة المشرفة مباشرة على عملية التنفيذ، فاعتبرها Lasswell كيفية تطبيق القوانين والقواعد فعليا.[1]

يعرف التنفيذ implementation بأنه تلك العملية التفاعلية interaction بين الأهداف والعوائد المطلوب والمرغوب تحقيقها من إقرار السياسات العامة، أو تلك الأنشطة والأفعال التي تبذل من أجل ترجمتها إلى أرض الواقع، أي أن التنفيذ بمثابة الحلقة التي تُبقي الوسائل والأساليب والجهود المبذولة موجهة نحو غايات ومقاصد السياسة العامة.[2]

وهذه المهمة منوطة في الأساس بالنظام السياسي، فبالإضافة إلى مهمة الحكم التي تقوم فيها الحكومة بتقدير الأهداف العامة للدولة ومراقبة تنفيذها، والتأكد من تحققها بالكفاءة المرغوبة، وإدخال التعديلات عليها، حيث أن هذه تنظم في الدولة وفقا لعقيدة النظام السياسي والتوجه العام للدولة، المتمحورة حول السياسة العامة للدولة، أما السياسات العامة للدولة، فهي وظيفة إدارية، والتي تتمثل في تنفيذ الأهداف العامة بواسطة اختيار أفضل الوسائل، وكذا تقديم المقترحات الخاصة برفع كفاءة الأهداف نفسها، أما هذه فتنظم في الدولة ويعبر عنها من خلال الجهاز الإداري.[3]

وفي هذا الصدد يضيف الأستاذ محمد قاسم القريوتي، أن تنفيذ السياسة العامة يحتل مكانة مهمة ضمن عملية الصنع، ويعود ذلك لكون التنفيذ مسؤول بدرجة أولى عن

[1] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 37.

[2] عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008 ص 137.

[3] أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 92.

نتائج برامج العمل، مما يؤكد على ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي لتطوير الجهاز الإداري وتزويده بكل مستلزمات العمل حتى يقوم بالدور الموكل إليه بكل كفاءة.[1]

لأن الإدارة العامة هي صاحبة الاختصاص بتنفيذ السياسة العامة، فهي تملك القدرات البشرية المتخصصة في جميع مجالات السياسة العامة، موظفوا الإدارة العامة لهم خبرة عملية في مجال عملهم حيث يعملون فيه لسنوات. هذه الخبرة المتخصصة لكوادر الإدارة العامة تجعلها قادرة فهم أي سياسة مهما كانت معقدة.[2]

وهي من ناحية أخرى تعبر على مجموعة النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو قراراتها إلى حيز الواقع العملي، وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وغيرها، في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة.[3]

كما تعرف أيضا على أنها تلك الأنشطة والأفعال التي تبذل من أجل ترجمة السياسات العامة على أرض الواقع، بما تنطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ، إلى خطط وبرامج عمل محددة تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة.[4]

ويعتبر التنفيذ المرحلة التي يتم فيها تجسيد السياسة العامة، ويكون ذلك من خلال مجموعة من البرامج والخطط التي تسعى لتحقيق الهدف الذي وجدت من أجله هذه السياسة، كما يعتبر الجهاز الإداري للدولة الجهة المسؤولة عن هده العملية.[1]

---

[1] محمد قاسم القيروتي: **السياسة العامة، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل**، ط 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الكويت 2006 ص 211.

[2] عبد الفاتاح ياغي، مرجع سابق، ص 120.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2001، ص 273.

[4] يوسف طارق، غفارن الخياط وآخرون، **مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة**، دليل تدريبي، مركز هي للسياسة العامة، 2015، ص 71.

تنفيذ السياسة العامة هو تلك العملية التي يتم من خلالها تجسيد قرارات السياسات العامة في شكل برامج ومشاريع بواسطة الأجهزة الإدارية المعنية أو الهيئات المستحدثة بغرض تنفيذ السياسات العامة والوصول إلى غاياتها التي وضعت من أجلها، لذلك فإن أنشطة ووسائل التنفيذ يجب أن تتكيف مع كل ما يستجد على مستوى غايات السياسة العامة ونتائجها.[2]

كما تشير إلى تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة والإجراءات وعادة ما يعبر التنفيذ عن منجزات البيروقراطية االحكومية وعن مهاراتها الأدائية، بالرغم من أن بعض السياسات العامة قد تتطلب التعاون بين دوائر الدولة المركزية أو المحلية والأفراد والجهات الأخرى من خارج الحكومة.[3]

من خلال ما سبق من تعريفات، نخلص إلى أن تنفيذ السياسة العامة، نقطة التحول من الرسم الافتراضي لحلول المشاكل القائمة، إلى التطبيق الواقعي لأحسن بديل وتجسيده ميدانيا من طرف الحكومة ممثلة في جهازها الإداري.

---

[1] أوبعيش هجيرة، "**تنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر**": الواقع والتحديات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 05، عدد 02، 2020، ص 337.

[2] معمري بن عيسى، "**إشكالية تنفيذ السياسة العامة المحلية في الجزائر**" –البلدية نموذجا–، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مجلد 08، عدد 01، 2022، ص 279.

[3] مثنى فائق مرعي العبيدي، **مقاربات نظرية في السياسة العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر الجديدة، القاهرة، 2019، ص 113.

الفرع الثاني: آليات تنفيذ السياسة العامة.

وقد اتفق المهتمون بموضوع السياسة العامة على أن عملية تنفيذ السياسة العامة

يتشكل من آليات محددة تتفاعل وتتكامل فيما بينها للوصول إلى الأهداف المسطرة بكفاءة مأمولة. وهي على النحو التالي:

- **الجهاز الإداري:** وهو الجهة المخولة والقائمة على تنفيذ برامج الحكومة المتمثلة في السياسات العامة للدولة، وهنا يمكن أن نفرق بين الإدارة بمفهومها العلمي في تسييير أي مؤسسة أو منظمة، وبين والإدارة العامة بمفهومها العملي، في تنفيذ وتفعيل السياسة العامة، فالأولى بحسب ما ذكره الأكاديمي "ربحي عليان" في مجموعة من التعاريف، تعريف "John Mee" الذي يعتبرها فن الحصول على أقصى النتائج بأقل جهد، ويرى "Livingston" نشاط لتحقيق الهدف بأحسن الوسائل وأقل التكاليف وبأفضل استخدام للموارد المتاحة.[1] كما تعبر عن النشاط الخاص بقيادة وتوجيه وتنمية الأفراد وتخطيط وتنظيم ومراقبة العمليات والتصرفات الخاصة بالعناصر الرئيسية بالمشروع، من أفراد ومواد وآلات ومعدات وأموال وأسواق لتحقيق أهداف المشروع المحدد بأحسن الطرق وأقل التكاليف.[2]

[1] ربحي مصطفى عليان، **الإدارة .. المفهوم العلمي، الأهمية الوظائف**، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 50.

[2] جمال محمد عبد الله، إدارة الأعمال، **مبادئ ومفاهيم**، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2014، ص 18.

أما الإدارة العامة، فهي تلك العمليات المتعلقة بتحقيق أهداف الحوكمة، بأكبر مقدار ممكن من الكفاءة وبما يحقق الرضا لأفراد الشعب[1]، كما تعرف من منظور أخر على أنها تنظيم وإدارة الأفراد والمواد لتحقيق الأهداف التي تصنعها الدولة، فهي العملية التي تجمع بين العلم والفن الإداري المطبق في مجالات الأعمال الحكومية.[2] ويحصرها Leonard D. White في كل العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة.[3]

فالفرق بين الإدارتين يكمن في الفئة المستهدفة من التسيير والتنظيم، فالإدارة العامة أشمل وأعم لاستهدافها جميع مكونات الشعب وبتسيير حكومي عمومي.

- **الموارد المالية:** يعتبر من الآليات المهمة في تنفيذ أي سياسة عامة، ويعرف بالموازنة العامة للدولة، أي ما يرصد من أموال لتحقيق أهداف السياسة العامة وهي وثيقة أو بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها، كما يبرز وضعها المالي ويعبر عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة، وتصدر في قانون المالية، كما تتضمن اختيار الأهداف

[1] زيد منير عبوي وسامي محمد هشام حريز، **مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 15.

[2] حديد محمد موفق، الإدارة العامة: **هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، دار الشروق، عمان الأردن، 2000، ص 16.

[3] عبد الحميد بن عيشة، **العلاقة بين السياسة والإدارة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 02، 2011، ص 24.

التي ترغب الحكومة الوصول إليها، واختيار الوسائل الناجعة الموصلة لتحقيق ذلك.[1]

وورد في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) أن الموازنة العامة هي الوثيقة الأهم التي تصدرها الحكومة حول سياساتها التي تصاغ أهدافها بعبارات محددة، دقيقة وواضحة، ويجب أن تكون متضمنة لكل إيرادات ونفقات الدولة وهذا من أجل القدرة على التقييم والمفاضلة الضرورية بين مختلف السياسات الاقتصادية المتاحة.[2] أي أن الجانب المالي المتمثل في الموازنة العامة كل ما ترصده الحكومة مسبقا من أموال في سبيل مواكبة تنفيذ السياسة العامة، حتى تصل لتحقيق الهدف.

- **الموارد البشرية:** فمن دون هذه الآلية تعتبر السياسات العامة غير نافذة، نظرا لما تلعبه الأفراد القائمون على عملية التنفيذ، فهي تعبر عن مجموع الأفراد والجماعات التي تكون المؤسسة في وقت معين، ويختلف هؤلاء الأفراد فيما بينهم من حيث تكوينهم، خبرتهم، سلوكهم، اتجاهاتهم، وطموحهم كما يختلفون في وظائفهم[3]، مستوياتهم الإدارية وفي مساراتهم الوظيفية، فهي تمثل مزيجا من المعارف، المهارات، الكفاءات والاتجاهات، تستخدمها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، كما أن هذه الموارد تختلف من مؤسسة إلى اخرى.[4]

---

[1] حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، مجلد 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 89.

[2] نذير بوسهوة، عمر عبد الجبار، "**حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة**" (2006-2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد 06، عدد 02، 2021، ص 378.

[3] حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004، ص 25.

[4] الداوي الشيخ، **تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية**، مجلة الباحث، عدد 06، 2008، ص 10.

لاتختلف الموارد البشرية عن غيرها من آليات تنفيذ السياسة العامة من حيث أنها المحرك الأساس للجهاز الإداري في رصد الأموال المناسبة من خلال متخصصين ذوي كفاءات تدرج قيمة كل مشروع وما يحققه من عوائد مادية ومعنوية.

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أنه لا يمكن الحديث عن سياسات عامة من دون تنفيذ مقرراتها، وما تم رسمه من أهداف ورصده من موارد على أرض الواقع، وترجمة البرامج الحكومية المسطرة باشتراك فواعل رسمية وغير رسمية، إلى أفعال وممارسات واقعية. مع مراعاة ما هو متاح من امكانات مادية وبشرية.

فمرحلة التنفيذ هي الفيصل بين ما تَعِد وتتوعد به الحكومة من تحقيق مطالب وطموحات المجتمع، وبين ما يمكنها الإيفاء به وتحقيقه من آمال، فإذا فشلت الحكومة في عملية التنفيذ، وجاءت النتائج عكس ما رسمت له، أدى ذلك إلى فشلها وفقدانها ثقة الشعب بها، ما يؤدي حتى إلى فقدانها مشروعية وجودها في الأساس.

المطلب الثاني: مفهوم تنفيذ سياسات البحث العلمي.

كما اعتبرنا سابقا، بأن السياسة العامة هى التوجه العام للدولة أو النظام السياسي بالتحديد، فإن السياسات العامة تختص بقطاعات بعينها، وفيها تتجلى عملية تنفيذ السياسة العامة لكل قطاع، أي أن السياسة العامة عبارة عن مجموعة من السياسات القطاعية التي تترجم مجتمعة السياسة العامة للدولة.

وبما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يشكل قطاع من القطاعات العامة، فإن تنفيذ سياسات البحث العلمي تهتم بمجال البحث العلمي والأكاديمي بالخصوص، أي ما

يكون تحت إشراف الجامعة كهيئة وصية، وكذا البحث العلمي بالعموم والذي تشرف عليه مخابر ومراكز بحث تابعة لقطاعات أخرى كالطاقة والمناجم والصحة والسكان، وغيرها.

وبما أن من مهام الجامعة البحث العلمي، فهي ملزمة بتنفيذ ما ترصده الحكومة من سياسات بحثية، وترجمتهاعلى أرض الواقع. وهنا اعتبر Wilhelm Von Humboldt البحث وظيفة أساسية للجامعة، حيث يرى أنه كان ينبغي أن تكون مكانا لإنتاج المعرفة العلمية بدلا من التدريب على حرفة ما، فهي مكان يجمع بين البحث والتدريس، وقد تم تجسيد هذه الرؤية في جامعة Friedrich Wilhelms التي تأسست عام 1810 ببرلين.[1]

بالإضافة إلى ما يشكله البحث العلمي من أهمية لدى صانع القرار في النهوض بالحياة العلمية التي من شأنها المساهمة في النهضة العامة للدولة ككل، فالتخطيط العلمي أصبح سمة العصر في جميع الدول وعلى مستوى جميع القطاعات، وعلى كل قطاع أن يحدد أهدافه وبرامجه سواء الطويلة أو القصيرة، وأن تكون متكاملة بالتفكير والتدبر العلمي قبل اتخاذ القرار.[2]

وقد أوكل صانع السياسة العامة مهمة الإشراف على تنفيذ سياسات البحث العلمي للجامعة لاعتبارات عديدة، من حيث أنها مؤسسة علمية فكرية ترتبط سمعتها ومكانتها إلى حد كبير بما تنتجه وتنشره من أبحاث، فالجامعة مطالبة بإنجاز البحوث ذات القيمة العلمية والعملية بأسرع ما يمكن مما يرجع بالفائدة على المجتمع بصفة عامة، نظرا لأن البحث العلمي يدرس المشكلات الحقيقية القائمة في المجتمع والتي تتطلب العلاج السريع

[1] منصور بن أحمد الغبان، بن عبد الوهاب زمان، **التمايز في التعليم الجامعي بين التدريس والبحث**، المجلة السعودية للتعليم العالي، المملكة العربية السعودية، العدد 10، 214، ص 13.

[2] حسين خليل، **السياسات العانة في الدول النامية**، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، 2007، ص 66.

وإلا فقدت قيمته، فالجامعة مطالبة بإعداد أطر كفاءة وذات تأهيل جيد يمكنها من المساهمة الفعالة في الإدراة والتسيير والإنتاج.[1]

وبما أن الجامعة مؤسسة من مؤسسات الدولة، فمن مهامها تكريس القيم العلمية والبحثية التي من شأنها خدمة المجتمع، حيث يمكن إدراج البحث العلمي في إطار الأجندة المكانية والزمانية لبرامج ومشاريع السياسة العمومية، باعتبار الدولة الوصي السياسي عن المجتمع ككل، والعمل على إتاحة الفرصة للفاعلين الخبراء والباحثين للمساهمة في اقتراح الإجراءات والحلول الملائمة بغية علاج المشاكل بطريقة علمية وعقلانية.[2]

تنفيذ سياسات البحث العلمي من جهة أخرى هي، مجموعة الآليات التي يتم اعتمادها والأعمال والمشاريع لابتكارية والإبداعية، التي يجرى تنفيذها بطريقة منظمة وتكاملية، هدف زيادة المخزون المعرفي والثقافي للبشر بما فيها معرفة الإنسان والمجتمع واستخدام هذه المعارف لبناء تطبيقات جديدة وتحسين حياة البشر وزيادة النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية.[3]

وبما أن البحث الأكاديمي سياسة قطاعية، فيختص به قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في أغلب دول العالم، بما فيها الجزائر، فقد قامت سياسة وزارة التعليم العالي

[1] مصمودي زين الدين، **استراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في ظل العولمة**، حالة البحث العلمي، مجلة دفاتر المخبر، بسكرة الجزائر، المجلد 02، عدد 01، 2006، ص 88.

[2] مرزود حسين، **سياسة البحث العلمي في الجزائر ودورها في معالجة المشاكل التنموية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد 12، عدد 17، 2021، ص 168.

[3] محمد قويدري، **واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية**، مداخلة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الجزائر، جامعة الأغواط، 10/09 مارس 2004، ص 163.

والبحث العلمي بوضع استراتيجية شاملة لهذا القطاع، وخطة عمل تنفيذية هادفة، تنفذ ضمن جدول زمني يحدد الإجراءات والنشاطات والجهة المسؤولة عن تنفيذ كل إجراء والوقت المحدد للتنفيذ على ضوء المؤشرات والنتائج المتوقعة.[1] وبما الجامعة أحد أهم مؤسسات هذا القطاع، والتي تشرف على عملية البحث الأكاديمي، فهي تتكفل بهذه الميزة والمهمة الجليلة من خلال ما تحوزه من منصات بحثية، تعتبر الهياكل القائمة على عمليتي إعداد وتنفيذ السياسات البحثية للدولة.

وتتمثل هذه الهياكل في وحدات ووكالات، ومراكز ومخابر البحث، والتي تعرف علميا بمراكز البحث والتفكير (Think-Tanks) والتي سبق وأشرنا إليها، وهي عبارة مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين من صياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة ... وتهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث والدراسات بلغة مفهومة وموثوقة وسهلة الوصول لصناع القرار والرأي العام.[2]

ولها دور بارز في الحياة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فهي توفر وتزود الأبحاث والدراسات للسياسة العامة، من تحليلات وتفسيرات واستشارات وتكريس الاستقلالية عن الفواعل الرسمية وغير الرسمية، زيادة عن ذلك فهي تلعب دور الوسيط بين الحكومة والشعب، من حيث بناء الثقة حول السياسة العامة من خلال مشاركتها في إعطاء مقترحات وتفسيرات للقضايا والأحداث السياسية وتوضيح رؤية

[1] خالد تلعيش، محمد بن حاج الطاهر، "**تجديد السياسات العامة للبحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر**" بين الضرورة العلمية والحتمية المجتمعية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، عدد 04، 2018، ص 11.

[2] James G. McGann, **The Global "Go-To Think Tanks 2009**, Think Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010, p65.

صانع السياسة من خلال زيادة المعرفة لتقليل نسبة الغموض والجهل بالمقومات المحيطة محليا ودوليا، وعرض خبرة الماضي وتحليل للواقع واستشراف للمستقبل.

كما تساهم في تأطير وتكوين وتعميم المناقشة والاتصال بالفاعلين من المؤسسات ووسائل الإعلام، وتقديم كل البراهيم والحجج من أجل تعزيز مصداقية الشرعية العلمية فيما يخص تدخلاتها في مجالات السياسة العمومية.[1]

لعل الإشارات السابقة لمفهوم تنفيذ سياسات البحث العلمي، تصب كلها في ترجمة السياسات المسطرة من قبل الحكومة من أجل ترقية البحث العلمي، على أرض الواقع وتطبيق الإجراءات والقوانين الناظمة للعملية البحثية وتجسيدها ميدانيا، ويكون ذلك بالتوافق والشراكة مع القطاعات المعنية والتي تشارك هي الأخرى في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم لهذه السياسات.

فلا يمكن لأي حكومة صناعة سياسات عامة لأي قطاع دون إشراكه في العملية ذلك لأن القطاع المعني بالسياسة هو المستفيد الأول والمسؤول الميداني على نجاح أو فشل هذه السياسة، من خلال نوعية الوسائل التي توفرها وما جودتها، بشرية كانت أو مادية، فضلا عن نجاعة القوانين المحددة والموجهة لطبيعة عمل كل جهة.

المبحث الثاني: مجالات تنفيذ الجامعة لسياسات البحث العلمي.

تعتبر الجامعة الجزائرية منبرا هاما وأساسيا للتعليم والتكوين العاليين، فهي مؤسسة حكومية تقدم خدمات عامة للمجتمع حكاما ومحكومين، فبالإظافة إلى وظيفة التدريس وتكوين الطلبة وتخريج إطارات متعلمة وقادرة على تسيير مؤسسات الدولة، وما تقدمة للمجتمع من مخرجات خدمة لمصالحه المادية والمعنوية، وتحقيقا لرغباته الاقتصادية

[1] Patrick Hassenteufel ،op,cit ،p 255

والثقافية والاجتماعية، فهي كذلك مطالبة بالقيام بوظيفة البحث العلمي، هذه الوظيفة الملقاة على عاتق الجامعة تعتبر من أسمى وأصعب الوظائف في أي دولة، كونها تبحث في مسببات وقوع الإشكالات أو وجود النقائص التي تزيد من حجم المطالب المجتمعية ومحاولة حلحلتها وفق منهجية علمية صحيحة، بخبرات بشرية متحكمة وبوسائل وأجهزة متطورة، تصل إلى تحقيق أكبر قدر من الرضى في أقل جهد وأسرع وقت وأوفر تكاليف.

وكل هذه العملية تتم وفق ما رُسم من سياسة عامة توفر الوسائل المتاحة وتحدد الأهداف المنشودة، بالتعاون مع الجامعة كمعني أول بهذه السياسة، وكأرضية تجسد عليها برامج ومخططات البحث العلمي الجامعي أو الأكاديمي.

وكما للدولة مؤسسات تقوم على المشاركة في صنع السياسات القطاعية، فإن للجامعة مؤسسات وهياكل تمثلها في عملية الصنع هذه، وبالخصوص في مرحلتي الإعداد والتنفيذ كأبرز وأهم مراحل صناعة السياسات العامة.

وقد حددت القوانين التوجيهية حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المتعاقبة نوعية ومهام الهياكل البحثية في الجامعية عبر العديد من المواد، بالإظافة إلى ترسانة من المراسيم التنفيذية، والتي سبق وذكرنا أبرزها في الفصل السابق.

وقد حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الهياكل المعنية بعملية الإعداد للسياسة العامة البحثية، وكذا الهياكل المعنية بعملية تنفيذها والوقوف على مدى تجسيد البرامج الحكومية التي تهدف لتطوير العملية البحثية على مستوى الجامعة، من خلال المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، هذه المؤسسة التي حملت على عاتقها كل المهام البحثية على مستوى الجامعة إعدادا وتنفيذا وتقييما.

هذه المديرية DGRSDT كما سبق وأشرنا في الفصل الثاني، بدأت عملها وفقا للقانون 11/98 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2000، حيث عينت الحكومة شهر أوت 2000 وزيرا منتدبا لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للوقوف على تطبيق وتفعيل ما جاء به هذا القانون، وقد أسندت إليه مهام نذكر منها:[1]

- إعداد سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتطير التكنولوجي، والعمل على تنفيذها وذلك بالتنسيق مع الهيئات القطاعية الأخرى.
- إعداد الميزانية العانة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتصريف التمويلات.
- إعداد خطة للاستعمال الحسن للوسائل الوطنية للبحوث والتطوير.
- إعداد تقرير سنوي عن حصيلة نشاطات البحث العلمي وعرضه على المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

وقد تلت هذا القانون قوانين عدلت وطورت في مواده، قصد سد الثغرات وتجاوز النقائص والأخطاء المسجلة، والمكتشفة خاصة في مرحلة التنفيذ، ومن بين هذه القوانين قانون 05/08 والذي يهدف في مادته الأولى إلى تعديل وتتميم القانون 11/98 المؤرخ في 22 غشت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.[2]

[1] كبار عبد الله، آليات ترقية الجامعة والبحث العلمي في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة دراسات اجتماعية، مجلد 6 عدد 1، 2014، ص 62.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 05/08، مرجع سابق، المادة الأولى، ص 03.

وقد أحدث هذا القانون هيئات تدعم البحث والتطوير، على غرار ما جاء في المادة الثامنة 08 المعدلة للمادة 14 و14 مكرر[1]، ينشأ لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي مجلس وطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يكلف بالتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث وخياراتها ونتائجها وكذا بإعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها كما ينشأ لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي، وكالات موضوعاتية للبحث من أجل تنسيق نشاطات البحث ومتابعتها، وأضاف في المادة الخامسة 05 منع والمعدلة للمادة 20، إنشاء فرق بحث لإنجاز مشروع بحث يحتاج بسبب خصوصيته إلى تعاون عدة هيئات.[2]

ورغم هذه التحديثات التي طرأت على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إلا أنه سجلت بعض الاختلالات والنقائص، ما استدعى الحكومة وبالتشاور مع الجامعة إلى إصدار قانون 21/15، والذي كان إضافة جديدة في طريق التطوير البحثي والتكنولوجي في الجزائر، فقد حدد المشرع أهدافا عامة يسعى القانون إلى تحقيقها ومن أهمها:[3]

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية.
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.
- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، وتخفيز تثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

[1] المرجع السابق، المادة 08، ص 05.

[2] المرجع نفسه، المادة 09، ص 05.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 21/15، مرجع سابق، المادة 03، ص 07.

- تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وقد فصل هذا القانون في كثير من عموميات قانون 05/08، في تحديد مهام الكثير من الهيئات البحثية التي تساهم في إعداد السياسة العامة للبحث العليم والتطوير التكنولوجي، وكذا الهيئات التي تشرف على عملية التنفيذ والتقييم.

ومن خلال هذا القانون وما تلاه، والمتمثل في قانون 01/20 و02/20 كآخر ما صدر حول البحث والتطوير، سوف نحاول التمييز بين الهيئات المعدة والمنفذة للسياسة البحثية، فلا يمكن أن ندرس هيئات التنفيذ دون الوقوف عند هيئات الإعداد، لما بينهما من تداخل، فكم من هيئة بحثية تتداخل مهامها بين إعداد وتنفيذ السياسات.

المطلب الأول: هياكل إعداد سياسة البحث العلمي والتطوير.

تتوفر الجامعة الجزائرية على مجموعة من الهياكل البحثية التي تشكلت وتطورت عبر عقود، بداية من افتكاك الاستقلال مرورا ببناء الدولة قاعديا إلى الإتكال على الذات وصولا إلى الاستقرار ورسم استراتيجية مستقبلية للفعل البحثي الجامعي، وفق مسار قانوني منتظم يتغير بتغير المستجدات الوطنية والدولية.

تساهم بعض هذه الهياكل في الإعداد والتحضير للسياسات العامة التي تصنعها الحكومة للنهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فهذه المساهمة لابد منها من أجل سهولة تنفيذ هذه السياسة وتجسيدها بكل مرونة على الميدان وتطبيقها وفق خطة مرسومة مسبقا لتجنب الوقوع في الأخطاء التي تؤدي إلى فشل السياسة البحثية عموما.

ولعل قانون 21/15 وما طرأ عليه من تعديل من خلال قانون 02/20، كان آخر تحيين للقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إضافة إلى مجموعة

من المراسيم التنفيذية في نفس السياق، ومن خلالها نستنبط أهم الهيئات البحثية التي أوردها وحدد مهامها.

1. المجلس الوطني للبحث العلمي:

لقد نصت المادة 206 من التعديل الدستوري 2016 على أن: يحدث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، يدعى في صلب النص "المجلس"[1] وجاءت الإشارة إلى المجلس الوطني للبحث العلمي في المادة 18 من القانون 15-21[2]، ليأتي التفصيل فيه من حيث المفهوم والمهام في القانون 20-01[3]، حيث عرفت المادة 02 المجلس، أين اعتبرته هيئة مستقلة يوضع لدى الوزير الأول، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.[4] فهو يتكفل برسم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العلوم والتكنولوجيا وكذا العلوم الاجتماعية ويحدد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق وتقييم تنفيذها.

وقد حدد الفصل الثاني من ذات القانون في مادته الثالثة 03 المهام المنوطة بالمجلس، فجاءت كالتالي:[5]

---

[1] عبد الرحمان بن جيلالي، مديحة بن ناجي، "**دسترة حرية البحث العلمي في الجزائر**"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 01، عدد 01، ص 80.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 15-21، مرجع سابق، المادة 18، ص 10.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 20-01، مؤرخ في 30 مارس 2020، يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، الجريدة الرسمية، عدد 20، 05 أفريل 2020، ص 04.

[4] المرجع نفسه، المادة 02، ص 04.

[5] المرجع نفسه، المادة 03، ص 04.

- إبـداء الآراء والتوصـيات حـول الخيـارات الكبـرى للبحـث العلمـي والتطوير التكنولوجي، وكذا المخطط الوطني لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي.
- الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث.
- ترقيـة الإبـداعى العلمـي والتقنـي فـي الوسـط الجـامعي وإدماجـه فـي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحفاظ على القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتثمينها وتعزيزها.
- دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسياسات العمومية.
- تنسيق نشاطات البحث بين القطاعات.
- زيادة على ذلك، يكلف المجلس بتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطـوير التكنولـوجي وخياراتهـا ونتائجهـا، وكـذا إعـداد آليـات التقيـيم ومتابعة تنفيذها.

وقد فصلت المادة 08 من الفصل الثالث في تشكيلة المجلس وطريقة تعيين رئيسه وكذا أعضائه.[1]

حتـى وإن كـان المجلـس لا يخضـع لوصـاية وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي، إلا أنهـا تشـارك فـي أشـغال المجلس، بحسب المـادة 09 منـه، حيث يمكن أن يحضر المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بصفته المسـؤول عـن الهيئـة الوطنيـة المـديرة الدائمـة للبحـث العلمـي والتطـوير

[1] أنظر المادة 08، قانون 20-01، مرجع سابق، ص 05.

التكنولوجي، أشغال المجلس بصفة استشارية وبدون صوت تداولي.[1] ومن هنا نستنتج أن المجلس يشرف على العمليات البحثية التي تنجزها كل القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي ينظم عمل الجامعة التعليمي والبحثي.

2. اللجان القطاعية الدائمة:

تمت الأشارة في البداية لهذه اللجان في المادة 16 من القانون 98-11 في أن تنشأ لجان قطاعية دائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى كل دائرة وزارية تكلف بترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع وتنسيقها وتقييمها[2]، وقد حدد تنظيمه المرسوم التنفيذي رقم 99-243، حيث جاء في مادته الأولى أن يحدد هذا المرسوم تنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها التي تدعى في صلب النص "اللجان القطاعية" والمنشأة لدى كل دائرة وزارية.[3]

ولا تختلف في تأدية مهامها عن المجلس الوطني للبحث العلمي، فهي وبحسب المادة 02 من المرسوم، مكلفة في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي، بترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع وتنسيقها وتقييمها.

---

[1] المرجع نفسه، المادة 09، ص 05.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 98-11 مرجع سابق، مادة 16، ص 06.

[3] الجمهورية الدزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 99-243، المادة 01، الجريدة الرسمية، عدد 77 31 أكتوبر 1999، ص 03.

ولعل من أبرز مهامها في إعداد السياسة البحثية:[1]

- جمع العناصر الضرورية واقتراحها لإعداد سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع.
- تقدير الوسائل البشرية والمادية اللازمة لإنجاز برامج البحث العلمي واقتراحها.
- تحديد واقتراح كل نشاط تكويني بواسطة البحث يهدف إلى تدعيم الطاقات العلمي.
- اقتراح العناصر التي تساعد في إعداد حصائل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إعداد بطاقية الطاقات العلمية والتقنية وتحيينها.
- إبداء الرأي حول مشاريع إنشاء مخابر ومصالح بحث لدى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين.
- اقتراح البرامج القطاعية للبحث العلمي التي تكون محل تمويل من الصندوق الوطني للبحث.

ويترأس اللجنة القطاعية الوزير المعني أو الممثل له، وكيف تشكل عضويتها[2] وتفصل باقي مواد المرسوم في طريقة عملها وكيفية إعداد لأشغالها وتقاريرها السنوية وكذا طريقة تسيير نفقاتها.

وبالتالي فإن هذه اللجان تشكلت في كل دائرة وزارية لكي تسهل عملية البحث في كل ميدان، وتقديم نتائج هذه البحوث للحكومة من أجل رسم

[1] المرجع نفسه، المادة 02، ص 04.

[2] أنظر المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 99-243، المرجع السابق، ص 04.

سياسة وطنية مشتركة للبحث العلمي، والتمكن من الوقوف على كل النقائص والاحتياجات التي تعيق من السير الحسن لكل قطاع، واستثمار النتائج المتوصل إليها في بناء تصور مستقبلي لتطوير كل قطاع ما ينعكس بالإيجاب على البناء العام للدولة.

3. اللجان القطاعية المشتركة:

تعاقبت العديد من المراسيم التنفيذية الناظمة لمعمل اللجان القطاعية المشتركة بداية من المرسوم التنفيذي رقم 92-22[1]، ثم تم تعديله بالمرسوم 08-238[2]، ليأتي المرسوم 12-293، كآخر تعديل مس هذه اللجان.

وقد جاء التعريف بهذه اللجان في المادة 02، أين اعتبر اللجان المشتركة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مجموعة الوسائل والتجهيزات التقنية والعلمية التي توضع بصفة مشتركة تحت تصرف مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاستشفائية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي والوكالات الموضوعاتية للبحث، من أجل إنجاز برامج محددة ومصادق عليها.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-22، يتضمن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه ويضبط سيرها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، عدد 05، يناير 1992، ص 136.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-238، يعدل ويتمم المرسوم 92-22، الجريدة الرسمية، عدد 43، يوليو 2008، ص 18.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 12-293، يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها سيرها، المادة 02، الجريدة الرسمية، عدد 44، يوليو 2012، ص 17.

وحددت المادة 03 من المرسوم الأشكال التي تتخذها هذه اللجان، ووردت كما يلي:[1]

- أرضية تكنولوجية.
- أرضية تقنية للتحليل الفيزيوكيميائي.
- أرضية تقنية للحساب المكثف.
- وحدة جهوية للتوثيق.
- أرضية تقنية طبية.
- مركز لتوصيف المواد.
- أرضية تقنية لتطوير البرمجيات.
- حاضنة.

وقد فصّلت المواد اللاحقة في مهمة كل شكل من هذه الأشكال، مع إعطاء تعريف يميز كل لجنة عن الأخرى من حيث المهام والتشكيل والأهداف وكلها تشترك في توفير الوسائل المادية وتكوين الكوادر البشرية من أجل الإعداد الأمثل للسياسة البحثية، ولعل هذا ما تترجمه المادة 14 منه والتي جاءت في الباب الثاني، حيث تتكفل المصالح المشتركة للبحث بجمع الوسائل المشتركة في مجال الكفاءات والتجهيزات العلمية والتمويل، من أجل تشجيع تنمية مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمؤسسات الاستشفائية

[1] المرجع نفسه، المادة 03، ص 17.

الجامعية، ومؤسسات البحث العلمي الوكالات الموضوعاتية للبحث، وكذا المؤسسات الاقتصادية المعنية.[1]

سخر النظام السياسي المتعاقب على إدارة السلطة في الجزائر ما أمكنه من وسائل مادية وبشرية في سبيل الإعداد والتحضير لسياسة بحثية عامة تخدم الدولة وتدفع مؤسساتها إلى التطور والرقي، ومثال ذلك ما أوردناه من هياكل سخِّرت لترجمة ذلك على الواقع، ولبلوغ الأهداف المسطرة بادرت السلطة السياسية ممثلة في أبرز مؤسساتها السيادية والخدمية إلى إنشاء هياكل تعمل على تنفيذ البرامج والسياسات المرسومة والمعدة وتجسيدها على أورض الواقع.

المطلب الثاني: هياكل تنفيذ سياسة البحث العلمي والتطوير.

إن ما يحقق السياسات الوطنية، والتي تعدها السلطة السياسية مع شركائها الرسميين وغير الرسميين، وإخضاعها للتجربة الميدانية والتطبيق الفعلي، إنما هو ما تؤسسه من هياكل وإدارات تعمل على الوقوف على تنفيذ هذه السياسات وتفعيلها على الميدان العلمي والعملي.

ولعل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ليس في منئىً عن هذه المعادلة، فقد اعتمدت السلطة السياسية مجموعة من القوانين والمراسيم المؤسِّسَة للهياكل والأجهزة التنفيذية لدى مؤسساتهل التعليمية والبحثية، على غرار الجامعة كمؤسسة علمية خدمية وبحثية، فهي بحاجة ملحة لمثل هذه الهياكل على مستواها من أجل المساهمة في تنفيذ ما رُسِم من سياسات بحثية عامة، ودفع عجلة التنمية المحلية بالمساهمة ببحوث علمية تعالج مشاكل المجتمع وتلبي رغباته وحاجاته المستجدة والمتزايدة.

[1] المرجع السابق، المادة 14، ص 18.

وقد حددت الوزارة المعنية باليحث العلمي مجموعة من الهياكل التنفيذية، والتي تطورت وتجددت منذ الاستقلال، وذلك بتجدد الحاجة وتطور المطالب المجتمعية، وهنا سنركز على أهم هذه الهياكل الناشطة حاليا والتي مرت هي الأخرى بمراحل ومحطات تفرضها الأوضاع السياسية ورؤية السلطة السياسية القائمة لمنظومة البحث والتطوير وكذا الأوضاع العلمية والتي تفرضها هي الأخرى التطورات العلمية المتتابعة محليا والمفروضة دوليا.

1. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

أول ما تقرر إنشاء هذه الهيئة جاء في قانون 98-11 في مادته 14، حيث بالهيئة الوطنية المديرة، وتتكفل بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في إطار جماعي أو مشترك بين القطاعات تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبحث العلمي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الذاتي[1]، وتتولى بالخصوص السهر على تنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي وتقييمها وتثمينها.

ويأتي مرسوم تنفيذي رقم 13-81 ليحدد مهام هذه المديرية وتنظيمها وتدعى في صلب النص "المديرية العامة"[2]، ولعل المهام المنوطة بالمديرية تتمحور حول ما حددته المادة 02، حيث تكلف المديرية العامة تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث، بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات، كما هي محددة في

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 98-11 مرجع سابق، مادة 14، ص 06.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 13-81، يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها، المادة 01، الجريدة الرسمية، عدد 08، فبراير 2013، ص 28.

القانون 98-11 المعدل والمتمم، وبهذه الصفة تكلف بتنفيذ مجموع أحكام هذا القانون، والمتعلقة بالبرمجة والتقييم والتنظيم المؤسساتي وتطوير الموارد والبحث الجامعي والتطوير التكنولوجي والهندسة والبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية والإعلام العلمي والتقني والتعاون العلمي وتثمين نتائج البحث، والهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى واموبل البرانامج الخماسي.[1]

وما يدلل على أنها جهاز تنفيذي بالأساس، ما أقرته المادة 03 من ذات المرسوم، والتي تؤكد على أن تتكفل المديرية العامة بمقررات وتوصيات المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتنفيذها، وتتولى أمانة أشغاله.[2] على اعتبار أن المجلس هيئة إعداد للسياسة البحثية، يمارس كما أسلفنا هذه المهمة وفق ما حدد القانون، لتتولى المديرية العامة مهمة تنفيذ هذه السياسة عن طريق التنسيق الجماعي والمشترك بين القطاعات واللجان المشتركة والوكالات الموضوعاتية لأنشطة البحث التكنولوجي، وبالاتصال مع اللجان القطاعية الدائمة التابعة للقطاعات المعنية بهذه الأنشطة، بحسب ما ورد في المادة 04 من المرسوم.

لا يتوقف تنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي عند المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بل وضعت السلطة السياسية في الجزائر منصات أخرى تنفذ ما سُطِر من برامج بحثية من طرفها أو من أحد ممثليها المتمثلة في القطاعات المختلفة التي تسهر على رسم وإعداد سياسة بحثية قابلة للتجسيد، ومنها نذكر:

[1] المرجع نفسه، المادة 02، ص 28.

[2] المرجع السابق، المادة 03، ص 28.

2. المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي:

تعد من الأجهزة التنفيذية للسياسة العامة للبحث العلمي في الجزائر، وكانت من أهم المؤسسات التي استحدثها قانون 98-11، فقد أشار في المادة 17 منه، أنه تنشأ مؤسسة عمومية خصوصية ذات طابع علمي وتكنولوجي لتحقيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[1]. والتحقيق هنا يعني التنفيذ والتجسيد الميداني، مع تمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تؤكد نفس المادة أن مهمة المؤسسة تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين المحددة في نص إنشائها، وذلك بحس المادة 12 و17 من قانون 98-11، ومن بين أهم ما تنص عليه المادة 12 انتقاء وإعداد برامج البحث العلمي وتحديد وتوفير وسائل تنفيذها، تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، زيادة على بتقييمها وتثمين نتائجا[2]. كما مكن المشرع للمؤسسة وبحب ذات المادة إمكانية المساهم هي الأخرى في عملية الإعداد، فيما يتعلق بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وما يؤكد ذلك، أنه يمكن إنشاء المؤسسة بعد رأي مطابق من اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، او اللجنة المشتركة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 98-11، مرجع سابق، مادة 17، ص 07.

[2] المرجع السابق، المادة 12، ص 06.

بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقييمه[1]، كون هذين الجهازين خاصين بإعداد السياسة العامة للبحث العلمي.

تتحدد علاقة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي بالجامعة من خلال ما ورد في المادة 36 من المرسوم سابق الذكر، حيث يمكن للمؤسسة وقصد تنفيذ برامج البحث بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي الأخرى، وضع وحدات بحث ذات صبغة مشتركة بين القطاعات ومخابر بحث مشتركة وفرق بحث مختلطة أو مشتركة ومصالح مشتركة.[2]

3. وحدات البحث:

لتحقيق أشغال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في إطار برنامج بحث علمي يمكن إنشاء وحدات بحث ذات صبغة قطاعية أو مشتركة بين القطاعات، تتمتع بالاستقلالية في التسيير والمراقبة المالية البعدية[3]، يمكن إنشاؤها في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، بحسب ما ورد في المرسوم 99-257، وتدعى في صلب الموضوع "مؤسسات الإلحاق"[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 11-396، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، المادة 05، الجريدة الرسمية، عدد 66، مؤرخ في 24 نوفمبر 2011، ص 07.

[2] المرجع السابق، المادة 36، ص 11.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 98-11، مرجع سابق، مادة 18، ص 07.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 99-257، يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها، المادة 02، مؤرخ في 16 نوفمبر 1999، ص 10.

ولوحدات البحث مهام تنطلي على جميع المؤسسات المنشأت داخلها، بما فيها مؤسسة التعليم العالي، ومن هذه المهام:[1]

- تنفيذ جميع أشغال الدراسات والبحث ذات الصلة بميدان نشاطها المحدد في نص إنشائها.
- المساهم في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها.
- ترقية نتائج البحث وتثمينه ونشره.

كما تضطلع بمهام إعداد السياسة البحثية، وبحسب نفس المادة يمكن للوحدات البحثية المساهمة في إعداد برامج وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مرتبطة بميدان نشاطها، إضافة إلى المساهمة في وضع شبكات البحث الملائمة، وكذا التقييم الدوري لأشغالها في ميدان البحث.

وقد اشترطت المادة 08 في وحدة البحث أن تتشكل من (08) فرق بحث على الأقل[2]، وقد فصلت المواد اللاحقة في كيفية تشكيل هذه الوحدات وتنظيمها المالي.

وأكد المرسوم 11-396 سابق الذكر على مهمة وحدات البحث، أين تكلف على الخصوص بتنفيذ نشاطات البحث المحددة في ميدان بحث أو أكثر للمؤسسة.[3]

[1] المرجع نفسه، المادة 06، ص 11.

[2] أنظر المادة 08، المرجع السابق، ص 11.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 11-396، مرجع سابق، المادة 32، ص 11.

4. فرق البحث:

من الوسائل البحثية التي تساهم في عملية تنفيذ السياسة العامة البحثية فرقة البحث، والتي يمكن إنشاؤها مشتركة أو مختلطة تتمتع بالاستقلال في التسيير، من أجل إنجاز مشروع بحث يحتاج بسبب خصوصيته إلى إقامة تعاون مع هيئة مختصة[1]، وتخضع فرقة البحث التابعة للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي ولوحدة البحث ولمخبر البحث إلى الأحكام المتعلقة بها[2].

وفرقة البحث حسب المادة 02 من المرسوم 13-109، هي الكيان التنظيمي القاعدي لإنجاز مشاريع البحث، تتشكل من 03 باحثين على الأقل، وتعتمد على مستخدمي دعم البحث والهياكل والتجهيزات العلمية التابعة للمؤسسة التي تنشأ بها، وتدعى في صلب النص "مؤسسة الإلحاق"[3] بما يعني أن مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها الجامعة تحوي مثل هذه الفرق البحثية، وهذا ما تؤكده المادة 07 من المرسوم، حيث تنشأ فرقة البحث في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وفي المؤسسات العمومية الأخرى والمؤسسات العمومية الاقتصادية، بحسب الحالة بقرار من الوزير

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 98-11، مرجع سابق، المادة 20، ص 07.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 13-109، يحدد كيفيات إنشاء فرقة البحث وسيرها المادة 01، الجريدة الرسمية، عدد 16، مؤرخ في 17 مارس 2013، ص 08.

[3] المرجع السابق، المادة 02، ص 08.

المكلف بالبحث أو بقرار مشترك الوزير المكلف بالبحث والسلطة الوصية.[1] وهذا ما أكدت عليه فيما بعد المادة 38 من قانون 15-21.[2]

وتنحصر المهام المكلفة بها فرق البحث في:[3]

- إنجاز كل مشروع للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ذي علاقة بغرضها.
- المساهمة في اكتساب معرف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.
- المساهمة في تحسين وتطوير تقنيات وطرق الانتاج، وكذا المنتوجات والممتلكات والخدمات.
- ترقية نتائج البحث ونشرها.
- المساهمة في التكوين من خلال البحث ولفائدته.

وبذلك فإن فرقة البحث لها أهمية بالغة في تجسيد الأبحاث والبرامج المسطرة على أرض الواقع وبصورة مباشرة ميدانيا، إضافة إلى مهام أخرى كما ورد في المرسوم.

5. مخبر البحث:

تمت الإشارة إلى مخبر البحث في القوانين والمراسيم الناظمة للعمل البحثي والتطوير التكنولوجي وتطور مفهومه عبر مراحل، ففي قانون 98-11، ورد أنه تنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، بعد أخذ رأي اللجنة

[1] المرجع نفسه، المادة 07، ص 09.

[2] أنظر: المادة 38، قانون 15-21، مرجع سابق، ص 12.

[3] المرجع نفسه، المادة 04، ص 09.

القطاعية الدائمة، مخابر ومصالح بحث خاصة بالمؤسسة أو مشتركة، تتمتع بالاستقلال في التسيير والمراقبة المالية ... تحدد كيفيات إنشاء هذه المخابر والمصالح وتنظيمها وعملها بمرسوم تنفيذي[1].

وبالفعل جاء مرسوم تنفيذي رقم 99-244،[2] لينظم عمل هذه المخابر، حيث ينشأ مخبر البحث الخاص في إطار إنجاز برنامج البحث بمؤسسة الإلحاق أما المخبر المشترك فينشأ في إطار إنجاز برنامج موحد بين مؤسستين أو أكثر[3]، مع تحديد مجموعة من الأهداف وطرق عمل وسير هذه المخابر ضمن مواد بعينها.

وبعد القانون 98-11 جاء قانون 15-21 ليشير إلى مخابر البحث كهيكل تنفيذي لبرامج البحث، فتنشأ مخابر بحث علمي وتطوير تكنولوجي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى، وتكون خاصة بالمؤسسة أو مشتركة أو مختلطة، وتتمتع بالاستقلالية في التسيير وتخضع للمراقبة المالية البعدية.[4] كما أكدت على أن كيفية إنشاء هذه المخابر وتنظيمها وسيرها تخضر لمرسوم تنفيذي.

وجاء هذا المرسوم تحت رقم 19-231، حيث اعتبر مخبر البحث كيانا بحثيا يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من أجل تنفيذ محور أو أكثر أو موضوع أو أكثر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 98-11، مرجع سابق، المادة 19، ص 07.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 99-244، يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 77، مؤرخ في 31 أكتوبر، 1999، ص 05.

[3] المرجع نفسه، المادة 02، ص 06.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 15-21، مرجع سابق، المادة 37، ص 12.

يمكـن إنشـاء مخبـر البحـث داخـل مؤسسـات التعلـيم والتكـوين العـاليين والمؤسسات العمومية الأخرى، وتدعى المؤسسة التي ينشأ بها مخبر البحث "مؤسسة الإلحاق".[1]

ومهمة المخبر المحورية حسب المرسوم هي تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في محور موضوع أو بحث علمي معين، بالإضافة إلى مهام أخرى مثل:

- المساهمة في تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسجلة في مشروع تطوير مؤسسة الإلحاق.
- المساهمة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث.
- إنجاز دراسات وأعمنال بحث لها علاقة بهدفه.
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.
- ترقية نتائج أبحاثه ونشرها.

بالإضافة إلى أنه وعلى غرار وحدات وفرق البحث يساهم مخبر البحث في عملية الإعداد للسياسة العامة للبحث العلمي أو برامج البحث.[2]

كما أعطى المرسوم تصنيفات لمخابر البحث الخاص والمختلط أو المشترك فالأول يخص ينشأ في مؤسسات التعليم العالي، في إطار التنظيم العلمي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 19-231، يحدد كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، المادة 02، الجريدة الرسمية، عدد 51، مؤرخ في 13 أوت 2019، ص 08.

[2] المرجع السابق، المادة 04، ص 08.

للكلية أو لمعهد الجامعة أو المدرسة العليا[1]، أما الثاني فينشأ في إطار تنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين عموميتين أو أكثر، أي نتيجة إشتراك مؤسسة عمومية أو اقتصادية مع مخبر بحث ينشؤ في مؤسسة أخرى.[2]

لا يختلف المخبر كثيرا عن فرقة ووحدة البحث في المهام المنوطة بهم في تنفيذ وتحقيق السياسة العامة للبحث العلمي، مع مشاركتهم في مراحل الإعداد والتقييم.

6. الوكالات الموضوعاتية للبحث:

أول ما أُشير إلى هذه الوكالات كان ضمن قانون 05-08، حيث اعتبرها من المنصات البحثية التي تسهر على تنفيذ السياسات العامة، إذ تنشأ لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي، وكالات موضوعاتية للبحث من أجل تنسيق نشاطات البحث ومتابعتها.[3] وبعدها صدر مرسوم رقم 11-398، ليحدد مهامها وتنظيمها وسيرها[4]، ليعقبها قانون 15-21 ليؤكد على أهمية هذه الوكالة وما تشغله في حيز السياسات البحثية، فقد ورد في المادة 33 منه أن تكلف الوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي التابعة لمجموعة من التخصصات العلمية، ومتابعة تنفيذها وتثمينها[5].

---

[1] المرجع نفسه، المادة 08، ص 08.

[2] المرجع نفسه، المادة 10، ص 09.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 08-05، مرجع سابق، المادة 14 مكرر 1، ص 05.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي 11-398، يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 66، مؤرخ في 24 نوفمبر 2011، ص 18.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 15-21، مرجع سابق، المادة 33، ص 11.

وقد حدد المرسوم 19-232 تنظيم وتسيير عمل الوكالة بإظافات جديدة على عملها، فتنشأ كل وكالة موضوعاتية للبحث من أجل التكفل بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنتمية لمجموعة من التخصصات العلمية، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي.[1]

أما مهامها كجهاز تنفيذي، فقد أقرته المادة 04، ففي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تكلف الوكالة الموضوعاتية للبحث ببرمجة نشاطات البحث وتقييمها ومتابعة تنفيذ أنشطة البحث المنتمية لمجموعة من التخصصات العلمية، والمساهمة في تثمين نتائجها، كما تكلف بتمويل هذه النشاطات والمساهمة تنسيق العلاقات المشتركة بين كل القطاعات وبين كل الأطراف المعنية.[2]

وعلى غرار باقي الأجهزة التنفيذية، فالوكالة مكلفة بتأدية مهام أخرى نذكر بعض ما ورد منها في المادة 05:[3]

- المشاركة في إعداد البرامج الوطنية للبحث التي تكلف بها، واقتراح الأولويات من ضمن هذه البرامج.
- إعداد البرنامج السنوي والمتعدد السنوات لنشاطاتها والسهر على تنفيذه.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 19-232، يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها، المادة 02، الجريدة الرسمية، عدد 51، مؤرخ في 13 أوت 2019، ص 11.

[2] المرجع السابق، المادة 04، ص 12.

[3] المرجع نفسه، المادة 05، ص ص 12-13.

- تمويل مشاريع البحث المقررة، من ميزانية برنامجية، بواسطة اتفاقيات أو عقود.
- تقييم حصيلة نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المندزة في إطار برامجها.
- المشاركة في استغلال نتائج البحث ووضع أنظمة ومناهج تثمينها.
- ضمان نشر نتئج البحث وتوزيعها.
- إعداد تقرير سنوي يتضمن حصيلة وآفاق وأنشطة البحث والتثمين، ويرسل إلى السلطة الوصية.

وللإشارة فقد أصدر الوزير الأول مرسوما يتضمن إعادة تنظيم عمل الوكالة الموضوعاتية، والتي خصصها للبحث في العلوم والتكنولوجيا، التي تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي مسجل تحت رقم 12-19 والمؤرخ 09 جانفي 2019، وطبق عليها أحكام المرسوم 19-232 سابق الذكر[1]، وحدد لها مهامها بأن تتكفل بتنسيق ومتابعة تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا تثمين نتائجها.[2]

ولعل هذا ما أثار حفيظة العديد من الباحثين الجزائريين في تغييب العلوم الاجتماعية وما يمكن أن تضيفه للوكالة من أبحاث تدرس المجتمع والثقافة الانسانية التي تلعب دورا محوريا في تطور واستقرار المجتمعات، وإيلاء كل الاهتمام للعلوم التقنية التي تدرس المادة وتهمل الإنسان إلى حد ما، وما يدل على ذلك ما كرسته المادة 04 من المرسوم.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 21-206، يتضمن إعادة تنظيم الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا، المادة 02، الجريدة الرسمية، عدد 40، مؤرخ في 20 ماي 2021، ص 04.

[2] المرجع نفسه، المادة 03، ص 04.

7. الشبكات الموضوعاتية للبحث:

مهد قانون 15-21 لهذه الوكالة، فقصد توحيد الكفاءات والاستعمال المشترك للوسائل، وتشجيع البحث التعاوني وذلك من أجل التكفل الأمثل بمشاريع بحث ذات المصلحة المشتركة، يمكن إنشاء شبكات موضوعاتية للبحث حسب شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم[1].

ولتحديد هذه الشروط صدر مرسوم تنفيذي رقم 19-233[2]، الذي حدد مفهوم الشبكات وفصل في مهامها وكيفية سيرها وتنظيمها، وهي فضاء يهدف إلى توحيد الكفاءات والاستعمال المشترك للوسائل وتشجيع العمل الجماعي لتنفيذ المشاريع ذات المصلحة المشتركة.[3] وهذا ما يجعل من شبكات البحث منصات لتنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي والتي تشارك في صياغتها أغلب الآليات البحثية التي سبق عرضها.

وتنبثق الشبكة الموضوعاتية من الوكالة الموضوعاتية للبحث، حيث تنشأ بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي وباقتراح من المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث العنية[4]، كونها مؤسسة موطنة لها.

وزيادة على مهمتها الرئيسية، تتولى الشبكة مايلي:[5]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 15-21، مرجع سابق، المادة 43، ص 12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 19-233، يحدد شروط وكيفيات إنشاء الشبكات الموضوعاتية للبحث، الجريدة الرسمية، عدد 51، مؤرخ في 13 أوت 2019، ص 16.

[3] المرجع السابق، المادة 02، ص 16.

[4] المرجع نفسه، المادة 04، ص 16.

[5] المرجع نفسه، المادة 05، ص 16.

- تجميع الكفاءات العلمية.
- تطوير مشاريع البحث حول موضوعات الشبكة الموضوعاتية.
- تشجيع نقل المعرفة والمهرات ونتائج البحثنحو القطاع الاجتماعي والاقتصادي.
- ضمان اليقضة العلمية والتكنولوجية.

تدخل الشبكات الموضوعاتية ضمن قائمة الوسائل المسخرة من طرف راسم السياسة البحثية، لتنفيذ هذه السياسة وجعلها في المتناول وفق صيغ محددة ومهام مقررة ضمن المرسوم التنفيذي التناظم لها، وللوقوف على العملية بتوفير كل الإمكانات المادية ولبشرية وبالتنسيق مع كل ما له علاقة بالبحث العلمي من أجل إنجاح السياسة العامة للبحث العلمي.

من خلال عرضنا للمنصات العلمية المسخرة في سبيل تنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي، يتضح لنا جليا أنها وبتنوعها لم تكتفي بمرحلة التنفيذ لهذ السياسة بل تعدتها لتحقيق مهام أخرى، على غرار الإعداد والتقييم والتثمين، وهذا في رأينا تداخل في المهام وتراكم في الأعباء، حيث أنه في كل مؤسسة بحثية تنفيذية جانب يعمل على إعداد السياسة وتقييمها، وهو في الأصل قائم على تنفيذ وتجسيد هذه السياسة، وهذا ما يضعف من أداء الجهاز.

فإذا اكتفى المشرع بإسداء مهمة التنفيذ لكل جهاز تنفيذي، لأمكن ذلك من تخفيف ثقل مهمة الإعداد والتقييم واللتين تحتاجان لجهد علمي وتكلفة مالية وطاقة بشرية كبيرة زيادة على أنه سخر وأسس لمنصات علمية تقوم في الأساس على عملية الإعداد للسياسة البحثية ومنصات أخرى للتقييم والتثمين.

إن الاستقلالية في وظائف الإعداد والتنفيذ والتقييم لأي سياسة عامة يفرض الفصل في المهام الملقاة على عاتق كل جهاز، فإذا كان لكل جهاز مهام مختلفة ويشارك في كل مرحلة من مراحل إعداد السياسة البحثية، فما الداعي من إنشاء مؤسسات للإعداد وأخرى للتنفيذ، وكان من الأصلح والأجدر التأسيس لجهاز بحثي عام بمصالح تختص كل مصلحة بمهمة أو مرحلة، نوفر بذلك التكلفة المالية والبشرية، ونوحد الاتجاه العام للسياسة العامة.

المبحث الثالث: الجامعة وسياسات البحث العلمي.. بين معوقات ومتطلبات التنفيذ

الجامعة الجزائرية كمؤسسة من مؤسسات الدولة الجزائرية تخضع لقوانين ناظمة لعملها ومحددة لعلاقاتها المتشابكة مع باقي مؤسسات الدولة، قوانين موجهة لسياساتها التعليمية والبحثية ببرامج وخطط يشترك في صياغتها فواعل من داخلها وخارجها، عبر مراحل تبدأ بالإعداد لهذه السياسة ولا تنتهي بتنفيذها.

وبما أن البحث العلمي أحد وظائف الجامعة، كان لزاما على هذه الاخيرة صياغة سياسة عامة تخدم البحث العلمي وتعمل على تطويره لمجاراة البحوث العلمية العالمية واختبار وتجربة مخرجاتها للوصول إلى حلول المشاكل التي تعترض المجتمع ككل ومؤسسات الدولة القائمة على خدمة هذا المجتمع بالخصوص، محققة بذلك الهدف الذي رسمت من أجله من خلال الإعداد الجيد لها والوقوف الجاد لتنفيذها والاستمرار الدوري لتقييمها وتثمينها.

ولعل مرحلة التنفيذ أهم هذه المراحل، لما تحتاجة من احترافية في التجسيد وعقلانية في الطرح وترشيد في الإنفاق ومرونة في الربط بين مرحلتي الإعداد والتقييم، مع

اجتناب كل المعوقات التي قد تحد من تحقيق الهدف، واستغلال كل متطلبات أنجاح السياسة البحثية.

وفي هذا المبحث سنحاول الوقوف عند أهم المعوقات والتحديات التي حدت الجامعة من تحقيق تنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي بالشكل المأمول، لنعرض فيما بعد أبرز المتطلبات التي سجلناها للوصول إلى أنجاح الجامعة في تنفيذ هذه السياسة، وذلك بالاعتماد على ما سجلته بعض الدوائر المختصة والمهتمة بقضايا البحث العلمي الجامعي أو الأكاديمي، وما توصل إليه بعض الدارسين، إظافة إلى استنتاجات شخصية نقترحها من أجل إنجاح السياسة العامة للبحث العلمي بالتركيز على مرحلة التنفيذ والتي تشكل تحديا حقيقيا أما الجامعة كهيكل من هياكل التعليم العالي ف البلاد.

المطلب الأول: معوقات تنفيذ الجامعة لسياسات البحث العلمي.

تعترض الجامعة الجزائرية عقبات ومعوقات عديد وعلى أصعدة مختلفة، في طريق تنفيذ ما بُرمِج وسُطِّر من سياسات عامة لترقية وتطوير البحث العلمي، حيث تعتبر تحديات تحول بينها وبين تحقيق الغاية من السياسة البحثية.

والتحديات تعتبر تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات، أو عوائق نابعة من البيئة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية[1]، بمعنى كل ما يطرأ على خطة العمل تقلل من فرصة نجاحها وتفعيلها بالشكل السليم.

[1] فوزي غرايبة وآخرون، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية**، ط 03، دار وائل، عمان، 2002 ص 10.

وقد أجمع جل الباحثين المتتبعين لسيرورة البحث العلمي في الجزائر حول عوامل محدَّدَة من شأنها الحد من تنفيذ سياسة البحث بشكل يحقق الجدوى العلمية والعملية ومنها:

1. عقبات تشريعية إدارية:

- ولعل ما يرتبط بها مباشرة، بحسب ما طرحه الأستاذ "عمار بوحوش" في محاضرة له بعنوان "إشكالية البحث العلمي في الجزائر" هو التشريع والقوانين والإجراءات الإدارية التي تحرص على التقيد بالنصوص القانونية وليس بتحقيق الأهداف المنشودة.[1] ما تجعل الباحث مقيدا في إنجاز بحوثه. ملتزما بظوابط وإجراءات بيروقراطية صارمة، قد تخرج البحث عن سياقه.

- تعقد الهيكل التنظيمي للجامعة، وتداخل الأدوار يعرقل كثيرا سيران المعلومات والاتصالات بين القمة والقاعدة، أو بين المصالح والدوائر والمعاهد الجامعية، أوبينها وبين الوزارة الوصية.[2]

- الخلل في القوانين والإجراءات الإدارية التي تسهم في توفير بيئة جاذبة تستقطب الباحثين.

- فقد توجد مشاكل مالية وعلمية جمة، لكن وجود الإدارة الفاعلة هو الذي يتغلب على جميع هذه المشاكل لا سيما وأن الوطن العربي يعاني نقصا

[1] فلوح أحمد، **مشكلات البحث في الجامعة الجزائرية**، المركز الجامعي أنموذجا، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، الجزائر في 2017/07/11، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2017، ص 65.

[2] بن عودة نصر الدين، **معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 06 عدد 01، 2018، 08.

في الكوادر البشرية وحتى الموارد المادية، إلا ان المشكلة في التوزيع والتأهيل والتنسيق وسوء التفسير الذي أصبح عائقا لا مساعد ولا مشجع في عملية البحث.[1]

- وهذا ينطبق كما رأينا في عرضنا السابق على الجزائر بشكل مثبت من خلال تداخل المهام والوظائف بين مراكز و أجهزة البحث وتشابكها في الجهاز الواحد، فمهمة إعداد السياسات العامة لا تقتصر على جهاز واحد بعينه وإنما تدخل في وظائف أجهزة بحثية عدة وكذا الأمر بالنسبة لوظيفة التنفيذ حيث نرى أنه لا ينفرد جهاز أو مؤسسة بحثية بمهمة بعينها، فمهمة الإعداد والتنفيذ والتقييم لا يمكنها أن تجتمع في جهاز واحد، ما يجعل المهام متشابكة وغير واضحة المعالم وغير محددة الأهداف، فإذا كان راسم السياسة هو منفذها والقائم على تقييمها، يجعل من السياسة العامة للبحث العلمي خاضعة لتوجيهات وآراء ومصالح معديها ، ينفذوها كيف ما يشاؤون وقت ما يشاؤون بالطريقة التي يشاؤون، وقد يُغفل في ذلك مرحلة التقييم لكي لا تُظهِر الخلل في الإعداد والتنفيذ.

- وقد رأينا في أغلب القوانين والمراسيم الناظمة لعمل أجهزة البحث العلمي من وحدات ومراكز ووكالات وغيرها، التداخل الحاصل في المهام وعلى رأسها المجلس الوطني للبحث العلمي، أين لا تتوقف مهامه عند مرحلة إبداء الرأي حول مواضيع البحث بل يتعداه إلى التنفيذ والتنسيق بين القطاعات الدائمة والمشتركة.

[1] محمد صادق اسماعيل، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي**، كيف نهض ولماذا تراجعنا، ط1 المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، دار الكتب المصرية، مصر، 2014، ص 76.

- تداخل وتشابك وتقاطع حتى في مهمة تنفيذ السياسات البحثية من طرف الأجهزة التنفيذية، فهي تتدخل كذلك في الإعداد للسياسة العامة للبحث العلمي وجمع المعلومات حولها وحتى التقييم على غرار الوكالات الموضوعاتية.

- تولِية موظفين إداريين يقومون على الشأن التنفيذي، بدل باحثين لهم باع في الإنتاج العلمي من خلال مقالات علمية في مجلات دولية مصنفة، أو من خلال براءات اختراع وغيرها من المبادرات البحثية، فالفرق بين الباحث والإداري، أن الأول يدرك كيفية التعامل مع القضايا العلمية وتكييفها بحسب ظروفها المحيطة، أما الثاني فهو مسير ومُقَيد بظوابط بيروقراطية بتعليمات وقرارات إدارية جافة، لا يخضع تعيينه لمساره العلمي أو إنتاجه المعرفي بل لمسابقة على أساس شهادة الليسانس أو الماستر على أكثر تقدير، بينما نرى الآلاف من الدكاترة البطالين الذين يشكلون قوة علمية مهمشة وغير مستثمرة رغم ما لها من أبحاث ومقالات علمية وبراءات اختراع. ولعل هذا ما وقفْتُ عليه شخصيا في زياراتي المتكررة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أين التقيت بموظفين بل ورؤساء مصالح ومديرين فرعيين يجهلون أبسط الأمور العلمية ومهام الأجهزة البحثية التي يشرفون عليها، ما شكل لي صعوبات جمة في الحصول على بعض الإحصائيات.

- من المشاكل الإدارية التي تعيق تنفيذ سياسة البحث من جانب آخر تعقد الهيكل التنظيمي للجامعة، وتداخل الأدوار التنظيمية، ما يعرقل سيران المعلومات والاتصالات بين القمة والقاعدة أو بين المصالح والدوائر والمعاهد

الجامعية أو بينهما وبين الوزارة الوصية[1]، الشيء الذي يحجب كثيرا من المشاكل الحقيقية عن المسؤولين في قمة الهرم التنظيمي، مما يؤدي إلى التذمر وتدهور العلاقات الذي يعود بدوره بنتائج سلبية على عملية التنفيذ.

- إن الجهاز الإداري الذي يتصف بالمركزية الشديدة لا يولي أهمية للعلماء والباحثين في عملية التنمية والنهضة، وغالبا ما يكون البيروقراطي مستبدا يحمل شهادات ومؤهلات أقل من الباحث، ما ينتج ما يعرف بأعداء النجاح[2]، كما ينظر إلى نفسه أنه صاحب الرأي السديد ولا يأخذ بآراء الباحثين ما يعطل ويحد من تنفيذ ما سطر من سياسات بحثية.

2. عقبات سياسية:

- سيطرة البعد السياسي على توجيه البحث العلمي عموما يؤثر سلبا على السياسة البحثية إعدادا وتنفيذا وتقييما، والتنفيذ بالخصوص حيث يراعى فيه مصالح طبقة سياسية معينة خاصة وأنها المورد له.

- غياب حرية المؤسسات العلمية والأكاديمية واستقلالها المالي والإداري، ونتيجة لارتباط مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بقطاعات الدولة، وممارسة الرقابة بأشكال متعددة في مستويات مختلفة، إذ كثيرا ما رفضت مشاريع بحث لا لشيئ سوى لأنها تعتمد

[1] نسمة مسعودان، **معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مجلد 01، عدد 04، 2018، ص 21.

[2] عبد الحميد جفال، "**معوقات البحث العلمي في الجزائر –الواقع والآفاق–**"، مجلة التواصل في في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 28، ص 06.

مقاربات نقدية وتثير قضايا تدخل ضمن المكبوت والمسكوت عنه[1] وبالخصوص عند محاولة تجسيدها على أرض الواقع.

- وهذا ما أدى كذلك إلى تقليص هامش الحرية التي يمكن لمراكز الأبحاث أن تمارسه في التخطيط أو العمل على البحث العلمي وعلى نشره[2]، أي تنفيذه بحرية وفعالية بعيدا على الضغوطات أو التوجيهات السياسية.

- عند تنفيذ بعض سياسات البحث العلمي، تكون بعيدة عن الواقع غير ملبية لتطلعات المجتمع، وإن كانت كذلك لا تؤخذ نتائجها بعين الاعتبار في صنع القرارات.

- لا تخضع أغلب تعيينات الأجهزة التنفيذية لمعايير التفوق العلمي في المجال البحثي، بل للولاءات السياسية الخادمة لمصالح السلطة السياسية.

- عدم الاستقرار السياسي وخاصة في السنوات الأخير وعدم وضوح السياسة العامة للبلاد، انعكس بالسلب على قطاع التعليم العالي ما جعل عجلة البحث العلمي في تباطؤ مستمر.

- كل هذا وغيره أدى إلى تنامي ما يسمى بالرقابة الذاتية، أين يخفي ويحتفظ فيها الباحثون بمجموعة من النتائج أو الحقائق لأنفسهم، وذلك لعدم ثقتهم بجدوى تنفيذ السياسة البحثية وتجسيدها في بيئة رافضة لأي جديد أو

---

[1] العياشي عنصر، **نحو علم اجتماع نقدي** –دراسة نقدية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 79.

[2] عيشور نادية، **تحديات البحث السوسيولوجي في العالم العربي**، الجزائر نموذجا، ورقة عمل مقدمة مقدمة للملتقى الأول حول علم الاجتماع في الجزائر –الواقع والآفاق–، جامعة جيجل، أيام 6 و7 ماي 2006، ص 06.

إضافة في الساحة البحثية، من خلال رفض معدي السياسة العامة للبحث العلمي في تنفيذها كما يجب، بل وبالتدخل من أجل إخراجها عن الطريق المرسوم لها.

3. عقبات مادية مالية (التمويل)

- من أهم شروط نجاح تنفيذ أي سياسة عامة، توافر عنصر التمويل أي تسخير كل ما هو مادي من أموال وتجهيزات مساعدة على عملية التنفيذ فمرحلة الإعداد والتقييم تتطلب أكثر ما تتطلب جهد فكري من ملاحظة ودراسة واستنتاجات، غير أن مرحلة التنفيذ أكثر ما تتطلب الأموال والمعدات التي تجعل السياسة العامة للبحث العلمي موضع التنفيذ، فكلما كان الإنفاق أكثر على البحث العلمي كلما سهل ذلك في عملية تجسيد مخرجاته وتحقيقها على أرض الواقع.

- سوء تسيير الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، حيث أكد الأستاذ "كاظم العبودي" مدير فريق بحث في مخبر الميكروبيولوجيا بجامعة وهران، على أن التسيير البيروقراطي للإدارة يأخذ أكثر من 60% من ميزانية البحث العلمي، والباقي ينفق على البحث التكويني وليس البحث الاستكشافي، كما توزع معظم النفقات على لوازم مكتبية وتذاكر سفر للمشاركة في مؤتمرات بالخارج والقليل ينفق على لوازم البحث العلمي[1].

[1] أميمة أحمد، البحث العلمي بالجزائر بين زيادة الميزانية وإزالة العقبات، متوفر على الموقع:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/10/8/البحث-العلمي-بالجزائر-بين-زيادة-وإزالة-العوائق-أمام-البحث-العلمي-تاريخ=أميمة%20أحمد-text
تاريخ الزيارة 2022/08/14، سا 09:58 .

- وبـذلك يمـتص الفسـاد الإداري مخصصـات البحـث العلمـي وبالخصوص المرصودة لتنفيذ وتطبيق ما رُسِم من سياسات.

- ضعف مساهمة القطاع الخاص في دعم البحث الجامعي، فما يزيد من أهمية العلمي هو تطبيق نتائجه في الواقع ميدانيا، لذلك لابد من ربط الجامعة بالمؤسسات الاقتصادي والاجتماعية والصناعية.[1]

- عجز الجامعة عن تنفيذ العديد من البحوث لعدم قدرتها على تغطية التكاليف من جهة ومن جهة افتقارها للمعدات والأجهزة اللازمة على غرار البحوث الطبية والتكنولوجية.

- افتقار أغلب المخابر للتجهيزات والمستلزمات كالهاتف والفاكس والحواسيب والطابعات والأكثر من ذلك خدمة الأنترنت التي من دونها لا يمكن للمخبر البحث في أي موضوع والتواصل مع العالم الخارجي ونشر الأبحاث والدراسات في المنصات العلمية الدولية.

- قلة أو عدم تمويل الباحث لتنفيذ وتجسيد عمله ميدانيا، يدفعه إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية في دول أخرى قادرة على تمويل بحوثه وتجسيدها على أراضيها، ما يحفز الباحث إلى الانتقال مع مشروعه وهذا من أهم مسببات ما يعرف بهجرة الأدمغة.

- في ظل نقص الانفاق، صار سقف طموح جل المخابر البحثية في الجزائر، هو عقد ملتقى وطني أو دولي كل ثلاث أو أربع سنوات وفي حدود

[1] بن عودة نصر الدين، مرجع سابق، ص 06.

الإمكانات المحدودة، وكما رأينا أن من إيجابيات جائحة كوفيد 19 أنها قللت من ميزانية الملتقيات من خلال انعقادها عن بعد.

- يبقي الإنفاق العام على البحث العلمي دون المستوى، حيث تخصص الجزائر 0.28% من الناتج الوطني الخام للبحث العلمي، فرغم محاولات زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع إلا أن نسبته تبقى ضعيفة مقارنة مع بعض الدول العربية والمتقدمة.[1]

- وأوضح السيد "**أيمن بن عبد الرحمان**"، رئيس الوزراء في كلمة ألقاها خلال إشرافه، باسم رئيس الجمهورية، على تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، أن "الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وصل إلى ما يقارب 57 مليار دج ما بين 2015 و 2021، أي بمعدل يفوق 8 مليار دج في السنة"، و تشمل هذه المبالغ النفقات بعنوان الصندوق الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقط، دون احتساب المخصصات المالية ضمن ميزانيات الدوائر الوزارية ومؤسسات الدولة الأخرى، يضيف الوزير الأول الذي أشار إلى أن هذا القطاع يعتمد في مجال التمويل على ميزانية الدولة بنسبة 100 بالمائة[2]، ورغم ذلك يبقى رؤساء المخابر والفرق البحثية يشتكون من شح وعدم التمويل لمشاريعهم البحثية، ما جعلها غير قابلة للتنفيذ.

[1] نجاة عبو، معوقات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، المؤتمر الدولي التاسع 18-19 أوت 2015، الجزائر ص 04.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على https://www.aps.dz/ar/economie/123601-57، تاريخ الزيارة 2022/08/14 سا 10:30

4. عوائق تقنية متنوعة

- من الصعوبات التي تبدو غير مبررة هو صعوبة الحصول على المعلومات، إذ يتعذر على الباحث الوصول إلى أوعية المعلومات وخاصة في الدوائر الحكومية، التي تحيط الأرقام والإحصائيات الرسمية بسرية غير مبررة[1] وهذا ما عانيته حرفيا في جمع بعض الإحصاءات حول مراكز ومخابر البحث حيث انتقلت إلى وزارة التعليم العالي أكثر من 04 مرات ولم أحصل على معلومة واحدة وفي كل مرة بحجة غياب المدير المكلف بالإحصاء، أو الموظف لايستطيع إعطاء المعلومة إما لسيريتها أو لجهله بها أصلا، ولعل من أغرب ما صادفته على الإطلاق هو تعطل جهاز الحاسوب الخاص بمدير الإحصاء وعجزه الولوج لموقع الوزارة لرداءة شبكة الأنترنت في مقر الوزارة، ما شكل إرباكا للموظف واستغراب كبير من طرفي وخرجت من الوزارة كما دخلتها.

- غياب دورات تكوينية للباحثين، وبالخصوص طلبة الدكتوراه في المجال الفكري والفني وإعطائهم الفرصة في المشاركة في تنظيم ملتقيات وطنية ودولية أو حتى أيام دراسية.

- الحالة النفسية للباحث من صغوطات اجتماعية واقتصادية وإدارية وتدريسية تعيقه على تنفيذ أبسط مخرجات دراساته البحثية، ما يشعره بالتهميش لمجهوده الفكري وسط مناخ علمي غير مشجع على البحث.

[1] محمد زيدان، واقع قطاع البحث العلمي في الوطن العربي ومتطلبات ترقيته لتحسين الأداء الاقتصادي –بالإشارة إلى حالة الجزائر–، مجلة دراسات إقليمية، مجلد 08، عدد 24، 2011، ص 30.

تمثل هذه العوائق وغيرها كثير ومتنوع، أهم التحديات التي تواجه الباحث في تنفيذه لسياسات البحث العلمي، وتحد من نشاطه العلمي وتشعره بالملل وعدم الجدوى من تنفيذه والوقوف على تجسيد أفكاره التي تمثل حلولا لعدة مشكلات بحثية تواجه المجتمع بمكوناته سلطة وشعبا.

فالمناخ المحيط بالباحث لا يشجع تماما على البحث العلمي ككل، فما بالك بتنفيذ وتحقيق ما يُرسم من سياسات بحثية، يدرك مسبقا استحالة أو صعوبة تحقيقها بوجود بيروقراطية وظيفية غير علمية، وبميزانية هزيلة وغير موزعة بشكل منصف، وقيود قانونية وتشريعية وبسلطة مركزية تشدد الرقابة على كل ما هو خارج عن إرادتها السياسية ولا يخدم مصالحها الضيقة، وبغياب تنسيق بين الباحث والباحث وبينه وبين مخبره ما يجعله يتحين الفرصة للتملص من هذه التعقيدات واللجوء إلى فضاءات أرحب خارج الوطن تؤمن وتقدر مجهوداته وتساعده في تنفيذ وتجسيد بحوثه العلمية من براءات اختراع ونظريات علمية ورؤى مستقبلية، والهجرة هنا تصير أول اهتماماته والفرار إلى الخارج بطرق قانونية أو غير قانونية بالهجرة غير الشرعية بركوب أمواج المجهول، كما وحدث مع 18 دكتور متخصص في مجالات طبية مختلفة أين ركبوا أمواج البحر من سواحل مستغانم إلى الضفة الشمالية، لا لشيء إلا بعد يأسهم من إمكانية تغيير واقع غير قابل ورافض للتغيير.

المطلب الثاني: متطلبات تنفيذ الجامعة لسياسات البحث العلمي.

يرتبط نجاح الجامعة الجزائرية في تنفيذها للسياسات العامة للبحث العلمي، بتوفر مجموعة من المقومات التي تساهم في تسخير الظروف المناسبة لهذه المهمة المعقدة وتذليل الصعوبات التي سبق وأشرنا إليها، والتي شكلت معيقات أمام نجاح المنظومة البحثية جراء عجز الجامعة على تجسيد المشاريع والبرامج العلمية المرسومة من قبل أجهزة إعداد السياسة العامة من فواعل رسمية وغير رسمية.

وبما أننا ركزنا على أهم العوامل التي شكلت تحديات أمام الجامعة في تنفيذها للسياسة البحثية، فإننا سنبقي تركيزنا على ذات العناصر محاولين في ذلك تقديم اقتراحات لبعض المهتمين بالشأن الجامعي، وما نراه مناسبا من حلول تخرج الجامعة الجزائرية من إشكالية عدم الفاعلية في المنظومة البحثية الجامعية.

1. مقومات تشريعية إدارية:

- جودة التشريعات واللوائح، فلابد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة حتى تكون عونا للإدارة الجامعية، كما يجب عليها أن تواكب كافة المتغيرات والتحولات من حولها، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لأنها توجد في عالم متغير تؤثر وتتأثر به.[1]

- الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التشريعية، حيث يجب أن تتكون الهيئة التشريعية التي تسن قوانين بحجم قطاع التعليم العالي، من إطارات

[1] محمد حسن حمدات، **وظائف وقضايا معاصرة في الإدارة التربوية**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 281.

المجتمع المتعلمة وبدرجات عالية لتتمكن من الإلمام بمشاكل البحث العلمي الأكاديمي، وتجسيد ما توصل إليه الباحثون على أرض الواقع.

- ضرورة إشراك النخب الجامعية من أساتذة وباحثين ومديري مخابر بحثية في الإعداد للسياسة العامة للبحث العلمي، من حيث أنهم المعنيون الأوائل وأصحاب الشأن، والفاعلون الرسميون القادرون على وضع السياسة البحثية موضعها السليم.

- الفصل بين السلطات التشريعية التي تضع السياسات والبرامج عبر هيئاتها البحثية، وبين الأجهزة التنفيذية لهذه السياسات لمنع التداخل في المهام.

- إعادة النظر في نظام توظيف إطارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وموظفيها حيث يجب اختيار هؤلاء من فئة الباحثين حاملي الشهادات العليا وأصحاب بحوث واختراعات ودراسات علمية، لتسهيل عملية تنفيذ السياسات البحثية وبرامج التطوير، فمن غير المعقول أن توظف الوزارة عمالا يجهلون أبجديات البحث العلمي في حين يعاني الآلاف من حاملي شهادة الدكتوراة البطالة، وهم من ساهموا في بحوث علمية ودراسات ومقالات في مجلات وطنية ودولية مرموقة.

- منح بعض الصلاحيات للمراكز ومخابر والوكالات الموضوعاتية في المساهمة في تسيير الشؤون البحثية على مستواها، وتحقيق لا مركزية اتخاذ القرارات وتجسيد نتائج الدراسات والخطط المرسومة وتفعيلها ميدانيا، ما يُشعِر الباحث بأن عمله وجهده البحثي كُلِل بالنجاح.

2. مقومات سياسية:

- تغليب البعد العلمي على الانتماء السياسي في إيلاء المناصب البحثية، وعدم توزيعها كحقائب سياسية بين الأحزاب المشكلة للسلطة السياسية أو الداعمة لها.

- تخفيف الرقابة السياسية على عمليات صنع السياسات العامة البحثية، وخاصة مرحلة التنفيذ حتى لا تعبر على طرف سياسي أو معاضة طرف آخر.

- فتح مجال من الحرية للمخابر البحثية في تنفيذ البرامج العلمية وتفعيل السياسات المسطرة بعيدا عن الضغوطات والإملاءات السياسية.

- أخذ النتائج المتوصل إليها من طرف أجهزة إعداد وتنفيذ سياسات البحث العلمي بعين الاعتبار في صنع القرار السياسي.

- الرجوع إلى مراكز البحث والدراسات في رسم السياسة العامة للبلاد وإشراكها في عملية تنفيذ القرار، كونها تظم مفكرين وخبراء يعملون على حل مشاكل المجتمع بأقل التكاليف وأسرع وقت وبحيادية، عكس ما يفرزه البرلمان بغرفتيه والذي يظم أفرادا يمارسون السياسة ويسعون إلى صنع سياسات عامة خادمة لمصالحهم ومصالح فئة صيقة من المجتمع، ولعل من أهم الأمثلة على تأثير القرار السياسي في دفع البحث العلمي في إيجاد حلول سريعة وسيادية هي حادثة إطلاق الإتحاد السوفياتي سابقًا لأول قمر إصطناعي في الفضاء والمسمى "سبوتنيك 1" سنة 1957، أن الحادث المفاجئ دفع الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الأمريكي" كنيدي" للإسراع في إنشاء وكالة " ناسا " والتي حققت

فيما بعد نجاحات باهرة في الفضاء تمثلت في المشي على سطح القمر، كما ساعدت أمريكا على بسط نفوذها عالميا خاصة في الجانب العسكري والإتصالات والمعلوماتية[1].

- ضرورة توفر إرادة سياسية صادقة وعقلانية بعيدة عن الارتجال والانفراد بالرأي في صنع السياسة العامة للبحث العلمي وضرورة الانفتاح على الرأي الآخر في تحقيق مشاريع البحث العلمي خدمة للمجتمع والصالح العام.

- إنشاء هيئة تشريعية في كل جامعة على غرار البرلمان، تسهر على إعداد قوانين وسياسات بحثية وبرامج تطوير يشترك في إعدادها أعضاء الهيئة العلمية، يتم عرضها على هيئة تنفيذية على غرار الحكومة، ترصد ما يلزم من طاقات بشرية ومادية لتجسيدها على أرض الواقع مع فصل مرن بين الهيئتين يضمن عدم تداخل المهام.

3. مقومات التمويل:

- زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، فبالرغم من ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتي تطورت عما كانت عليه في السنوات الماضية، تبقى قليلة وغير كافية، فنسبة 1% لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام الدولي يبلغ 3%، وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين 4% و 4,3 %، كما أن الموارد المالية المخصصة

[1] كبار عبد الله، "**الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي**": تحديات وآفاق، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية مجلد 06، عدد 16، 2014، ص 305.

للبحث العلمي في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60 % من الميزانية المخصصة للبحث العلمي.[1]

- ترشيد ما يُرصَد من مخصصات مالية للمخابر العلمية، وتوجيهها للبحوث الاستكشافية أكثر فأكثر، ما يضمن تنفيذها بتقنيات عالية وبجودة نوعية.

- تخصيص حوافز مادية ومعنوية للباحثين من أجل تمكينهم من تحقيق مشاريعهم البحثية وتجسيدها بالاستعانة بخبرات محلية ودولية من خلال تسهيل أرسالهم للتكوين والمشاركة في مؤتمرات دولية ومخابر عالمية والرجوع بمكاسب علمية تستثمر في البحث العلمي على المستوى المحلي.

- وجوب توظيف محاسب مالي بشهادة عليا وبكفاءة عالية برتبة باحث، يقف على متابعة المداخيل المالية وما يتم إنفاقه على البرامج البحثية وتقديم تقارير دورية لرئاسة الجامعة أو الوزارة الممولة لمشروع البحث مباشرة.

- على وزارة التعليم العالي تقديم تسهيلات تحفيزية للقطاع الخاص للمساهمة في تمويل البرامج البحثية وتنفيذها بما يحقق المنفعة المادية للطرفين.

- التقليل من عدد المديريات لدى وزارة التعليم العالي، وكذا المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتي تحوي العديد من المكاتب والموظفين من غير الباحثين، بشكل ضخم مبالغ فيه، مقابل هزالة ما يقدموه للبحث والتطوير، حيث تحتوي الوزارة على 10 مديريات لكل مديرية 04

[1] محمد طوالبية، لامية حاروش، "**البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير**"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، مجلد 10، عدد 01، 2018، ص 40.

مديريات فرعية، بينما تتكون المديرية العامة للبحث العلمي من 06 مديريات 04 منها تحوي 04 مديريات فرعية، وكل هذه المديريات الفرعية تتشكل من مكتبين إلى أربع مكاتب وكل مكتب من موظف إلى ثلاث موظفين على الأقل ما يستنزف أموالا طائلة تخصص كرواتب وتجهيزات المكاتب لهؤلاء، في حين تعاني النخبة الباحثة التهميش والعزلة في مدرجات ومخابر جامعية يفتقر الكثير منها إلى أبسط المستلزمات التي تعين الأستاذ على تقديم محاضرة، فما بالك بتنفيذ مشروع بحثي.

4. مقومات تقنية متنوعة:

- من المبادرات التي تسعى الوزارة الوصية لتحقيقها رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتعميمها على كافة مؤسسات التعليم العالي، وقد صرح الأستاذ "**كمال بداري**" وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حديثة للقناة الإذاعية الأولى في حصة فوروم الإذاعة يوم الاثنين 19 سبتمبر 2022، أن خطة الرقمنة تضم تطوير البحث العلمي لاسيما منه التطبيقي من أجل تثمين مخرجاته، مشيرا إلى وجود عدة مشاريع في هذا المجال، منها مرافقة المؤسسات الاقتصادية من خلال العمل المشترك ضمن وحدات البحث و التطوير الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية وذلك بمشاركة باحثين وطلبة جامعيين، فضلا عن تشجيع روح المقاولاتية لدى الطلبة لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية[1]. وهذه مبادرة

[1] أنظر: وزارة التعليم العلي والبحث العلمي على الموقع https://www.mesrs.dz/index.php/2022/09/22/m-kamel-baddari-ministre-de-lenseignement-superieur-et-de-la-recherche-scientifique-invite-du-forum-de-la-radio-nationale تاريخ الزيارة: 2022/09/29 سا: 15:45

سبقه إليها كفكرة وزراء قبله، ولكن كتفعيل وتنفيذ لهذا المشروع يبقى مرهونا بإرادة سياسية عليا تفتح مجالا غير مشروط من الحرية البحثية للوزير في ذلك.

- توفير القدر المستحق من المعلومات لوكالات البحث في الإعداد لتسهيل عملية التنفيذ، فهذه الأخيرة لا يمكنها أن تتحقق والكثير من المعلومات والتقارير تبقى حكرا على فئة معينة دون أخرى، وذلك من أجل إعطاء الفرصة للباحثين في المساهمة في حل المشاكل المجتمعية والأمنية.

- التكثيف من الدراسات والدورات التكوينية للباحثين وطلبة الدكتوراه وخاصة في العلوم التقنية التي تتطلب تجهيزات ومعدات ومجهودات خاصة ومرافقتهم في تجسيد مشاريعهم البحثية، على غرار ما تقدمه وزارة الشباب والرياضة من امتيازات للاعبين دون مستوى علمي يذكر، من دورات تكوينية في الخارج بميزانية خرافية دونما عائد يذكر، وتجهيز للملاعب ولقاعات رياضية بأحدث الوسائل، فغرفة لتغيير الملابس في ملعب من الملاعب مجهزة بأكثر الخدمات تطورا، في حين تفتقر بعض المخابر الجامعية إلى جهاز حاسوب وطابعة سعرهما أقل من سعر حذاء اللاعب.

- تخفيف الالتزامات الإدارية والبيروقراطية على الأستاذ الباحث ومنحه مزيدا من حرية التعبير وإبداء الرأي، وأن يشرف على تنفيذ مشروعه دون ضغوطات وتوجيهات من الممولين.

- الأولوية في المنح والامتيازات يكون على أساس الانتاج والإبداع الفكري، لا على أساس الأقدمية، فكم من باحث شاب أنتج مشاريع وبراءات اختراع في سنة واحدة ما لم ينتجه أستاذ طيلة ثلاث أو أربع عقود.

هذة المقومات وأخرى غيرها، تساعد إلى حد بعيد – ما إن تحققت – في تنفيذ برامج وخطط السياسات العامة للبحث العلمي، هذه السياسات التي تَعتبِرها السلطة السياسية ممثلة في إداراتها العمومية حكرا لها، كان لزاما عليها أخذ زمام المبادرة في الانتقال بالبحث العلمي الأكاديمي من حالة الركود والتراجع بل والغياب في كثير من المحطات العلمية، إلى حالة من الحركية والفاعلية الدائمة من خلال الوقوف على تنفيذ هذه السياسات وتجسيدها على أرض الواقع، مع تسخير كل الإمكانات البشرية المكوَّنة والمادية المتطورة المسايرة لما هو حاصل من ثورات علمية على الساحة الدولية، محاولة في ذلك اللحاق بقطار العولمة المتسارع، وحجز مقعد يضمن لها البقاء على الأقل في السكة الصحيحة.

الخاتمة

يبدو أن الجامعة الجزائرية كمؤسسة رائدة في الدولة، تسعى جاهدة في الحفاظ على هذه الريادة من خلال الدور الذي تلعبه في خدمة المجتمع وتعليم افراده والبحث في مشاكله ومعاناته، ومحاولة الكشف عن الخلل وتصحيح آثاره السلبية.

فبالنظر إلى السيرورة التاريخية التي مرت بها الجامعة منذ تأسيسها عام 1836 متمثلة في كلية للطب، لم تكن جزائرية إلا بالانتماء إلى أرض الجزائر، فالهيكل بناء فرنسي والطالب مواطن فرنسي، والتكوين كادر فرنسي، والسياسة التعليمية برنامج فرنسي سعت من خلالها الدولة المستعمرة إلى ترسيخ وجودها كواقع من خلال الجامعة كأحد اهم مقومات وجود أي دولة من خلال ما تقدمه الجامعة للمجتمع وللدولة في تكوين إطارات ونخب قادرة على استكمال مرحلة البناء والتدشين لدولة جديدة تحت اللواء الفرنسي قلبا وقالبا.

ولعل وظيفة البحث العلمي من أهم الوظائف التي أولت لها الدولة الفرنسية اهتماما كبيرا، وبذلت في ذلك المال والجهد والوقت، للاستثمار في هذا البلد الغني بكل شيء، فبحثت أول ما بحثت في الطب والزراعة والطاقة وغيرها من المجالات الحيوية التي من شأنها تزويد الإدارة المركزية في فرنسا بكل ما يبقيها دولة قوية ومهيمنة في العالم من خلال سرقة كل ما تكتشفه من ثروات ومقدرات من الدولة الجزائرية الضعيفة والمسلوبة الإرادة.

وقد أسست في هذا الشأن العديد من المخابر البحثية ومراكز الدراسات وأسست العديد من المعاهد والكليات التي كانت في البداية حكرا على أبناء المعمرين وبعدا لأبناء عملائهم لتنفتح أكثر فأكثر حتى صارت تضم مجموعة من الجزائريين الذين شكلوا فيما بعد قوة مثقفة واعية ومدركة لحجم التحديات التي يعيشها المجتمع الجزائري في طريقه لافتكاك الحرية والاستقلال.

ولأهمية هذه المنشـآت البحثية، لم تتخل عليها فرنسـا بسـهولة بعد الاسـتقلال وبعد مفاوضـات عسـيرة، بقيت مشـرفة على عدد من المشـاريع البحثية ومخابر بحث ومقار وأراضـي شـاسـعة لإقامة تجاربها العلمية، والنووية على رأسـها، وكان إشـرافها على الكثير من البرامج البحثية سواء بالمشاركة مع الجانب الجزائري في التمويل أو التسيير، فلم تكن الجزائر بحسب تصور السلطة القائمة بعيد الاستقلال قادرة على التخلي كليا على الجانب الفرنسـي في التعليم والتعليم العالي وبالخصـوص البحث العلمي الذي كان يشـكل جل اهتمام دول العالم في تبوء مكانة علمية محترمة تضـمن لكل دولة قوتها الاقتصـادية واسـتقرارها الاجتماعي ورقيها الثقافي والحضـاري، وإن كان على حسـاب دول فقيرة في الامكانيات غنية بالثروات والمقدرات الطبيعية والمواقع الجغرافية على الجزائر آن ذاك والكثير من المستعمرات الافريقية.

ولكن هذه الهيمنة والتبعية لم تدم طويلا، فبعدما تمكنت الدولة الجزائرية المستقلة من افتكاك زمام المبادرة في اسـتعادة جميع المنشـآت والهياكل البحثية، وتوسـيع الشـبكة الجامعية من ثلاث ولايات –الجزائر قسـنطينة ووهران– إلى ولايات أخرى ثم إلى أغلب ولايات الوطن، رافق ذلك سن قوانين وبرامج وسياسات عامة تهتم بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، رسمتها السلطة السياسية عبر مراحل تتحدد كل مرحلة منها بالواقع السياسي القائم والوضـع الاقتصـادي المعاش، وما تحوزه الدولة من امكانيات بشـرية مؤهلة لدفع عجلة البحث العلمي إلى مصاف البحوث العلمية.

فتطور الدولة يقاس بمدى تطور بحوثها العلمية ومسـايرتها لكل ما هو جديد على السـاحة الدولية، فلا يمكن أن ينعزل البحث في العلوم داخل كل دولة عن ما هو حاصـل خارج حدودها، فلا بد من أن يؤثر كل ما هو دولي خارج الحدود على الداخل، ضـمن نسق عالمي يفرض خصائصه وتوجهاته بل وسياساته على جميع دول العالم وبالخصوص الضـعيفة منها والخارجة عن المبادئ الديمقراطية التي لا تؤمن بالتداول السـلمي على

السلطة ولا بالمشاركة السياسية التي تعبر عن مدى قبول الشعوب لحاكميهم، ولا بإعطاء الفرصة للتعبير بحرية عن الرأي وأخذ زمام المبادرة في المشاركة برسم السياسات العامة للدولة بما فيها السياسات التعليمية والبحثية.

فسياسة البحث العلمي في الجزائر كانت ولا تزال خاضعة لرؤى سياسية أكثر منها علمية، سياسات خاضعة لبرامج السلطة السياسية، حيث أنه وخلال الفترة التي درسناها من 2000 إلى 2020 تعاقب العديد من الوزراء على رأس التعليم العالي البحث العلمي كان أغلبهم يشغلون حقائب سياسية لأحزاب فائزة في الانتخابات والموالية بطبيعة الحال لجهة الرئيس الممثل للسلطة السياسية، وكل ما يعتلي وزير منهم الوزارة إلا ويأتي ببرنامج وسياسة خاصة به ومتوافقة مع الرؤيا العامة للسلطة السياسية.

ورغم ذلك لا ننكر المحاولات العديدة لتطوير البحث العلمي الأكاديمي من خلال قوانين محفزة للباحثين وراسمة نظرة مستقبلية على غرار القانون التوجيهي 11/98 ضمن برنامجين خماسيين للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002 و 2008-2002) وكان تمهيدا للقانون التوجيهي 05/08 كبوادر حقيقية ومحاولة جادة لإصلاح منظومة البحث العلمي، لتتواصل محاولات الإصلاح بصدور قانون 21/15 كثالث قوانين الإصلاح الذي اعتمدته الجزائر للنهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما أنه لم يكن الأخير بعد تعديله بقانون 02/20 لتدارك بعض النقائص والاختلالات في النص السابق.

وقد تخلل هذه القوانين مراسيم عدة كانت بمثابة الموجه والمرشد لهذه الإصلاحات والتي كانت إضافة جديدة من خلال اعتماد العديد من المؤسسات والهياكل البحثية الموزعة في مهامها بين الإعداد والتنفيذ والتقييم للسياسة العامة للبحث العلمي، هذه المهام التي رأينا أنها كانت متداخلة ومتشابكة بين الأجهزة والهياكل البحثية، إلى درجة لم نعد نميز فيها بين المعني بالإعداد والتنفيذ والتقييم، فالقائم على عملية الإعداد لبرامج بحثية لا

يوكلها للجهاز المعني بالتنفيذ وهذا الأخير إلى جهاز التقييم والتقويم، ما يضعف بالخصوص عملية تجسيد وتنفيذ هذه البرامج، فهذا التداخل أكثر ما تظهر عواقبه عند حدوث طارئ خارج عن إرادة السلطة السياسية، كما رأينا انعكاساته غير المتوقعة خلال الإجراءات الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد 19 على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي عطل جل الأنشطة البحثية على مستوى مخابر البحث المحلية والدولية.

وقد رصدت الحكومات المتعاقبة منذ 2000 إلى اليوم ميزانية معتبرة لتجسيد سياساتها العامة لتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من مخصصات مالية لمشاريع بحث وتجهيزات وهياكل من وحدات ومخابر ووكالات وغيرها، إلا أن نتائجها لم تترجم حجم هذه النفقات والجهد المادي والبشري على أرض الواقع، وهذا مرده أولا لسوء التسيير الإداري لهذه النفقات، على مستوى الوزارة ممثلة في إداراتها المتعدد المهام، ثم إلى الجامعات ممثلة في مخابرها وهياكلها البحثية غير المنتجة نتيجة ما يصلها من مستحقات مادية غير كافية وكوادر بشرية غير مؤهلة.

إن كل هذه العوامل وغيرها مما ذكرناه في عرضنا، لم يكن مشجعا للجامعة في لعب دورها في حركية صناعة السياسة العامة للبحث العلمي، فأضحت غير قادرة على تنفيذ ما يوكل إليها من برامج وسياسات بحثية، وتجسيدها على أرض الواقع نتيجة عدم إشراكها من البداية في الإعداد لهذه السياسات وفق منطلقات علمية تستند لحجج وبراهين علمية قابلة للقياس والتنفيذ، لا على أساس سياسي أو وجهات نظر قاصرة ارتجالية لا تقبل المشورة والأخذ بالرأي الآخر.

وهنا يمكن أن نقر بحقيقة الفرضية التي افترضناها في البداية، من حيث أنه كلما ساهمت الجامعة كمؤسسة من مؤسسات البحث العلمي في الإعداد للسياسة العامة للبحث العلمي، أمكنها ذلك من تنفيذ وتجسيد أكبر قدر من هذه السياسات والبرامج.

وما يساعد في تحقيق ذلك كما رأينا، إرادة سياسية حقيقية تعمل على إشراك الجامعة كفاعل رئيسي في صنع السياسة العامة للبحث العلمي، إضافة إلى وجوب تسخير السلطة السـياسـية ممثلة في الحكومة وبوزارتها الوصـية على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لكل الإمكانات المادية من هياكل مجهزة وكوادر بشرية مكونة ومؤهلة للعب دورها في دفع عجلة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال تنفيذ سـليم لبرامج وسـياسـات البحث العلمي.

قائمة

المراجع

1- الكتب

أ. باللغة العربية

1 إبراهيم مصطفى وآخرون، (د-س) **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ط 2، تركيا، 1972.

2 أحمد السيد لمياء محمد، جامد عمار، **العولمة ورسالة الجامعة رؤية استراتيجية** المصرية واللبنانية للنشر، بيروت، 2002.

3 أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة، السياسة العامة والإدارة**، ط 05، دار المعارف القاهرة، 1981.

4 أحمد رمزي عبد الحي، **التعليم عن بعد في الوطن العربي وتحديات القرن العشرين** مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 2010.

5 أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 2004.

6 أحمد عبد الله، **التعليم عن بعد**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2005.

7 أمحمد بن علي، **إدارة التعليم العالي الجزائر دراسة تحليلية تطبيقية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

8 إيمان محمد الغراب، **التعلّم الإلكتروني**، مدخل إلى التدريب غير التقليدي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، 2003.

9 باروسلاف بيكان، **فكرة الجامعة نظرة جديدة**، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليق، دمشق، 1993.

10 باسم علي خرسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي، بيروت، 2001.

11 بدوان إبراهيم، **العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي**، الجامعة المستنصرية بغداد، 1982.

12البرادعي وفاء محمد، **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

13بشـير محمد، **مدخل لدراسـة علم الاجتماع في الجزائر بين 1972 و1982**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.

14بعارة حسـين عبد اللطيف، الخطايبة ماجد محمد، **الأسـاليب الإبداعية في التدريس الجامعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

15بلقاسم العربي فرحاتي، **البحث العلمي الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات**، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

16البهواش عبد العزيز، **ضـمان الجودة في التعليم العالي**، عالم الكتب، القاهرة، مصـر 2005.

17بوحوش عمار، محمد محمود: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 8 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016.

18بوعشـة محمد، **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي**، ط 1، دار الجبل بيروت، 2000.

19التل وائل عبد الرحمان، قحل عيسـى محمد، **البحث العلمي في العلوم الإنسـانية والاجتماعية**، ط 2، دار الحامد، الأردن، 2007.

20جمال محمد عبد الله، إدارة الأعمال، **مبادئ ومفاهيم**، ط 1، دار المعتز للنشـر والتوزيع، عمان الأردن 2014.

21الجميل سـيار، العولمة **والمسـتقبل**، إسـتراتيجية تفكير العرب والمسـلمين في القرن الحادي والعشرين، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

22حديد محمد موفق، الإدارة العامة: **هيكلة الأجهزة وصـنع السـياسـات وتنفيذ البرامج الحكومية**، دار الشروق، عمان الأردن، 2000.

23حســن محمد القاضــي، **الإدارة المالية العامة**، مجلد 1، الأكاديميون للنشــر والتوزيع عمان الأردن، 2014.

24الحســين أحمد مصــطفى، **تحليل الســياســة العامة**، المركز العالمي للدراســات والسياسات، عمان الأردن، 2002.

25حسين خليل، **السياسات العانة في الدول النامية**، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، 2007.

26حفيظ بوطالب جوطي، **جامعة المستقبل**، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2012.

27حلمي محمد، فودة صــالح، عبد الله عبد الرحمان، **المرشــد في كتاب الأبحاث**، ط 6، دار الشروق، جدة، 1991.

28حلوش عبد القادر، **ســياســة فرنســا التعليمية في الجزائر**، ط1، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، 1999.

29حمدان محمد زياد: **البحث العلمي كنظام**، دار التربية الحديثة، عمان، 1989.

30حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004.

31خندقجي محمد عبد الجبار، نواف عبد الجبار: **مناهج البحث العلمي منظور تربوي معاصر**، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012.

32الخياط ماجد محمد، **أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية**، ط1 دار الراية، عمان، 2010.

33دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 50 سنة في خدمة التنمية، (1962-2000)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

34رشــوان حســين أحمد، **المعلم والبحث العلمي: دراســة في مناهج العلوم**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1982.

35زاهر ضــياء الدين، **جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة " تحديات وخيارات** كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000.

36زكرياء طحنون، **بيئات تراهقات العولمة الاقتصادية السياسية الثقافية الاجتماعية**، ط 1، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003.

37زيتون محيا، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

38زيد منير عبوي، ســـامي محمد هشـــام حريز، **مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

39سعيدة نيس، **تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،1998.

40الشال إنشراح، **إشكالية منهج البحث العلمي**، دار الفكر العربي، ط 1، الحيرة، العراق 1991.

41الشوخي سليمان حمد، **تقنيات ومناهج البحث العلمي** (تحليل أكاديمي لكتابة المناهج والبحوث العلمية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

42الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1993.

43طعيمة أحمد رشدي، محمد سليمان البندري: **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.

44عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008.

45عامر طارق عبد الرؤوف، **التعليم عن بعد والتعليم المفتوح**، دار اليازوري العلمية عمان الأردن، 2015.

46عبد الحافظ سلامة، **مدخل إلى تكنولوجيا التعليم**، دار الفكر، عمان الأردن، 1996.

47عبد الحي رمزي أحمد، **التعليم العالي والتنمية**، دار الوفاء، الإســـكندرية، مصـــر 2006.

48عبد الرزاق جلي، **تصـميم البحث الاجتماعي**، الأسـس والاسـتراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

49عبد الفاتح ياغي، **الســـياســـات العامة، النظرية والتطبيق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010.

50عبد الفتاح خضـــر، **أزمة البحث العلمي في الوطن العربي**، ط 3، مكتب صـــلاح الحجيلان، المملكة العربية السعودية، 1996.

51عبد اللطيف صـوفي، **التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات**: أهدافه، وأنواعه واتجاهاته الحديثة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

52عريفج سامي سلطي، **الجامعة والبحث العلمي**، ط1، دار الفكر، الأردن، 2001.

53عطا حســن درويش وآخرون، **دليل معايير جودة البحث العلمي**، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين، 2014.

54العكش فوزي عبـد الله، **البحـث العلمي، المنـاهج والإجراءات**، ط 2، مطبعـة العين الحديثة، عمان، الأردن،1995.

55عليان ربحي مصـــطفى وآخرون، **أســـاليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة**، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2008.

56عليان ربحي مصـطفى، **البحث العلمي (أسـسـه، مناهجه وأسـاليبه، إجراءاته)**، بيت الأفكار الدولية، عمان 2001.

57عمار حامد، **في التنمية البشـــرية وتعلم المســـتقبل**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1999.

58عمار حامد، **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة**، ط 1، مكتبة الدار العربية للكتاب مدينة نصر، مصر، 2000.

59العماس عمر محمد، **التعليم عن بعد والتعليم التقليدي في الميزان**، ط 2، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة الخرطوم، 2009.

60عمرو مصـطفى عقيلي، **المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشـاملة** –وجهة نظري–، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2000.

61عناية عازي حسـين، **إعداد البحث العلمي**، ليسـانس، ماجسـتير، دكتوراه، ط 1، دار الجبل، بيروت، 1992.

62العياشـي عنصـر، **نحو علم اجتماع نقدي** –دراسـة نقدية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

63غراهام جونس، ت: هشـام دياب: **دور العلم والمعرفة في البلدان النامية**، منشـورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، سوريا، 1975.

64الغرايبة فوزي وآخرون: **أسـاليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسـانية**، ط 4، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

65غيـاث بوفلجـة، **التربيـة والتكوين في الجزائر**، ديوان المطبوعـات الجـامعيـة الجزائر،1992.

66فـان دالين، **منـاهج البحـث العلمي في التربيـة وعلم النفس**، ت: محمـد نبيـل نوفـل وآخرون، مكتبة الأنجلومصرية القاهرة، 1997.

67الفتلاوي سهيلة محسن فاضل، **الجودة في التعليم**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

68فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2001.

69فوزي العبادي هاشـم، **إدارة التعليم العالي**، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصـر مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 2008.

70فوزي غرايبة وآخرون، **أسـاليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسـانية**، ط 03، دار وائل، عمان، 2002.

71فيليب جي التباخ وآخرون، **توجهات في التعليم العالي العالمي**، وزارة التعليم العالي مركز البحوث والدراسات الرياض، 2010.

72القاضي دلال، البياتي محمود، **منهجية وأساليب العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائي SPSS**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

73قلعجي محمد رواس، قنيي حامد صادق، **معجم لغة الفقهاء**، ط 2، دار النفائس بيروت، 1988.

74قنديلجي عامر إبراهيم، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، دار المسيرة، عمان 2008.

75كمال زيتون، **تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات**، عالم الكتب، القاهرة 2002.

76الكيلاني عبد الله زيد، الشريفين نضال كمال، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، درا المسيرة الأردن 2005.

77لمياء السيد، **العولمة ورسالة الجامعة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002.

78مثنى فائق مرعي العبيدي، **مقاربات نظرية في السياسة العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر الجديدة، القاهرة، 2019.

79محسن مصطفى، **التربية وتحولات عصر العولمة**، مداخل للنقد والاستشراف، ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 2005.

80محمد البرعي وفاء: **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية مصر، 2002.

81محمد الهادي محمد، **التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنيت**، دار المصرية اللبنانية مصر، 2007.

82محمد بشار عبد الناصر، **التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري**، درا الفكر العربي للنشر، مصر 1997.

83محمد حسن حمدات، **وظائف وقضايا معاصرة في الإدارة التربوية**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2007.

84محمد حسن عبد الباسط، **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر 1998.

85محمد صادق اسماعيل، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي**، كيف نهض ولماذا تراجعنا، ط1 المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، دار الكتب المصرية، مصر، 2014.

86محمد عبد الكريم الملاح، المدرسة **الالكترونية ودور الأنترنت في التعليم**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2010.

87محمد عبد الوهاب العزاوي، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري، عمان، 2005.

88محمد قاسم القيروتي، **السياسة العامة، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل**، ط 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الكويت 2006.

89محمد منير: **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر**، ط1، عالم الكتب القاهرة، 2002.

90محمود الجمال محمد ماهر، **مستقبل التعليم العربي، الاتجاهات المضامين والتنبؤات كراسات مستقبلية**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005.

91ملحم أحمد، **أزمات التعليم العالي**، دار الفكر العربي، بيروت، 1999.

92ملحم سامي محمد، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط 2، دار، المسيرة الأردن، 2002.

93المنجد في اللغة العربية، د م، ط 21 دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986.

94مور مايكل وجريج كرسيلي، ت. المغربي أحمد، **التعليم عن بعد**، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر، 2009، ص 12.

95نصر محمد مهنا، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية 1985.

96نعمان شـــيت، **العمل العلمي ومؤســـســـاته في البلاد المبتدئة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

97وديع محمد عدنان، **إســـتراتيجية تطوير العلوم والثقافة والفن في الوطن العربي**، عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، تونس، 1991.

98وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي، 50 ســـنـه في خدمـه التنميـة 1962- 2012، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

99وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي، **نظام التعليم العالي والبحث العمي في الجزائر**، الوضع الراهن والأفق المستقبلية.

100 وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي 2004.

101 ولد خليفة محمد العربي، **المهام الحضـارية للمدرســة والجامعة الجزائرية**، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر 1989.

102 ولد خليفة محمد العربي، **المهام الحضـــارية للمدرســـة والجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

103 ولد خليفة محمد العربي، **المهام الحضـارية للمدرسـة والجامعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

104 يوسف طارق، غفران الخياط وآخرون، **مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة**، دليل تدريبي، مركز هي للسياسة العامة، عمان، 2015.

ب. الكتب بالفرنسية:

105 Ahmed Mahiou, **Etude de droit public Algérien**, OPU, 1984, p 217

106 Boubakour, F, assurance quality interne et auto-évaluation des principes à la mise en œuvre 4e 6e de formation de personnel quality des établissements d'enseignement superieur(mesrs, CIAQES,Alger, 2013, p 05

107 Charles Halary, **Un Monde de foules en mouvement**, résumé du livre <les exiles des saviors> :على الموقع http//www.unites.uqam.cas/soe4300/foules.htm. :تاريخ الزيارة . 2021/08/09

108 Claud Lessard **: Modele d'universités et conceptio de qualité** : pour une université plurielle et capable d'en témoigner , rapport présenté au conseil supérieur de l'éducation, le 29 novembre 2012,pp.3-4.

109 Costin H,**Ireading in total quality management**, new work: Copyrights by har court brace company, 1994, p 35

110 Djamal , Guerid, **L'université D'hier a aujourd'hui** (Actes de séminaire), centre de recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, Oran, 1998

111 Goy Laudoyeer, **La certification ISO 9000**: un moteur pour la qualité, Paris France Éditions d'Organisation, 3eme édition, année, 2008, p 56.

112 Hamadoch, M, Covid 19 : mesure de lutte contre la propagation du virus prises par les pharmacien d'officines. *Algerian journal of pharmacy volume 03*, 2020, p p 101-109.

113 Hamidatou : **les centres de recherche et l'autonomie de l'entreprise**, mémoire de magister, université d'Alger institut de droit, 1995, p 255.

114 Harold. Lasswell, **Who Gets What, When, How**, 2ed, New York Meridian Books, 1958, p 13-27.

115 Howard J Wiarda : The neww Power houses : **Think Tanks and Foreign Policy**, American Foreign Policy Interests, VOL.30,no.2(March-April 2008), P 96.

116 http ://www. wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute.

117 http/www.meriam-webster.com/dictionory/university.

118 Ibrahimi Ahmed Taleb, la décolonisation à la Révolution culturelle, 1960-1972, Alger SNED، 1981، p 152

119 James G. McGann, **The Global "Go-To Think Tanks 2009**, Think Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010, p65.

120 Jean Philip,"**La qualité, c'est gratuit**", Revue Française de Gestion, Edition ESKA, (Paris), Mars, 1996, p 39.

121 Labidi Djamel : **Science et pouvoir en Algérie**, Alger OPU, 1992, p 27.

122 Le petit Larousse grand format, Maury imprimeur S-A, Malesherbes, France,100e édition , 2004, p 616.

123 Oxford dictionary.online 12-10-2020/ availed at : http:// https://www.lexico.com.

124 Patrick Hassenteufel ،op,cit ،p 255

125 Patrick Hassenteufel, sociologie politique, L'action publique 2è édition ARMAND COLIN, Paris, 2011, p 22.

126 Rapport de loi programme à projection quinquennal sur la recherche scientifique et développement technologique, 1998/2002, Rapport général, décembre 1997, p 72.

127 Sadek bakouche, **la relation éducation-développement**, Office des publications Universitaires, Alger, 2009 p34

128 Sherry, L. **Issues in Distance Learning**, (International Journal of Educational Telecommunications), 1996, sur: https://www.learntechlib.org/primary/p/8937/, Consulté le 16/02/2022.

129 UNDP (2003), Thinking **the unthinkaple**. Bratislava: UNDP Régional Bureau for Europe and the Commonwealth of Independent States.

130 Wilger, A. Quality Assurance in Higher Education: A Literature, Stanford: National Center for Postsecondary Improvement, 1997, p 02

2- الأطروحات والرسائل

131 حسان بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر** – دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري–، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية، تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014.

132 خليل شرقي، **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي** دراسة لأراء عينة من الاساتذة في كلية الاقتصاد بجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر 2016.

133 عبد الحميد بن عيشة، **العلاقة بين السياسة والإدارة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 02، 2011، ص 24.

134 كريمة فلاح، مطابقة وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية (مواصفات مالكوم بالدريج للتعليم)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

135 ليلى بن ونيسة، **اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2016.

136 ليلى مجديد، **قانون البحث العلمي** –تطبيق على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر، 2008.

3- المقالات والأوراق البحثية

137 حامد عبد المقصود عبد الهادي: **الأبعاد الاجتماعية والتنظيمية لصيغ التنسيق والتعاون العربي في إنشاء واستخدام مراكز المعلومات**، موضوع البحث وخطة لدراسة التنسيق بين مراكز البحث في الدول العربية أبحاث الندوة العلمية الثانية حول المخططات الأمنية الوقائية العربية الأولى، 27–29 مارس 1983 المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986.

138 رابح تركي: **تطوير التعليم الجامعي في الجزائر سياسة الثورة الجهوية**، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد78، 1983.

139 إبراهيم صالح المعتاز، خالد عبد الرحمان الحمودي: **واقع البحث العلمي في جامعة الملك سعود**، ندوة البحث العلمي في الجامعات السعودية، المدينة المنورة، السعودية، 1420/03/16.

140 أوبعيش هجيرة، "**تنفيذ وتقييم السياسة العامة في الحائر**": الواقع والتحديات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 05، عدد 02، 2020.

141 بشرى اسماعيل أحمد أرنوط، **جودة البحث العلمي**، المعايير، المتطلبات، المعوقات والإجراءات التطويرية من وجهة نظر الباحثين، دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك خالد العدد 66 جانفي 2020.

142 بلعيد صالح، دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي والتنشيط الثقافي والبيداغوجي، الملتقى الوطني: آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر 1، أيام 23-26 أفريل 2012.

143 بن عودة نصر الدين، **معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 06 عدد 01، 2018.

144 ثابت مصطفى، **الجامعة الجزائرية ومعايير جودة التعليم عن بعد**: الأسس والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 09، عدد 04، 2021.

145 جمال مرازقة، الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي، الواقع والحلول، المؤتمر العربي الدولي في رحاب جامعة الزيتونة، الأردن، من 02ا إلى 04 أفريل 2013.

146 جمال مرازقة، **الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي**، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان الجودة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2013.

147 حسين حسن وحنفي محمد طه، **تطور المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية** على ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

148 خالد تلعيش، محمد بن حاج الطاهر، "**تجديد السياسات العامة للبحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر**" بين الضرورة العلمية والحتمية المجتمعية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، عدد 04، 2018.

149 خالد وليد محمود: **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي** – الراهن وشـروط الانتقال إلى فاعلية أكبر –، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات، الدوحة، قطر 2013.

150 خـالد وليـد محمود: **مراكز البحـث العلمي في الوطن العربي** – الإطـار المفـاهيمي الأدوار، التحديات والمستقبل – مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2013.

151 خـامرة الطـاهر، وخـامرة بوعمـامـة، **التعليم الالكتروني في قطـاع التعليم العـالي** الدوافع والتحديات، مجلة الباحث في العلوم الانسـانية والاجتماعية، عدد 03 2011.

152 الداوي الشـيخ، **تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشـرية في البلدان الإسلامية**، مجلة الباحث، عدد 06، 2008.

153 رابح تركي: " **تطور التعليم العالي في الجزائر وفق سـياسـة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة**"، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، دمشق،ا عدد 02، المنظمة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العـالي ديسـمبر 1984.

154 ربحي مصـطفى عليان، **الإدارة .. المفهوم العلمي، الأهمية الوظائف**، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السـعودية، 2004.

155 ربيع, بوجلال، التعليم عن بعد من التعليم بالمراسلة إلى الإتصـال الإلكتروني، مجلة القرى للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، الجزائر، مجلد 03، عدد 05، 2019.

156 رشـيد مراح، **التعليم الالكتروني في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة علوم الانسـان والمجتمع، بسكرة الجزائر، مجلد 03، عدد 04، 2014.

157 زرقان ليلى: " **إصلاح التعليم الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية** "، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر، عدد 162، 2012.

158 الزعل رياض، التعليم الجامعي والتنمية العلمية، دراسات عربية، عدد 12، 1985.

159 زموري كمال، مرداوي كمال، **منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**: الوضع الراهن واستراتيجيات التطور، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات جامعة ميلة، عدد 05، جوان 2017.

160 الزهرة الأسود، معوقات التعليم عن بعد وسبل مواجهتها، المجلة العربية للتربية النوعية، جامعة حمة لخضر الوادي الجزائر، مجلد 05، عدد 17، 2021.

161 سارة تيتيلة، **تصميم أساليب تقويم التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط الجزائر، مجلد 7، عدد 28، 2018.

162 سامي الخزندار وآخرون: **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد، 06، 2012.

163 سلهامي سامية، **تجربة التعليم عن بعد في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر الطلبة**، مجلة دفاتر MECAS، مجلد 17، عدد 03، 2021.

164 سمير بن حسين، **تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر**، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، عدد 18، مارس 2015.

165 شنان خديجة، بلخير مراد، **معايير ضمان جودة التعليم العالي –** عرض بعض النماذج العالمية–، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، عدد 24 ديسمبر 2017.

166 صالح ركقاد، لعكيكزة ياسين، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائري** الملتقى الدولي الثاني حول ضـــمان الجودة في التعليم العالي، تجارب ميدانية ومؤشـرات حسـن الأداء والإشـراف، جامعة 20 أوت، سـكيكدة، 10 و11 نوفمبر 2012.

167 طالب صلاح الدين بركة الزين، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 1962-2014**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد 04، ديسمبر 2014.

168 عادل عوض، التعليم العالي والبحث العلمي، مشـاكل الباحث العربي، مجلة الواحة، سوريا، عدد 72، 1990.

169 عبد الحميد جفال، "**معوقات البحث العلمي في الجزائر –الواقع والآفاق-**"، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 02، مجلد 17، 2011.

170 عبد الرحمان بن جيلالي، مديحة بن ناجي، "**دســـترة حرية البحث العلمي في الجزائر**"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 01، عدد 01، 2018

171 عبد القادر شـربال، **تطور الإطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر**، يوم دراســي حول البحث العلمي في المجال القانوني والقضائي، مناهج وتطبيقات الجزائر، مركز البحوث القانونية والقضائية، الأوراسي، الجزائر، يوم 15 فيفري 2008.

172 عبد الكريم بن أعراب، **دراســة مقارنة ونقديه للبرنامجين الخماســي للبحث العلمي في الجزائر**، (2000-2004) المنجز و (2006-2010) المخطط، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاســـلامية قســـنطينة، عدد 24، عين مليلة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

173 عبد الكريم بن أعراب، **مسـتقبل البحث العلمي في الجزائر**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، عدد 13، 2003.

174 عبد الله بوخلخال: **نظرة على التعليم العالي في الجزائر مسيرة وآفاق المستقبل**، يومية الخبر، العددان 2039-2040، أوت، 1997.

175 عز الدين نزعي، **تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية** مجلة مجامع المعرفة، المركز الجامعي تيندوف، الجزائر، عدد 04، 2017.

176 عز الدين نزعي، **واقع إنتاج البحث العلمي في الجامعة الجزائرية**، مجلة العلوم الاجتماعية، الأغواط، عدد 08، 2014.

177 عزوز علي: **دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني: آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أيام 23-34-25 أفريل 2012، جامعة الجزائر، 2012.

178 عطاالله أحمد وآخرون: **واقع البحث العلمي في الجزائر** – دراسة حالة مخابر التربية البدنية والرياضية – المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، مستغانم، العدد 7، 2010.

179 العقاب كمال: **واقع مخابر البحث الجامعية في الجزائر** بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وسبل تفعيلها – دراسة ميدانية – مجلة دفاتر اقتصادية، الجلفة، مجلد 7، عدد 2، 2016.

180 عيسى بن صديق، **البحث العلمي في الجزائر بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية**، حوليات جامعة الجزائر، عدد 11 جزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

181 عيسى بن صديق، **البحث العلمي في الجزائر بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية**، حوليات جامعة الجزائر، مجلة 11 عدد 02، عام 1998.

182 عيشور نادية، **تحديات البحث السوسيولوجي في العالم العربي**، الجزائر نموذجا، ورقة عمل مقدمة مقدمة للملتقى الأول حول علم الاجتماع في الجزائر –الواقع والآفاق–، جامعة جيجل، أيام 6 و7 ماي 2006.

183 غدير باسم، **مؤشرات اقتصاد المعرفة في سوريا**، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 34، العدد 05، 2012.

184 فضيل دليو، الهاشمي لوكية، ميلود سفاري: **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجزائر**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

185 فلوح أحمد، **مشكلات البحث في الجامعة الجزائرية**، المركز الجامعي أنموذجا، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، الجزائر في 2017/07/11، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2017.

186 فيصل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، ط1، 2006.

187 قاسم حبيب جابر: **الجامعة والتنمية خدمات متبادلة**، مجلة الفكر العربي، عدد 98، بيروت، خريف 1999.

188 كبار عبد الله، "**الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي**": تحديات وآفاق، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 06، عدد 16، 2014.

189 كبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة، العدد 16، 2004.

190 كبار عبد الله، آليات ترقية الجامعة والبحث العلمي في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة دراسات اجتماعية، مجلد 6، عدد 1، 2014.

191 كريم س، بلمير ب، **البحث العلمي والجامعي بالجزائر** –الماضي الحاضر والمستقبل–، واقع اليوم الإعلامي حول واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر،

الاكاديمية الجامعية بقسـنطينة، دائرة الدراسـات العليا والبحث العلمي، قسـنطينة 1996.

192 ليلى بنت علي بن أحمد الشـهري، **تزاحم المصـالح وأثره على تزاحم المرضـى على أجهزة التنفس الاصـطناعي** في حالة تفشـي الأوبئة التنفسـية، فايروس كورونا أنموذجا، مجلة البحوث العلمية والدراسـات الإسـلامية، جامعة بن يوسـف بن خدة، الجزائر 01، مجلد 12، عدد 04، 2020.

193 محمد زيدان، واقع قطاع البحث العلمي في الوطن العربي ومتطلبات ترقيته لتحسين الأداء الاقتصـادي –بالإشـارة إلى حالة الجزائر–، مجلة دراسـات إقليمية، مجلد 08، عدد 24، 2011.

194 محمد شـريف صـابة، **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصـادية والتسـيير والتجارة كليه العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير، الجزائر، عدد 19، 2009، ص 104.

195 محمـد طوالبيـة، لاميـة حـاروش، "**البحـث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومسـتلزمات التطوير**"، الأكاديمية للدراسـات الاجتماعية والإنسـانية، مجلد 10، عدد 01، 2018.

196 محمد قويدري، **واقع وآفاق أنشـطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية**، مداخلة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الجزائر، جامعة الأغواط، 10/09 مارس 2004.

197 محمد محمد عبد الحليم: **المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضـوء بعض التغيرات المحلية والعالمية** دراسـة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، المجلد 5، العدد 15 مارس 1998.

198 محمود بوســـنـة، " **تـأملات حول تطور التعليم العـالي في الوطن العربي ومـدى مساهمته في التنمية – عرض التجربة الجزائرية** "، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، عدد 13، جوان 2000.

199 مرزود حسـين، **ســياســة البحث العلمي في الجزائر ودورها في معالجة المشــاكل التنموية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد 12، عدد 17، 2021.

200 المزيني تهاني عبد الرحمن، المزروع هيا محمد، **فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنميـة مهـارات البحـث الإجرائي** ومفهوم تعليم العلوم لـدى معلمـات العلوم أثنـاء الخدمة، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010.

201 مشـــطر حســـين، **التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ومظاهر عولمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، عدد 13، ديسمبر 2007.

202 مصـــمودي زين الدين، **اســـتراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في ظل العولمة**، حالة البحث العلمي، مجلة دفاتر المخبر، بسكرة الجزائر، المجلد 02، عدد 01، 2006.

203 معمري بن عيسـى، "**إشـكالية تنفيذ السـياسـة العامة المحلية في الجزائر**" –البلدية نموذجا–، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مجلد 08، عدد 01، 2022.

204 مليجان معيض الشبيتي: **الجامعات، نشأتها، مفهومها ووظائفها دراسة وصفية تحليلية**، المجلة التربوية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، العدد 45. عن شبكة المعلومات الدولية: –http:/maktaba.Lagh univ.dz/pmb/opac_css/mdex.php.LYL-outher_see.

205 منصـــور بن أحمد الغبان، بن عبد الوهاب زمان، **التمايز في التعليم الجامعي بين التدريس والبحث**، المجلة السـعودية للتعليم العالي، المملكة العربية السـعودية، العدد 10، 2014.

206 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تشـريعات البحث العلمي وأوضـاع الباحثين في الوطن العربي، تونس 1986.

207 ناجي عبد النور، **تحليل الســياســة العامة البيئية في الجزائر**، منشــورات جامعة عنابة، 2009.

208 نادية عيشـور، **التعلم الالكتروني في مواجهة رزايا جائحة كورونا**، الاسـتراتيجيات الابتكارية وتحديات التنمية العربية مجلة العلوم الانســانية، جامعة ســطيف 02، الجزائر، مجلد 09 عدد 01، 2020.

209 نجاة عبو، معوقات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، المؤتمر الدولي التاســع حول ترقية البحث العلمي، 18-19 أوت 2015، البويرة، الجزائر، 2015.

210 نحو اســتراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي واســتثماره في ضــوء المســؤولية المجتمعية للجامعات، المجلة التربوية مرجع سابق.

211 نذير بوسهوة، عمر عبد الجبار، "**حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مســح الموازنة المفتوحة للفترة**" (2006-2019)، مجلة الدراســات الاقتصــادية المعاصرة، مجلد 06، عدد 02، 2021.

212 نســمة مســعودان، **معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مجلد 01، عدد 04، 2018.

213 نهاد إبراهيم باشــا: **المجتمع الطموح**، التنمية الاقتصــادية والتحول الاجتماعي في مجتمع إسلامي على ضوء التجربة السعودية، بيروت، 1985.

214 الهادي شـــرف ابراهيم، **رؤية اســـتراتيجية لجامعة عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية وتكلفة منخفضـــة**، مجلة البحوث النفســـية والتربوية، مركز البحوث النفســـية والتربوية، جامعة بغداد، 2011.

215 هاله فوزى عيد، **دور التعليم المســـتمر في تطوير التنمية البشـــرية كأحد متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية**، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، 2012.

216 هاله فوزي محمد عيد، **نحو إســـتراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي**، واســـتثماره في ضـــــوء المســـــؤولية المجتمعية للجامعات، المجلة التربوية، كلية التربية جامعة سوهاج، مصر، عدد 68 ديسمبر 2019.

4- النصوص القانونية والوثائق الرسمية

217 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 279/03 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصـــة بتنظيمها، الجريدة الرســـمية عدد 51، مؤرخ في 24 أوت 2003.

218 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007.

219 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، الأمر 73-44، يتضـــمن إحداث هيئة وطنية للبحث العلمي، مؤرخ في 25 جويلية 1973 الجريدة الرســـمية، عدد63، 1973.

220 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، الجريدة الرســـمية، عدد 10، الصـــادر بتاريخ، 27 فيفري 2008.

221 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، القانون التوجيه للتعليم العالي الجريدة الرسمية العدد 42، مؤرخ في 07 أفريل 1999، المادة 28.

222 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية، العدد 42، مؤرخ في 07 أفريل 1999.

223 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، القانون التوجيهي للتعليم العالي، مرجع سابق، مادة 30.

224 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، القانون رقم 06-08 المؤرخ في 16 صـــفر عام 1429 الموافق 23 فيفري 2008، المعدل والمتمم للقانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل 1999، في المتضـــمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، عدد 10، سنة 2008.

225 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 53، **دستور** 1963.

226 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 279/03، المحدد لمهام الجامعة الجزائرية والقواعد الخاصـــة بتنظيمها، الجريدة الرســـمية، العدد 51، مؤرخ في 24 أوت 2003.

227 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، المرسـوم التنفيذي رقم 08-238، يعدل ويتمم المرسوم 92-22، الجريدة الرسمية، عدد 43، يوليو 2008.

228 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 10-35 مؤرخ في 05 صـــفر 1431 الموافق 21 جانفي 2010، المحدد لمهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرســـمية رقم 06 مؤرخ في 24 جانفي 2010.

229 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، المرسـوم التنفيذي رقم 12-293، يحدد مهام المصـالح المشتركة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها سيرها، المادة 02، الجريدة الرسمية، عدد 44، يوليو 2012.

230 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-78، مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير 2013، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 08، 2013.

231 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-22، مؤرخ في 21 ربيع الأول 1435 الموافق 23 جانفي 2014، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 13-78 المؤرخ في 18 ربيع الأول لعام 1434 الموافق 30 جانفي 2013، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية عدد 05، في 02 فيفري 2014.

232 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-22، يتضمن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه ويضبط سيرها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، عدد 05، يناير 1992.

233 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 99-243، المادة 01، الجريدة الرسمية، عدد 77 31 أكتوبر 1999.

234 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 70-53، المتضمن تشكيل الحكومة، الجريدة الرسمية رقم 63، مؤرخ في 1970/07/21.

235 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (2003/2002).

236 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 05/08 مؤرخ في 23 فيفري 2008، يعدل ويتمم القانون 11/98 الجريدة الرسمية، عدد 10، سنة 2008.

237 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 15- 21، مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية، عدد 71، 2015.

238 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، قانون 20-01، مؤرخ في 30 مارس 2020، يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، الجريدة الرسمية، عدد 20، 05 أفريل 2020.

239 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11/98 مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشـت 1998، يتضـمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسـي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 الجريدة الرسمية، عدد 62، 1998.

240 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، قانون رقم 98-11، مؤرخ في 22 أوت 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 1998-2000، المادة 03 معدلة ومتممة بموجب المادة 03 من قانون 08-05، مؤرخ في 23 فيفري 2008، الجريدة الرسمية عدد 10، 2008.

241 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، مرسـوم تنفيذي 11-398، يحدد مهام الوكالة الموضـوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 66، مؤرخ في 24 نوفمبر 2011.

242 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 371/04، مؤرخ في 2004/11/21 والذي يتضمن إحداث شهادة ليسانس جديدة، الجريدة الرسمية، عدد 75، مؤرخ في 24 11 2004، والذي يتضمن إحداث شهادة ليسانس جديدة، الجريدة الرسمية، عدد 75، مؤرخ في 2004/11/24.

243 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 11-396، يحدد القانون الأســاســي النموذجي للمؤســســة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، المادة 05، الجريدة الرسمية، عدد 66، مؤرخ في 24 نوفمبر 2011.

244 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 13-109، يحدد كيفيات إنشـاء فرقة البحث وسـيرها المادة 01، الجريدة الرسـمية، عدد 16، مؤرخ في 17 مارس 2013.

245 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 13-81، يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها، المادة 01، الجريدة الرسمية، عدد 08، فبراير 2013.

246 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 19-231، يحدد كيفيات إنشـــاء مخابر البحث وتنظيمها وســـيرها، المادة 02، الجريدة الرســـمية، عدد 51، مؤرخ في 13 أوت 2019.

247 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 19-232، يحدد مهام الوكالة الموضـــوعاتية للبحث وتنظيمها وســـيرها، المادة 02، الجريدة الرســـمية، عدد 51، مؤرخ في 13 أوت 2019.

248 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 19-233، يحدد شـروط وكيفيات إنشـاء الشـبكات الموضـوعاتية للبحث، الجريدة الرسـمية، عدد 51، مؤرخ في 13 أوت 2019، ص 16.

249 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 21-206، يتضـمن إعادة تنظيم الوكالة الموضـــوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا، المادة 02، الجريدة الرسمية، عدد 40، مؤرخ في 20 ماي 2021.

250 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 99-244، يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 77، مؤرخ في 31 أكتوبر، 1999.

251 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، مرسـوم تنفيذي رقم 99-256، الجريدة الرسمية عدد 82، مؤرخ في 1999/11/21.

252 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مرســـوم تنفيذي رقم 99-257، يحدد كيفيات إنشـــاء وحدات البحث وتنظيمها ويرها، المادة 02، مؤرخ في 16 نوفمبر 1999

253 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، مرسـوم رقم 32-72، يتضـمن إحداث مجلس مؤقت للبحث العلمي مكلف باســـتخلاف الهيئة الجزائرية الفرنســـية للتعاون العلمي، بتاريخ 21 جانفي 1972.

254 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، مشـروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-11، ماي 2007.

255 قانون رقم: 05/99، مؤرخ في 04 أفريل 1999، يتضـمن القانون التوجيهي الذي يحدد وظائف التعليم العالي في سياق الانفتاح، الجريدة الرسمية، عدد 24، 1999.

256 القرار 671 مؤرخ في 17 جويلية 2016 يعدل القرار رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسـمبر 2014 المتضـمن تأسـيس اللجنة لوضـع النظام لضـمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي النشـرة الرسـمية للتعليم العالي والبحث العلمي الثلاثي الثالث 2016

257 القرار رقم 167، مؤرخ 31 ماي 2010، المتضـمن تأسـيس اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام ضـمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، النشـرة الرسـمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الأول، 2010.

258 القرار رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسـمبر 2014 يتضـمن تأسـيس لجنة لوضـع النظام لضـمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي النشـرة الرسـمية للتعليم العالي والبحث العلمي الثلاثي الرابع 2014.

259 المرســـوم التنفيذي 244/99، مؤرخ في 31 أكتوبر 1999، يحدد قواعد إنشـــاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 77، مؤرخ في 1999/11/03.

260 مرسـوم تنفيذي رقم 35/71، مؤرخ في 20 جانفي 1970، المتضـمن ..... الجريدة الرسمية عدد سنة 1971.

261 مرسوم تنفيذي رقم 253/98 مؤرخ في 17 أوت 1998، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 544/83 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983، والمتضـمن القانون المتضـمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، الجريدة الرسمية، عدد 60، 1998/08/19.

262 وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي، المـادة 11 من القرار رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسـمبر 2014 المتضـمن تأسـيس لجنة لوضـع نظام الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي النشـرة الرسـمية للتعليم العالي والبحث العلمي، ثلاثي الرابع، 2014.

263 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **نظام التعليم العالي والبحث العمي في الجزائر** الوضـع الراهن والأفق المستقبلية المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العـالي والبحـث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، أيـام 26،27 و28 ديسـمبر 2021.

5- المواقع الالكترونية

264 Charles Halary, **Un Monde de foules en mouvement**, résumé du livre <les exiles des saviors> : عـلـى الـمـوقـع . تـاريـخ الـزيـارة: http//www.unites.uqam.cas/soe4300/foules.htm. 2021/08/09

265 Harold. Lasswell, **Who Gets What, When, How**, 2ed, New York Meridian Books, 1958, p 13-27.

266 http ://www. wikipedia.org/wii /American_Enterprise_Institute

267 http/www.meriam-webster.com/dictionory/university.

268 https://www.worldcat.org/title/politics-who-gets-what-when-how/oclc/320969502 متوفر على: تاريخ الزيارة: 2022/08/06 الساعة: 19:41.

269 إسلام حسام الدين، الجزائر.. تحديات تواجه التعليم عن بعد في ظل كورونا (تقرير)، وكالة الأناضول 2020/04/23، متوفر على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/1815461 تاريخ الزيارة: 2022/02/23.

270 أميمة أحمد، البحث العلمي بالجزائر بين زيادة الميزانية وإزالة العقبات، متوفر على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/10/8 تاريخ الزيارة 2022/08/14، سا 09:58 .

271 أنظر: وزارة التعليم العلي والبحث العلمي على الموقع https://www.mesrs.dz/index.php/2022/09/22/m-kamel-baddari-ministre-de-lenseignement-superieur-et-de-la-recherche-scientifique-invite-du-forum-de-la-radio-nationale تاريخ الزيارة: 2022/09/29 سا: 15:45

272 سارة هان، **مؤسسة القاسمي**، (16 04, 2020)، متوفر على الموقع: https://publications.alqasimifoundation.com تاريخ الزيارة: 08 02, 2022.

273 مذكرة تمهيدية حول مفهوم ضمان الجودة كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، ص 02، على الرابط www.fac-droit-uni-alger1.de/PDF_2021/as su…./intro_ap-se.PDF تاريخ الزيارة 25 جوان 2021

274 معجم المعاني، متاح على. www.almaany.com/dic/ar-ar// http تاريخ الاطلاع 30-10-2020.

275 منظمة الصحة العالمية، (04 ماي, 2020)، متوفر على الموقع: https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who2020,director-generale تاريخ الزيارة 2022/02/09

276 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على الموقع:

http://www.dgrsdt.dz/v1/index.php?fc=Organisations، تاريخ الزيارة يوم: 2021/06/08، سا، 11:04.

277 وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على https://www.aps.dz/ar/economie/123601-57، تاريخ الزيارة 2022/08/14 سا 10:30.

الفهرس

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	عدد الطلبة 1969/1962	63
02	الهياكل الجامعية	64
03	الشبكة الجامعية	65
04	تطور عدد المسجلين في التدرج	65
05	تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعة 2012/2000	67
06	تطور عدد الأساتذة الباحثين 2012/2005	68
07	تطور أهم مؤسسات التعليم العالي 2012/2000	71
08	عدد المنشآت القاعدية 2021/2012	73
09	التعديلات على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	78
10	يوضح أهم معايير الجودة	97
11	التطور المؤسساتي للبحث العلمي قبيل الاستقلال إلى 2000	106
12	مخرجات بعض الهيئات البحثية خلال 1962-1997	107
13	التطور السنوي لعدد الباحثين	110
14	هياكل البحث العلمي	112
15	يتضمن تطور عدد الأساتذة الباحثين خلال 2019/2005.	117
16	يوضح توزيع مخابر التميز حسب التخصصات	120

جدول المنحنيات والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تزايد عدد المؤطرين	66
02	عدد الطلبة الجامعيين 2021/2013	71
03	تزيد عدد الأساتذة الجامعيين 2021/2012	72
04	تطور عدد مشاريع البحث	111
05	مخطط التنظيم الهيكلي لمؤسسات البحث العلمي	115
06	تطور عدد الأوراق البحثية 2021/2008	221

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
إهـــــــداء	01
شكر وتقدير.....	02
مقـــدمـــة	03
الفصل الأول: **الجامعة الجزائرية والبحث العلمي إطار مفاهيمي**	
تمهيد	17
المبحث الأول: الجامعة مدخل مفاهيمي	17
المطلب الأول: تعريف الجامعة	17
أولا: الجامعة لغة	18
ثانيا: اصطلاحا	18
المطلب الثاني: وظائف الجامعة	22
أولا: التعليم أو التدريس	24
ثانيا: البحث العلمي	25
ثالثا: خدمة المجتمع وتنميته	26
المطلب الثالث: أهداف الجامعة	27
أولا: أهداف متعلقة بالمتعلم	30
ثانيا: أهداف متعلقة بالمعرفة	32
ثالثا: أهداف متعلقة بالمجتمع	33
المبحث الثاني: البحث العلمي مدخل مفاهيمي	34
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي	34
أولا: البحث العلمي لغة	34
ثانيا: البحث العلمي اصطلاحا	36
المطلب الثاني: أهداف البحث العلمي	38

المطلب الثالث: أهمية البحث العلمي	41
أولا: أهمية البحث العلمي على المجتمع	41
ثانيا: أهمية البحث العلمي على الفرد	42
المبحث الثالث: علاقة الجامعة بالبحث العلمي	44
المطلب الأول: البحوث الجامعية	45
أولا: البحث الأساسي	46
ثانيا: البحث التطبيقي	48
المطلب الثاني: مجالات البحوث العلمية	51
أولا: مخابر البحث	51
ثانيا: مراكز البحث	54
الفصل الثاني: **سياسات إصلاح الجامعة والبحث العلمي في الجزائر 2020/2000**	
تمهيد	58
مبحث الأول: سياسات إصلاح الجامعة الجزائرية 2020/2000	59
المطلب الأول: تطور الجامعة الجزائرية	60
المرحلة الأولى: من التأسيس إلى عام 2000	60
المرحلة الثانية: 2000 إلى 2012	66
المرحلة الثالثة: 2013-2020	71
المطلب الثاني: إصلاحات الجامعة الجزائرية	74
المحطة الأولى: النشأة والاستقلالية	75
المحطة الثانية: إعادة البعث	79
المحطة الثالثة: التغيير الجذري	83
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في إعادة توجيه سياسات الإصلاح	89
الفرع الأول: تأثير العولمة على نظام التعليم العالي	89
الفرع الثاني: جوده التعليم العالي	93

المبحث الثاني: سياسات إصلاح البحث العلمي 2000-2020	101
المطلب الأول: تطور البحث العلمي	101
المرحلة الأولى: 1962-1997.....	102
المرحلة الثانية 1998 إلى 2007	109
المرحلة الثالثة 2008-2020	116
المطلب الثاني: إصلاح البحث العلمي	123
المرحلة الأولى 1962/1997	124
المرحلة الثانية 1998/ 2012	132
المرحلة الثالثة 2008/2020	139
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أعاده توجيه سياسات الإصلاح	149
أولا: تأثير العولمة على توجيه سياسة البحث	150
ثانيا: أثر الجودة في توجيه سياسة البحث العلمي	158
المبحث الثالث: التعليم العالي والبحث العلمي عن بعد في ظل معوقات الجامعة ومتطلبات الجائحة	169
المطلب الأول: التعليم عن بعد بين إشكالية المفهوم وتعدد الميزات	171
الفرع الأول: مفهوم التعليم عن بعد	171
الفرع الثاني: مميزات وخصائص التعليم عن بعد	173
المطلب الثاني: كورونا ومعوقات التعليم عن بعد في الجامعة	176
الفرع الأول: مفهوم جائحة كورونا	177
الفرع الثاني: الجائحة كعائق للتعليم عن بعد في الجزائر	179
المطلب الثالث: متطلبات التعليم عن بعد لتخطي الجائحة	186
الفرع الأول: تعزيز البنية التحتية للبيئة الرقمية	186
الفرع الثاني: اللوائح القانونية والإرادة السياسية	189

الفصل الثالث

مكانة ودور الجامعة في وتنفيذ سياسة البحث العلمي في الجزائر

تمهيد	193
المبحث الأول: مفهوم تنفيذ السياسة العامة للبحث العلمي	195
المطلب الأول: تعريف تنفيذ السياسة العامة وآلياته	195
الفرع الأول: تعريف تنفيذ السياسة العامة	195
الفرع الثاني: آليات تنفيذ السياسة العامة	200
1- الجهاز الإداري	201
2- الموارد المالية	202
3- الموارد البشرية	203
المطلب الثاني: تعريف تنفيذ سياسات البحث العلمي	204
المبحث الثاني: مجالات تنفيذ الجامعة لسياسات البحث العلمي	208
المطلب الأول: هياكل إعداد سياسة البحث العلمي والتطوير	212
1- المجلس الوطني للبحث العلمي	212
2- اللجان القطاعية الدائمة	214
3- اللجان القطاعية المشتركة	217
المطلب الثاني: هياكل تنفيذ سياسة البحث العلمي والتطوير	219
1- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	220
2- المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي	221
3- وحدات البحث	223
4- فرق البحث	225
5- مخبر البحث	226
6- الوكالات الموضوعاتية للبحث	229
7- الشبكات الموضوعاتية للبحث	232

المبحث الثالث: الجامعة وسياسات البحث العلمي.. بين معوقات ومتطلبات التنفيذ.	234
المطلب الأول: معوقات تنفيذ الجامعة لسياسات البحث العلمي	235
1- عقبات تشريعية إدارية	236
2- عقبات سياسية	239
3- عقبات مادية مالية	241
4- عوائق تقنية متنوعة	244
المطلب الثاني: متطلبات تنفيذ الجامعة لسياسات البحث العلمي	246
1- مقومات تشريعية إدارية.....	246
2- مقومات سياسية	248
3- مقومات التمويل	249
4- مقومات تقنية متنوعة	251
الخاتمة	252
قائمة المراجع	257
فهرس الجداول.....	289
فهرس المنحنيات الأشكال	290
فهرس الموضوعات.....	291
الملخص بالعربية.....	292
الملخص بالإنجليزية	293
الملخص بالفرنسية	294

ملخص الدراسة

تلعب الجامعة الجزائرية على غرار جامعات العالم دورا رياديا في بناء المجتمع الجزائري، وذلك بتحويل مدخلاتها من طلبة وأساتذة إلى مخرجات قادرة على ترجمة معارفهم ومكتسباتهم خدمة للمجتمع.

ولقد أولى النظام السياسي الجزائري المتعاقب على الدولة ومنذ افتكاكها لسيادتها الوطنية، أهمية قُصوى للجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، وكفاعل رسمي في صنع السياسة التعليمية والبحثية من حيث الإعداد للقادة والمفكرين والخبراء الذين تقع على عاتقهم مسؤولية النهوض بمقدرات الدولة.

ولهذا توجب على الجامعة الجزائرية لعب دورها في تجسيد ما تُعِدّه الحكومة من برامج وسياسات لتطوير البحث العلمي، على أرض الواقع وأن توازن بين ما لها من إمكانيات مادية من مخابر ومراكز بحث، وبشرية من أساتذة وطلبة وباحثين، وما عليها من تحديات وعقبات تحول بينها وبين التنفيذ المأمول لسياسة البحث العلمي.

ولعل أبرز التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية في تنفيذ سياسة البحث العلمي، هي عدم إشراكها بصورة كاملة في عملية الإعداد لهذه السياسات، وكذا غياب الإرادة السياسية في منح فرصة للأساتذة الباحثين أصحاب التخصص في جميع عمليات صنع السياسة البحثية، واللجوء إلى الانتماء السياسي كمعيار في تقليد المناصب القيادية للمؤسسات البحثية الكبرى، ما أفقدا الكثير من المصداقية وعزوف الكثير من الباحثين علن البحث في الجزائر واللجوء إلى مخابر ومراكز بحث دولية تتخذ من العلم والكفاءة معيارا في تجسيد أي مشروع بحثي.

ورغم ذلك لا يمكننا أن ننكر المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة من أجل إعادة الاعتبار للجامعة ومنحها الحق الكامل في تنفيذ سياسة البحث العلمي في الجزائر.

The Algerian University, like the world's universities, plays a leading role in building Algerian society by transforming its input from students and professors into outputs capable of translating their knowledge and acquisitions into the service of society.

Since its national sovereignty, Algeria's successive political system has attached the utmost importance to the University as an institution of higher education and as an official actor in educational and research policy-making in preparing for leaders, intellectuals and experts who are responsible for the advancement of the State's capabilities.

The Algerian University must therefore play its role in reflecting the Government's programmes and policies for the development of scientific research on the ground and in balancing its physical potential as well as its research centres, professors, students and researchers, with its challenges and obstacles to the hopeful implementation of the policy of scientific research.

Perhaps the most significant challenges facing the University of Algeria in implementing the policy of scientific research is not fully involved in the preparation of these policies, as well as lack of political will to give professors a chance to specialize in all research policy-making processes and resorting to political affiliation as a criterion in the tradition of leading positions of major research institutions, They have lost a lot of credibility, and many researchers have been reluctant to make public research in Algeria and to resort to international research laboratories and centres that take science and competence as a criterion in embodying any research project.

However, we cannot deny the efforts made in recent years to rehabilitate the University and give it the full right to implement Algeria's policy of scientific research.

L’Université algérienne, comme les universités du monde, joue un rôle de premier plan dans la construction de la société algérienne en transformant les apports des étudiants et des professeurs en réalisations capables de traduire leurs connaissances et leurs acquisitions au service de la société.

Depuis sa souveraineté nationale, le système politique algérien qui s’est succédé a accordé la plus haute importance à l’Université en tant qu’institution d’enseignement supérieur et en tant qu’acteur officiel de la politique de l’éducation et de la recherche dans la préparation des dirigeants, les intellectuels et les experts responsables de l’avancement des capacités de l’État.

L’Université algérienne doit donc jouer son rôle en reflétant les programmes et les politiques du gouvernement pour le développement de la recherche scientifique sur le terrain et en équilibrant son potentiel physique ainsi que ses centres de recherche, professeurs, étudiants et chercheurs, avec ses défis et ses obstacles à la mise en œuvre prometteuse de la politique de la recherche scientifique.

Peut-être que les défis les plus importants auxquels l’Université d’Algérie est confrontée dans la mise en oeuvre de la politique de recherche scientifique ne sont pas pleinement impliqués dans la préparation de ces politiques, ainsi que le manque de volonté politique de donner aux professeurs la possibilité de se spécialiser dans toutes les politiques de recherche. . .en faisant des processus et en recourant à l’affiliation politique comme critère dans la tradition des positions de leader des grandes institutions de recherche, Ils ont perdu beaucoup de crédibilité, et beaucoup de chercheurs ont été réticents à faire de la recherche publique en Algérie et à recourir à des laboratoires et centres de recherche internationaux qui prennent la science et la compétence comme critère pour incarner tout projet de recherche.

Cependant, nous ne pouvons nier les efforts déployés ces dernières années pour réhabiliter l’Université et lui donner le plein droit de mettre en œuvre la politique de recherche scientifique de l’Algérie.